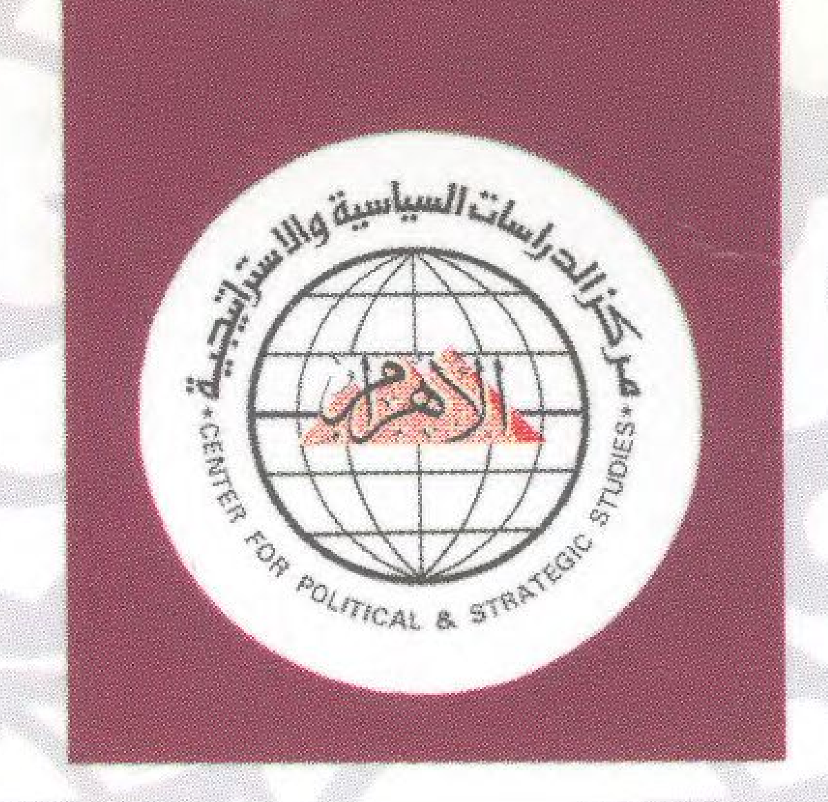


المراجعات

من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد

تحرير: ضياء رشوان

نبيل عبد الفتاح — د. وحيد عبد المجيد
د. عمرو الشوبكى — د. كمال السعيد حبيب
ناجح إبراهيم عبدالله — منتصر الزيّات

المراجعات

من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد



◆ مطبوعات ◆

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير

نبيل عبدالفتـاح

مدير التحرير

ضيـــاء رشـــوان

المستشار الفنى

السـيد عزمـى

الاخراج الفنى

مصطفى عـلوان

سكرتير التحرير الفنى

حسـنى إبراهـيم

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء ـ ت : ٢٥٨٧٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٨



برنامج دراسة الحركات الإسلامية

المراجعات

من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد

تحرير : ضياء رشوان

نبيل عبد الفتاح | د. وحيد عبد المجيد
د. كمال السعيد حبيب | د. عمرو الشوبكي
ناجح إبراهيم عبدالله | منتصر الزيات

الفهـــرس

◆ مقدمــــة

عندما أعلن أحد أعضاء الجماعة الإسلامية المصرية في ٥ يوليو ١٩٩٧ في جلسة المحاكمة الماثل أمامها بياناً من سطرين موقع عليه من ستة من القادة التاريخيين لها بوقف كافة الأعمال القتالية بداخل البلاد وخارجها وكذلك التحريض عليها، لم يكن أحد يتوقع أن يتحول البيان إلى مبادرة تنمو بدورها خلال سنوات قليلة لتتحول إلى حركة مراجعات كاملة تتبناها الجماعة وتتلوها جماعة الجهاد، الثانية الأكبر بعدها من جماعات العنف الإسلامي في مصر. تحولت المراجعات خلال السنوات التي مرت منذ إعلان المبادرة حتى اليوم إلى مصطلح جديد على الساحة الإسلامية المصرية والعالمية يتضمن معان وجوانب ونتائج متعددة نظرية وعملية، وهو الأمر الذي استلزم أن يكون هناك سعي جدي لدراستها بصورة معمقة تتناسب مع أهميتها الواقعية والتاريخية.

وضمن هذا السعي كان لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية وباحثوه خلال السنوات السابقة جهود علمية عديدة لفهم المراجعات ومختلف الأبعاد النظرية والعملية التي تشملها، وهي التي تُوجت بعقد ندوة موسعة في الذكرى العاشرة لإطلاق مبادرة وقف العنف، شارك فيها عدد كبير من أبرز المختصين والمهتمين بالظاهرة الإسلامية في مصر، وخرج عن أعمالها الكتاب الحالي.

ويضم الكتاب سبعة فصول، أولها بعنوان «المراجعات: المعنى - السياق - الدلالات» للأستاذ ضياء رشوان رئيس وحدة النظم السياسية ومدير برنامج دراسة الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. وتقدم الدراسة تحليلاً لمعنى المراجعات النظري، ومضمونها الفكري والعملي، وما تتضمنه من تحول تاريخي في طبيعة الجماعتين اللتان قامتا بها، كما تتعرض لتأثيرات السياقين الداخلي المصري والإقليمي، وكيف دفعت إلى إعلان المبادرة ثم تحولها لمراجعات، وتستعرض الدلالات الرئيسية التي أفضت إليها بداخل مصر وخارجها والتي يؤدي معظمها إلى مزيد من تراجع العنف الإسلامي وأفكاره. وأخيراً تحلل الدراسة العوائق الجوهرية التي قد تعترض مسار المراجعات نحو اكتمالها النهائي.

أما الفصل الثاني حول «الجماعة الإسلامية بين المبادرة والمراجعة»، فكاتبه هو الدكتور ناجح إبراهيم عبد الله، نائب رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية ورئيس تحرير موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت. وهذه هي المرة الأولى التي يساهم فيها واحد من القيادات التاريخية للجماعة في مؤلف علمي بكتابة مسيرة المبادرة وصولاً إلى المراجعات، موضحاً طبيعتها ودوافعها وأهميتها الإستراتيجية، والملامح الرئيسية للمراجعات ونتائجها داخل مصر وخارجها، وكل ذلك بالطبع انطلاقاً من رؤيته الخاصة كواحد من مؤسسي الجماعة وقادتها وصانعي مبادرتها ومراجعاتها، وهي رؤية قد لا تتفق بالضرورة مع آخرين ليس لهم نفس خبرته أو توجهه الفكري والسياسي.

أما الفصل الثالث حول «خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات»، فيكتبه الدكتور كمال السعيد حبيب الخبير في شئون الحركات الإسلامية، والذي يعد بالإضافة إلى خبرته البحثية أحد القادة التاريخيين لتيار الجهاد المصري ومن أوائل من دعوا للمراجعة الفكرية بداخله. وتقدم الدراسة عبر أقسامها السبعة تحليلاً معمقاً لخبرة الجماعة الثانية الأكبر من جماعات العنف الإسلامي المصرية مع المراجعات بدءاً من الجذور التاريخية لنشأتها ثم توجه تيار منها نحو العولمة، ومروراً بالتنازع الذي عانت منه هذه الجماعة تجاه المراجعات بين تياري العولمة والمحلية بداخلها، وتقديماً للأصوات المراجعة بداخل تنظيم الجهاد، وانتهاء بعرض تحليلي لخريطة المراجعات الحالية بداخل التنظيم.

ويأتي الفصل الرابع حول «المراجعات بين خبرة الجماعة الإسلامية وحالة جماعة الجهاد»، للأستاذ منتصر الزيات المحامي والكاتب المتخصص في شئون الحركات الإسلامية، وصاحب الخبرة الطويلة في التعامل المباشر مع مختلف قضاياها وجماعاتها وأبنائها. وتتعرض الدراسة لبداية المراجعات مع جماعة الإخوان المسلمين بنوعيها الاختياري والقسري، ثم بعدها لمراجعات الجماعة الإسلامية بدءاً بالآليات الفكرية والتنظيمية التي اتبعتها قيادتها لنشرها بين أعضائها والدور الذي قام به المؤلف في ترويج المبادرة، ثم بعد ذلك المراحل المتتابعة التي مرت بها وصولاً للمراجعات، ثم تحليل مبادرة ومراجعات الجهاد المتأخرة، وصولاً إلى عرض خبرة ودروس المراجعات لدى كل من الجماعة والجهاد.

أما الفصل الخامس فهو لنبيل عبد الفتاح مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ورئيس وحدة الدراسات الاجتماعية بالمركز، ويدور حول «الخطاب الإسلامي الراديكالي المتغير: فقه المراجعات، وإشكالياته، وإعاقاته». وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية: أولها عرض وتحليل قضايا وقف العنف والمبادرات والمراجعات وما يرتبط بكل منها من حدود وسياقات ومتغيرات. وثانيها استعراض وتحليل موسعين للمبادرة والمراجعة الجهادية من حيث الأصول والعلاقات والمسارات التي اتخذتها ، وثالثها تحديد مفصل لإشكاليات المبادرة الرئيسية والتحديات التي تواجهها، ورابعها وآخرها رسم خريطة الإعاقات الرئيسية التي تقف أمام التحول الكامل لفقه العنف والخطاب الإسلامي الراديكالي.

ويكتب دراسة الفصل السادس الدكتور عمرو الشوبكي مدير برنامج العلاقات العربية - الأوروبية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية والخبير بالمركز، وموضوعها «الجماعات الجهادية والمجال السياسي: من المعضلات الفقهية إلى تحديات الواقع». وتبدأ الدراسة بتحليل ظاهرة العنف الديني والقراءات المختلفة لها، ثم تستعرض مضمون المراجعات الجهادية لكل من الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، لتنتقل بعدها إلى تحليل المراجعات بين زمنين من الاقتراب الفقهي إلى

الواقع السياسي، ولتنتهي بفحص وتحليل قضية المراجعين والمجال السياسي وهو ما يشمل تعقيدات العلاقة بينهم وبين التيارات الإسلامية السلمية منذ نشأتها وبخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين التي يتناولها بأبعادها الزمنية الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل.

ويأتي الفصل السابع والأخير للدكتور وحيد عبد المجيد مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ورئيس وحدة الدراسات العربية به، وموضوعه «مستقبل العلاقة بين الدولة وأعضاء الجماعة والجهاد بعد المراجعات». وتبدأ الدراسة بتحليل غياب الرؤية المستقبلية عن مراجعات الجماعة والجهاد، لتنتقل بعدها لعرض السيناريوهات الخمسة المحتملة للعلاقة بين أعضاء الجماعتين والدولة المصرية: وأولها هو سيناريو العودة إلى العنف أو إطلاقهم عنفا جديدا، وثانيها هو تشكيلهم حزبا سياسيا، وثالثها هو سيناريو العمل السياسي غير الحزبي مستقلا عن الدولة أو بالتعاون معها، بينما يتمثل السيناريو الرابع في المشاركة في العمل العام عن بعد، ويأتي العمل الدعوي الخالص ليكون السيناريو الخامس والأخير.

وإذ يتقدم المركز بهذا العمل البحثي الجماعي للقارئ المصري والعربي عبر برنامج دراسة الحركات الإسلامية المنشأ حديثا به، فهو يأمل أن يؤدي إلى إثراء الحوار الجاد حول تلك القضية المهمة بين المهتمين بها والمختصين فيها، وهو الحوار الذي نأمل أن يتواصل ويمتد مع الكتاب التالي الذي سيصدره البرنامج قريبا حول وثيقة «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم» التي ألفها أمير تنظيم الجهاد السابق وأحد أبرز منظري الحركة الجهادية في مصر والعالم الدكتور سيد إمام الشريف المكني بالدكتور فضل أحيانا وبعبد القادر بن عبد العزيز أحيانا أخرى.

المحرر

ضياء رشوان

◆ الفصل الأول ◆

◆ المراجعات: المعنى - السياق - الدلالات

ضياء رشوان (*)

* رئيس وحدة النظم السياسية ومدير برنامج دراسة الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمة

سنوات عشر مرت منذ أن أعلن ستة من القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية المصرية في الخامس من يوليو ١٩٩٧ بيانها القصير بوقف كافة الأعمال القتالية بداخل البلاد وخارجها، والذي صار يعرف بعد ذلك بمبادرة وقف العنف. وخلال تلك السنوات العشر جرت في النهر مياه كثيرة غزيرة غيرت من المشهد المصري كله والذي كان يتسم في ذلك الوقت بموجات واسعة من العنف الذي كانت تلك الجماعة مسئولة عن أكثر من ٩٥٪ منه. وقد حمل هذا التغيير الواسع والجذري للمشهد المصري عنواناً صار اليوم مألوفاً للمهتمين بالأوضاع المصرية عموماً وبالحالة الإسلامية خصوصاً، وهو «المراجعات»، التي ارتبطت مصطلحاً ومضموناً بتلك العملية الفكرية - العملية المعقدة والطويلة التي قامت بها الجماعة الإسلامية. وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق مبادرة وقف العنف وانطلاق عملية «المراجعات»، تشهد مصر والحالة الإسلامية فيها انطلاق عملية أخرى مماثلة في المضمون وتحمل نفس المصطلح تقوم بها الجماعة الإسلامية المصرية الثانية الأكبر في تاريخ ممارسات العنف الديني في البلاد، وهي جماعة الجهاد.

وفي خلال تلك السنوات العشر بدا واضحاً أن تلك العملية التي أضحت تسمى «المراجعات» قد أفضت بالفعل إلى أن تتوقف تماماً في هذا البلد كافة ممارسات ومظاهر العنف الديني من جانب الجماعة الإسلامية طوال هذه المدةباستثناء مذبحة البر الغربي بالأقصر البشعة، التي ارتكبها أفراد من الجماعة في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ لم يكونوا على علم بمبادرة قياداتها وقرارهم بوقف العنف. وأهمية هذه السنوات العشر من الوقف التام للعنف أنها تمثل في عمر الجماعة الذي يصل إلى ثلاثة عقود أكثر من ثلثه وليست مجرد فترة قصيرة منه قد يعتقد البعض أنها استثناء من تاريخ طويل أو هدنة قصيرة ستنتهي قريباً. كذلك ففي خلال نفس الفترة، بل وقبلها بثلاث سنوات منذ عام ١٩٩٤ توقفت الجماعة الأخرى، أي جماعة الجهاد، عن ارتكاب أي عمليات عنف بداخل مصر، وهو الأمر الذي اختلطت أسبابه في تلك الفترة الأولى ما بين عدم القدرة على القيام بذلك وبين الرغبة في التوقف عن العنف التي أعلنها عدد من قياداتها مع، أو بالتوازي مع، إعلان قيادات الجماعة الإسلامية ذلك في يوليو ١٩٩٧، ثم تبلورت بعد ذلك وفي السنوات الأخيرة لتتحول إلى عملية مراجعة كاملة تكاد جماعة الجهاد أن تنتهي منها



هذه الأيام. وقد نتج عن عملية المراجعات تلك وأسباب أخرى أقل أهمية، أن اتخذ المشهد المصري بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن شكلاً مختلفاً عما عرفه العالم وعديد من بلدان العالم العربي والشرق الأوسط والخليج على الأقل من زاويتين رئيسيتين. الأولى، أنه بينما كانت مختلف أجهزة الأمن في العالم وعلى رأسها الأجهزة الأمريكية والغربية تطارد الإسلاميين الجهاديين أو المشتبه بكونهم كذلك وتلقي بالمئات منهم في السجون والمعتقلات العلنية والسرية، كانت الدولة المصرية قد بدأت عمليات الإفراج المتتابع عن ما يجاوز العشرين ألفاً من المعتقلين من أعضاء الجماعة الإسلامية حتى خلت السجون منهم تقريباً في بداية العالم الحالي، كما بدأت خلال الشهور القليلة السابقة بتكرار نفس العملية بالإفراج المتتابع عن المعتقلين من قيادات وأعضاء جماعة الجهاد. أما الزاوية الثانية، فهي أنه في السنوات التي تلت هجمات سبتمبر حفلت فيها مختلف دول العالم، وبصفة خاصة الدول العربية والإسلامية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط وحتى المغرب العربي، بظهور ونمو أشكال مختلفة من الجماعات والخلايا الجهادية التي مارست فيها عنفاً غير مسبوق، خلت فيه مصر تقريباً منها ومن الممارسات العنيفة والإرهابية، عدا بعض المجموعات الصغيرة التي أعلن الأمن عنها والتفجيرات الثلاث التي وقعت في سيناء بعيداً عن الوادي المكتظ بالسكان والتي لا تزال حقيقتها محلاً للتساؤل، مما يعني أن مصر تظل أقل دول المناطق المشار إليها معاناة من ظاهرة العنف والإرهاب الدولي التي تجتاح العالم حالياً.

أولاً: معنى ومضمون المراجعات

يستلزم الحديث المدقق عن المراجعات تحديد معناها من الناحية النظرية ومضمونها في حالتها التطبيقية لدى الجماعتين الإسلاميتين المصريتين. الأكثر قرباً من الدقة هو أن المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية، وتشرع حالياً جماعة الجهاد في الانتهاء، منها ينصرف معناها إلى إعادة قراءة مزدوجة قامت بها الجماعة الأولى وتستكملها الثانية حالياً. القراءة الأولى للأفكار التي كانت الجماعتان تتبنيانها في الماضي، والقراءة الثانية لهذا الماضي نفسه وما قامتا به فيه من أعمال وممارسات صارت اليوم جزءاً من التاريخ. وهذه الإعادة المزدوجة للقراءة التي استكملتها الجماعة الإسلامية وتستكملها اليوم جماعة الجهاد، تضمنت بداخلها عمليتين سارتا بشكل متواز ومتداخل وكانت حصيلتهما هي ما صرنا نطلق عليه «المراجعات»: الأولى هي النقد العميق والجذري لأفكار الماضي وممارساته، والثانية هي صياغة نسق فكري وأيديولوجي جديد منقطع الصلة بالقديم تبنته الجماعتان وصار هو المحدد لحركتهما في الحاضر والمستقبل. هذا المعنى المركب متعدد المستويات للمراجعات التي قامت وتقوم بها الجماعتان الإسلاميتان الأكبر في تاريخ العنف الديني في مصر هو الذي أعطى لتلك العملية أهميتها وتأثيراتها البالغة على مسارهما ومسار المجتمع المصري كله وهو ما أدى إلى ذلك التغيير الجذري المشار إليه سابقاً في جوهر ومظهر المشهد المصري كله.

ذلك عن المعنى، فأما عن المضمون فهو في الحالتين قيام كل من قيادات وأعضاء الجماعتين بتحويل الموقف المبدئي الذي اتخذتاه منذ عام ١٩٩٧ بوقف اللجوء إلى العنف إلى موقف فكري يستند على أسس شرعية ونظرية تتوج هذا القرار وتحوله من مجرد قرار حركي إلى نهج فكري وعملي تتحول بموجبه الجماعتان من فئة إلى أخرى من فئات الحركات الإسلامية. فالجماعتان كانتا منذ تأسيسهما وحتى قرار وقف العنف تنتميان إلى ما يطلق عليه الجماعات الإسلامية الدينية الجهادية المحلية التي كانت تعتقد أن الخلل الحقيقي يقع في عقائد المسلمين نظماً ومجتمعات وأفراداً، وأن تصحيح تلك

العقائد هو المهمة الأولى التي لا يمكن إنجازها سوى باللجوء إلى العنف والقتال الذي اصطلحوا على تسميته «جهاداً»، والذي يفتح الطريق حسب تصورهم أمام إعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على قواعد الإسلام الصحيح. وباتخاذ قرار وقف العنف وإتمام المراجعات الفكرية من جانب الجماعة الإسلامية ودخولها للمراحل الأخيرة من جانب جماعة الجهاد، تنتقل الجماعتان إلى فئة الجماعات الإسلامية السياسية - الاجتماعية السلمية الوسطية التي لا ترى خللاً في عقائد المسلمين أفراداً ودولاً ومجتمعات ولا تبيح ممارسة العنف بأي صورة ضدهم، بينما تضع في مقدمة أولوياتها إعادة تنظيم أوضاعهم الدنيوية وفقاً لما ترى أنه قواعد الشريعة الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها سوى بالوسائل السلمية. هو انتقال من ساحة جماعات الغلو والتشدد الضيقة والمحدودة سواء في التاريخ أو الواقع الإسلامي، إلى ساحة الجماعات الوسطية المعتدلة الواسعة والتي تمثل صلب التاريخ والواقع الإسلامي.

هذا الجوهر للتحول الكبير للجماعة الإسلامية أولاً، ثم لجماعة الجهاد حالياً، يعد الأبرز والأكبر من نوعه الذي يجري في العالم كله خلال العصر الحديث. فالجماعتان من حيث الحجم تعتبران من الجماعات الكبيرة، حيث تضمان آلافاً عدة من الأعضاء، وهما من حيث الممارسة العنيفة كانتا الأكثر لجوءاً إليها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والمسئولتان عن كافة عمليات العنف والإرهاب التي عرفتها مصر خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن بلداناً أخرى قد عرفت بعض تلك التحولات الجذرية لجماعات العنف الإسلامية فيها مثل الجزائر، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التحول الشامل لجماعات كبيرة ولم ينتج عنها مراجعات فكرية عميقة وأصيلة كتلك التي أصدرتها الجماعة الإسلامية من قبل وتعكف قيادة جماعة الجهاد على إنهاءها حالياً. ويؤكد ذلك التحول الكبير الجوهري للجماعتين حقيقة رئيسية في مسار التاريخ الإسلامي الطويل كثيراً ما يتم تغييبها عمداً أو جهلاً، وهي أن الهيكل الرئيسي لهذا التاريخ شكلته دوماً الحركات الإسلامية السياسية - الاجتماعية السلمية الوسطية وليس الحركات الدينية الجهادية العنيفة التي كانت تظهر فيه لفترات قليلة ضمن ظروف عارضة ثم سرعان ما تختفي أو تتحول إلى النوعية الأولى من الحركات. أما الحقيقة الثانية التي يؤكدها ذلك التحول، فهي مخالفة لما تروج له بعض الدراسات الغربية بالأساس من أن العنف والتشدد في الحركات الإسلامية الجهادية العنيفة إنما هو جوهر ثابت لها لا يمكن تغييره لارتباطه بما ترى تلك الدراسات أنه جوهر ثابت للعنف بداخل الإسلام نفسه كدين وثقافة ونظام اجتماعي. فهذا التحول يثبت أن تلك النوعية من الحركات العنيفة إنما هي ظاهرة اجتماعية معقدة كغيرها من الظواهر التي تتكون وفق عوامل عديدة، وأنها ككل تلك الظواهر قابلة للتحول والتغيير بكل درجاتها وأنواعها إلى حد الانتقال الكامل والنهائي من فئة إلى أخرى من فئات تلك الظواهر. ويكفي لتأكيد الحقيقتين معاً إعادة النظر في تاريخ كل دول العالمين العربي والإسلامي منذ بداية القرن التاسع عشر حيث بدأت صدمته الأولى مع الغرب الاستعماريبالحملة الفرنسية على مصر والشام، حيث يبدو واضحاً أنه لنحو قرن وثلاثة أرباع القرن لم يشهد أي بلد منها ظهور أي نوع من الجماعات الجهادية المغالية العنيفة، حتى بدأ أولها في الظهور فقط منذ النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي يؤكد أنها ظاهرة مؤقتة عارضة قد تستمر لبعض الوقت وتشغل مساحة محدودة من التاريخ والواقع الإسلامي إلا أنها لا يمكن أن تستمر طوال هذا التاريخ وتشغل مساحات أكبر منه ومن الواقع الإسلامي.

ثانياً: سياق المراجعات

أحاط ببدء عملية المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية سياق بدا مختلفاً إلى حد ما عن ذلك الذي أحاط بمراجعات جماعة الجهاد، ومع ذلك اتفق السياقان في عديد من العناصر المشتركة. ففي داخل مصر وبالنسبة للجماعة الإسلامية، كان عام ١٩٩٧ الذي صدرت في منتصفه مبادرتها لوقف العنف يمثل العام الخامس من العنف الديني المتواصل الذي تقوم به في مختلف مناطق مصر وبخاصة في محافظات الجنوب، والذي أوقع آلاف الضحايا من القتلى والجرحى في صفوف رجال الأمن وأعضاء الجماعة والمواطنين والسائحين الأبرياء العزل. في الوقت نفسه وعلى الصعيد الإقليمي وبدءاً من مفتتح عام ١٩٩٦ كانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل تتخذ مساراً تصادمياً واسعاً نتج عن أمرين رئيسيين: أولهما هو الصعود الكبير في شعبية أحزاب اليمين الإسرائيلي المتشدد وعلى رأسها حزب الليكود بقيادة بنيامين نتانياهو في الأوساط الإسرائيلية، والثاني هو بدء حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى الوطنية والإسلامية القيام بعمليات نوعية ضد أهداف إسرائيلية، أبرزها العمليات الاستشهادية التي أوقعت عشرات القتلى والجرحى الإسرائيليين.

ضمن هذا السياق، بدا واضحاً أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية قد دفعت الجماعة الإسلامية لكي تعلن مبادرتها وتبدأ عملية المراجعة الكبيرة. العامل الأول الرئيسي يتعلق أكثر بالسياق الإقليمي، حيث ظلت الجماعة الإسلامية – كغيرها من الجماعات الإسلامية الجهادية المحلية – ترى منذ قيامها، في أفكارها وسلوكها، أن العدو الرئيسي لها هو الدولة المصرية بمنطق أن «العدو القريب أولى بالمواجهة والقتال من العدو البعيد»، ذلك على الرغم من استمرار أدبياتها النظرية في الحديث عن الدولة العبرية باعتبارها العدو البعيد. وقد نتج ذلك الترتيب للأولويات النظرية والحركية للجماعة عن طبيعة تفسيرها النصي الحرفي المتشدد للنصوص الإسلامية القرآنية والنبوية والذي كان يعطي أولوية لما ترى أنه قضايا صحة العقيدة على ما عداها من قضايا، وفي مقدمتها إقامة ما كانت تعتقد أنه «الدولة الإسلامية» في مصر. إلا أن التطورات المهمة المشار إليها فيما يخص القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي كان لها تأثيرات حاسمة فيما بعد على توجهات الجماعة. فقد عقد مؤتمر شرم الشيخ الدولي في التاسع من أبريل من نفس العام تحت اسم «مؤتمر صناع السلام» الذي أعلن منظموه وحاضروه أنه ينعقد لكي يحافظ على عملية السلام من خطر «الإرهاب» الذي أضيفت إليه فور ذلك صفة «الإسلامي» من جانب أطراف دولية وإقليمية عديدة في إشارة مباشرة إلى عمليات منظمة حماس والمنظمات الإسلامية الأخرى الشبيهة بها مثل الجهاد الفلسطيني وحزب الله اللبناني. وقد أتى بعد ذلك بشهر واحد انتخاب بنيامين نتانياهو رئيساً لوزراء إسرائيل وقيادته حملة واسعة لقمع الشعب الفلسطيني طيلة الشهور التالية، لكي يجذب أنظار قيادات وكوادر الجماعة الإسلامية المصرية إلى البدء في إعادة النظر في أولوياتها العملية في ضوء الواقع المحيط بها، وهو الأمر الذي فتح الباب أمامها لكي تعيد النظر في أولوياتها الشرعية والنظرية بعد ذلك. ولا شك في هذا الإطار أن بريق نماذج منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية واللبنانية وتركيزها فقط على مقاومة الاحتلال وما باتت تحظى به من شعبية واسعة في العالمين العربي والإسلامي، كانت كلها عوامل إضافية لدفع الجماعة الإسلامية إلى إعادة النظر في أولوياتها النظرية والحركية.

وعلى الرغم من التأثير المؤكد لتلك التغيرات المهمة على الجماعة الإسلامية كما توضحه وثائقها

وأفعالها خلال تلك الفترة وماتلاها، فإنها لم تتبن بصورة مباشرة نفس توجهات منظمات المقاومة هذه على الصعيد العملي، بل اكتفت من ذلك بتبني «أولوية قتال العدو البعيد» بصورة نظرية، في نفس الوقت الذي بدأت فيه في إسقاط «أولوية قتال العدو القريب» من حسبانها ومن أفعالها، ثم بعد ذلك إسقاطها مفهوم ذلك العدو البعيد نفسه من كافة أدبياتها وتحولها كلية عن أفكار الجماعات الدينية الجهادية العنيفة.

أما العامل الثاني الرئيسي الذي أحاط بتحول الجماعة الإسلامية فقد مثلته النجاحات النسبية التي حققتها تجاهها السياسة الأمنية الحكومية، والتي أوصلتها إلى الاعتراف بتعرضها إلى ما أسمته قياداتها حينئذ «الهزيمة العسكرية». فعلى الرغم من كثير من الملاحظات والانتقادات التي تعرضت لها تلك السياسة الأمنية وبخاصة قبل مذبحة الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧ والمتعلقة بخروجها عن الحدود المعروفة لحقوق الإنسان وللقانون في كثير من الأحيان، إلا أنها قد أفلحت في تكبيد الجماعة الإسلامية خسائر بشرية فادحة في صفوفها القيادية الأولى والثانية ومن أعضاءها ما بين الاعتقال والقتل في المصادمات المسلحة والأحكام القاسية التي شملت عشرات الأحكام بالإعدام، فضلاً عن المعاملة شديدة القسوة في السجون والمعتقلات. ولا شك أن تلك السياسة الأمنية الصارمة قد خلخلت صفوف الجماعة الإسلامية بصورة راحت تهتز معها محاولة التماسك الذي لم تجده سوى بإعادة النظر في مفاهيمها وأفعالها ومراجعتها جذرياً تمهيداً للتحول لجماعة إسلامية سياسية - إجتماعية سلمية. وقد غيرت أجهزة الأمن المصرية من استراتيجيتها مع الجماعة الإسلامية بعد إعلانها مبادرة وقف العنف نتيجة اقتناع بعض مسئوليها بصدق المبادرة ورغبة قيادات الجماعة الحقيقية في المراجعة الشاملة الجذرية لأفكارهم ومواقفهم العملية، فكان أن تم تسهيل وتنظيم عقد لقاءات هؤلاء القيادة مع أعضاء الجماعة بصورة مكثفة في مختلف السجون والمعتقلات المصرية بما أفضى في النهاية إلى نجاح المراجعات وخروجها بالصورة التي نعرفها اليوم.

أما العامل الثالث الرئيسي وراء التحول فقد نبع من داخل الجماعة نفسها، وتعلق هنا بالخبرة الطويلة التي اكتسبها القادة التاريخيون المؤسسون لها عبر بقاءهم في السجون المصرية منذ عام ١٩٨١ وحتى إعلان مبادرة وقف العنف عام ١٩٩٧، حيث انتقلوا من مرحلة الشباب المبكر بكل ما فيها من حماس ونزق إلى مرحلة الكهولة التي توجب طريقة أكثر حكمة ورصانة في النظر والرؤية. كذلك فقد أتاحت تلك الفترة الطويلة من العزلة الإجبارية عن التفاعلات اليومية الكثير من الوقت لتلك القيادات لكي يطلعوا على المدارس الأخرى في الفكر الإسلامي وبخاصة مدارس «الإسلام التاريخي» التي لم تتح لهم فترة النشاط العملي الكثيف والاستغراق في الفكرة الجهادية العنيفة الإطلاع عليها قبل دخولهم السجن. ويبدو أثر تلك القراءات الجديدة واضحاً في المراجع التي اعتمد عليها هؤلاء القادة في كتب المراجعة المشار إليها والتي ربما لم يكونوا حتى قد سمعوا بها عندما سطروا أبحاث فقه الجهاد والعنف التي أقاموا الجماعة على أساسها في بداية الثمانينيات.

أما بالنسبة للسياق الذي أحاط - ولا يزال - بمراجعات جماعة الجهاد فهو مختلف قليلاً عن ذلك الذي أحاط بمراجعات الجماعة الإسلامية. فمن ناحية النشأة التاريخية، لم تتشكل جماعة الجهاد ككيان موحد سوى في نهاية عام ١٩٨٠ وبداية عام ١٩٨١، عندما قام مؤلف كتاب «الفريضة الغائبة» محمد عبدالسلام فرج بتوحيد عدة مجموعات صغيرة سبق لها التشكل والتواجد في مصر منذ نهاية الستينيات ضمن جماعة واحدة حملت اسم الجهاد وعلى أرضية فكرية واحدة مثلها ذلك الكتاب الشهير. ومن

المعروف أيضاً أنه قبل ذلك التاريخ ومنذ نهاية الستينيات شهدت مصر عديداً من المحاولات الصغيرة لتشكيل جماعات تتبع فكر الجهاد كما تبلور فيما بعد مع مؤلف «الفريضة الغائبة»، كانت أولها هي الجماعة التي تشكلت في حدود عام ١٩٦٧ وكان من أعضاءها أيمن الظواهري الذي أضحى بعد عقود ثلاثة زعيم تنظيم الجهاد الموحد. ومنذ ذلك الوقت وحتى نجاح محمد عبدالسلام فرج في توحيد تلك الجماعات الجهادية الصغيرة في تنظيم واحد، ظهرت وتلاشت عدة مجموعات شارك في تأسيسها أحياناً نفس الأشخاص الذين انتقلوا من جماعة لأخرى. وقد ظلت جماعة الجهاد حتى بعد توحيدها تحمل في داخلها آثار المجموعات الجهادية الصغيرة حية وقائمة بداخلها وبخاصة بعد أن بعد أن انفصلت عن الجماعة الإسلامية عام ١٩٨٤ بعد أن توحدتا معاً لنحو سنوات ثلاث. كذلك فمن المعروف أن الجماعتين، أي الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، كانتا تتبنيان رؤية فكرية وحركية واحدة فيما يخص أهداف عنفهما تلخصها مقولة مؤلف كتاب «الجهاد: الفريضة الغائبة» محمد عبدالسلام فرج، ذو التأثير المباشر والعميق على الجماعتين حتى منتصف التسعينيات تقريباً، وهي أن «العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد». وتعني تلك المقولة من الناحية العملية أن الجماعتين كانتا تجدان في الحكومة المصرية «العدو القريب» والوحيد الذي يجب أن يتوجه إليه عنفهما سعياً إلى الإطاحة بها والاستيلاء على السلطة بدلاً منها ومن ثم تأسيس دولة إسلامية وإعادة أسلمة المجتمع المصري كله. أما «العدو البعيد» أو الخارجي، سواء كان الدولة العبرية أو الولايات المتحدة أو غيرهما، فلم يكن من الوارد وفقاً لتلك الرؤية النظرية أن تبادر أيا من الجماعتين إلى التصدي لقتاله قبل الانتهاء من المهمة الرئيسية الأولى، أي الإطاحة بالحكم المصري وتأسيس آخر إسلامي محله يكون هو أداة مواجهة ذلك العدو البعيد.

وقد تعرضت تلك الرؤية النظرية والحركية لهزة كبرى مع إعلان مبادرة الجماعة الإسلامية وقرارها بالتوقف عن العنف والتحول لجماعة سياسية – اجتماعية، وبخاصة مع انضمام عدد كبير من قيادات وأعضاء الجهاد المقيمين الموجودون في السجون إلى مبادرة الجماعة بعد أيام من إعلانها في الخامس من يوليو ١٩٩٧. وفي خلال الفترة التالية حتى صدور قرار مجلس شورى الجماعة في مارس ١٩٩٩ بالوقف النهائي والشامل لكافة عمليات العنف، انضمت أعداد أخرى من قيادات وأعضاء الجهاد إلى موقف الجماعة وبخاصة هؤلاء المقيمون في مصر والدول الأوروبية. إلا أن طبيعة الجماعة الإسلامية التي كانت تتمتع منذ تشكيلها في النصف الثاني من السبعينيات بكيان تنظيمي متماسك وقيادة موحدة ودرجة واضحة من الولاء والاستقرار الداخليين، قد مكنتها من اتخاذ وتطبيق قرارا مركزي من قيادتها بالتوقف عن العنف والتحول كلية إلى جماعة سياسية – اجتماعية إسلامية سلمية. أما الجهاد فبالرغم من تبني الغالبية الساحقة من أعضاءه وقياداته بداخل مصر ونفس الغالبية من المنفيين منهم في الدول الأوروبية، نفس الموقف الجديد للجماعة الإسلامية وتحولها بعيداً عن العنف، فلم يصدر أي قرار مركزي من أي هيئة قيادية من الجماعة يؤكد ذلك التحول نظراً لعدم وجود مركز قيادي حقيقي وفعال لذلك التنظيم. وقد نتج عن ذلك أن الدولة المصرية من ناحيتها لم تقم بأية إجراءات للتسهيل على أي من قيادات الجهاد ولا أعضائه مثلما فعلت مع الجماعة الإسلامية، وظلت تتعامل معهم بقدر أكبر من الحساسية الأمنية التي تتعامل بها مع الجماعة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالأسباب والعوامل التي وقفت وراء مراجعات الجهاد، فمن الواضح أن العامل المحلي المصري الأول الذي تمثل أساساً في نجاح مراجعات الجماعة الإسلامية بكل ما رافقها من كتابات فكرية وخطوات عملية من جانب الجماعة بعدم التورط في أي عمليات للعنف ومن جانب

الدولة بالإفراج عن قيادات الجماعة وأعضاءها، قد مثل دافعاً كبيراً لقيادات جماعة الجهاد للبدء جدياً في عملية المراجعات الخاصة بهم على النحو الذي تجري عليه الآن. كذلك فقد لعبت العوامل نفسها الثلاثة السابق ذكرها بالنسبة للجماعة الإسلامية أدواراً مشابهة بالنسبة لدفع قيادات جماعة الجهاد نحو السير في طريق المراجعة الشاملة. أيضاً فإن طبيعة جماعة الجهاد التاريخية والتي حالت دون وجود قيادة موحدة مركزية تقود المراجعات لفترة طويلة، قد تم التغلب عليها بالدور الذي بدأت قيادات فكرية كبيرة في الجماعة في لعبه في قيادة تلك المراجعات وعلى رأسها الأمير السابق للجماعة وأهم منظري العنف لها ولمختلف الجماعات الجهادية على مستوى العالم الطبيب سيد إمام الشريف المعروف باسم عبد القادر بن عبد العزيز أحياناً وباسم الدكتور فضل أحياناً أخرى. وإلى جانب تلك النوعية من القيادات الفكرية المهمة التي راحت تقود مراجعات الجهاد برزت قيادات أخرى حركية تاريخية مهمة مثل نبيل نعيم الأمير الحالي للجماعة وعبد العزيز موسى الجمل الذي ظل لفترة طويلة يشغل مواقع عسكرية وإعلامية رئيسية بداخل القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان وعشرات غيرهم من نفس المستوى، كما دفع مراجعات الجهاد إلى الأمام أكثر تشجيع قيادات أخرى لها أهميتها الكبيرة على المستوى الرمزي والتاريخي في مقدمتها كلا من عبود الزمر وابن عمه طارق الزمر. ويبدو أخيراً أن العامل المتعلق بالتعدد في الجماعات والمجموعات الجهادية الصغيرة التي تشكلت منها جماعة الجهاد الموحدة فضلاً عن بعض الخلافات التاريخية المعروفة بينها أو بين بعض قيادات الجماعة في فترات سابقة، وبخاصة الخلاف الشهير بين الدكتور فضل وأيمن الظواهري عام ١٩٩٤ وبعده، قد لعب دوراً يصعب تجاهله في بدء وتطور عملية المراجعات الحالية بداخل صفوف الجماعة.

وإلى جانب هذين السياقين المختلفين اللذان أحاطا بمراجعات كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد والعوامل والأسباب الرئيسية التي دفعت بهما إلى هذا الطريق، فإن آلية أكثر عمومية واتساعاً في مسار التاريخ الإسلامي كله كانت هي الإطار الأوسع الذي لعبت ضمنه تلك العوامل والأسباب دورها. وتوضح تلك الآلية التي تبدو الأبرز والأكثر استقراراً طيلة القرون الأربعة عشرة من تاريخ الإسلام، أنه كان في جله تاريخاً للحركات السياسية - الاجتماعية الوسطية، فهي التي صنعت ذلك التاريخ الطويل الممتد الغني بإنجازاته والحافل أيضاً بإخفاقاته. فلقد استطاعت تلك النوعية من الحركات ذات العلاقة مع السياسة هي والحركات الأخرى المهمة والواسعة الشعبية في العالمين العربي والإسلامي الأكثر بعداً منها عن السياسة، مثل الحركات الصوفية وبعض الحركات السلفية والمؤسسات الدينية الرسمية أو الاجتماعية، أن تشكل ما يمكن تسميته اليوم «الإسلام التاريخي». فقد استطاعت تلك المجموعة المتنوعة من الحركات والمؤسسات ذات الطابع السياسي والاجتماعي أن تحول نصوص الإسلام القرآنية والنبوية إلى وقائع حية شكلت حصيلتها النهائية ذلك التراكم الحضاري الهائل الذي أصبح «الإسلام التاريخي» الذي أثر في مختلف الأطر الحضارية والدوائر الثقافية الذي تماس معها كما تأثر بها من جوانب عديدة. وبهذا الانفتاح المنضبط على مختلف الأزمنة والأمكنة، استطاع «الإسلام التاريخي» أن يتمدد عبر قارات العالم المختلفة ويضحي اليوم الديانة السماوية الثانية في العالم.

وتؤكد خبرة القرون الأربعة عشرة من حياة «الإسلام التاريخي» أنه لا مجال كبيراً لاستمرار النوعيات الأخرى من الحركات، وبخاصة تلك ذات الطابع الحرفي النصي المغلق في رؤيته تجاه اختلاف الأزمنة والأمكنة، لفترات طويلة من الوقت. وهنا تبدو لنا جلية تلك الآلية التي يظهرها التأمل العميق الدقيق لتطور الحركات الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي الممتد، حيث أنه نتيجة

لسياقات وفترات ذات طبيعة تتسم بالتأزم متنوع الصور، تظهر عادة خلالها الحركات الإسلامية المغالية العنيفة بمختلف أشكالها لكي تدفع بالتفسير النصي الحرفي - وليس التاريخي - للإسلام إلى قمة أولوياتها وتظل متمسكة به في تفكيرها وحركتها إلى أن تستكمل دورتها وتبدأ ملامح ومظاهر الأزمة في التلاشي، فيختفي البعض منها في حين يتحول البعض الآخر إلى حركات إسلامية سياسية - اجتماعية تتبنى «الإسلام التاريخي» فتكتب لها الحياة ضمن التاريخ الإسلامي المتواصل. وهكذا فلم يكتب لمثل تلك الحركات الدينية النصية المغالية بمختلف صورها من العمر طيلة قرون التاريخ الإسلامي الأربعة عشرة سوى عقود قليلة لم تبلغ الستة أو السبعة في أقصى الحالات، بينما ظلت الحركات السياسية - الاجتماعية هي والحركات الأخرى المهمة الأكثر بعداً منها عن السياسة، مثل الحركات الصوفية وبعض الحركات السلفية والمؤسسات الدينية الرسمية أو الاجتماعية مستمرة وتمثل جوهر ذلك التاريخ. في ظل هذه الآلية يمكن فهم حقيقة ما حدث - ويحدث - بالنسبة للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد حالياً من مراجعات وتحول جذري يخرج بهما من معسكر «الإسلام النصي» المغالي العنيف إلى معسكر «الإسلام التاريخي» الوسطي السلمي.

ثالثاً: دلالات المراجعات

تكتسب عملية المراجعات عديداً من الدلالات كما ترتب عليها مجموعة من النتائج الإيجابية سواء بالنسبة لمصر أو العالم العربي والإسلامي عموماً. فبالنسبة لمصر، يكتمل التوقف النهائي لظاهرة العنف الديني المنظم بإنهاء جماعة الجهاد مراجعاتها بعد اكتمال مراجعات الجماعة الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل منها في السنوات التي تلت هجمات سبتمبر ٢٠٠١ أقل دول منطقتي الشرق الأوسط والخليج تعرضاً للموجة العالمية الجديدة من الإرهاب والعنف الديني. ومن المرجح أن يمتد هذا التأثير الإيجابي إلى المستقبل، حيث يبدو مستبعداً عودة العنف الديني إلى مصر في المستقبل المنظور، فباكتمال هذه المراجعات تكون كل الجماعات والمجموعات المصرية العنيفة المنظمة التي عرفتها البلاد خلال الأعوام الأربعين الأخيرة قد تحولت لتصبح ذات طابع سياسي - اجتماعي سلمي لتخلو البلاد للمرة الأولى طوال هذه الفترة من تلك النوعية من الجماعات المنظمة ذات الخبرة والتاريخ في مجال العنف ذي الطابع الديني. أما عن الأفراد والمجموعات الصغيرة التي يمكن أن تتأثر وتنشأ عبر أفكار ونموذج تنظيم القاعدة وأمثاله من الجماعات السلفية الجهادية في العالم التي زاد انتشارها في الأعوام الخمسة الأخيرة، فإن إمكانية ظهورها في مصر ستقل كثيراً على الأرجح بعد اكتمال مراجعات الجماعة والجهاد، سواء بفعل تأثير مضمون تلك المراجعات ونوعية القيادات والرموز التي تصوغها وتروج لها على الشباب المتدين، أو سواء نتيجة للانتشار الواسع لأعضاء الجماعتين الجهاديتين السابقتين في المجتمع المصري بما يجعل منهم بعد تحولهم بمثابة الطبقة الصلبة العازلة التي تحمي المجتمع وشبابه من اختراق الأفكار والنماذج الجهادية العنيفة القادمة من خارج البلاد.

أما عن دلالات ونتائج المراجعات خارج مصر فهي عديدة، ومعظمها يتعلق في الوقت الحاضر والمستقبل القريب بمراجعات جماعة الجهاد. والدلالة الرئيسية الأولى لمراجعات جماعة الجهاد تتعلق بمن يقودونها من الرموز التاريخية للحركة الجهادية العالمية، حيث سيؤدي ذلك بدون شك إلى خلخلة عميقة وواسعة لصفوف تلك الحركات وفي مقدمتها تنظيم القاعدة الذي شاركت عناصر من الجهاد في تأسيسه ويحتل أميره السابق أيمن الظواهري موقع الرجل الثاني فيه. فلا جماعة الجهاد ولا تلك القيادات والرموز الكبرى التي تجري المراجعات يمكن اتهامهم من جانب القاعدة وأنصارها بأي اتهام ينال من

مصداقيتهم ولا صدق تحولهم ولا صحة مراجعاتهم، وهو الأمر الذي سيوجه أول وأكبر ضربة حقيقية للقاعدة وأسسها الفكرية والحركية ربما منذ تأسيسها. وغير بعيد عن تنظيم القاعدة الأصلي «القديم» بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، تبدو المجموعات والتنظيمات والجماعات الجهادية السلفية الجديدة الدائرة في فلكه الفكري والحركي هي الأكثر انتشاراً وتكاثراً اليوم على المستوى العالمي، وهي التي باتت تمثل اليوم التهديد غير المتوقع ولا المعروف الحجم والتأثير لكثير من المجتمعات والدول. وعلى مستوى الأفكار والنماذج الجهادية، يبدو واضحاً اليوم أن هناك تعدداً لمصادرها ومرجعياتها، من مؤلفين تراثيين وآخرين معاصرين متوفين إلى معاصرين أحياء، تمثل كتاباتهم ورؤاهم الإطار الفكري للحالة السلفية الجهادية الحالية على مستوى العالم. ويبدو واضحاً أيضاً في ظل ذلك أن تنظيم القاعدة الأصلي «القديم» يعتمد أكثر في رؤيته النظرية على المؤلفين التراثيين والمعاصرين المتوفين وعدد قليل من المعاصرين الأحياء، في حين يزداد اعتماد المجموعات والتنظيمات والجماعات الجديدة على كتابات تلك الفئة الأخيرة أكثر من الفئتين الأوليين. من هنا فإن الأكثر ترجيحاً أن يكون التأثير المباشر لمراجعات جماعة الجهاد المصرية بعد نشرها أكبر على القاعدة الأصلية منه على المجموعات والتنظيمات والجماعات الجهادية الجديدة، نظراً لمعرفة الأولى أكثر بمؤلفات سيد إمام الشريف وتأثرها الواضح بها من الثانية التي يزداد تأثرها بأفكار نظراء آخرين له من الجهاديين المعاصرين الأحياء. ومع ذلك فمن المتوقع أن يمتد أثر المراجعات المصرية إلى كل من القاعدة القديمة والمجموعات والتنظيمات والجماعات الجديدة في الأمد القصير نتيجة للعامل الثاني المتمثل في الوزن الثقيل عالمياً للقيادات والرموز الجهادية السابقة التي تقودها بما يؤدي لحالة ارتباك واسعة في صفوفها جميعاً.

ويبدو أن حالة الارتباك هذه قد بدأت بالفعل في صفوف المجموعات والتنظيمات والجماعات الجديدة، حيث توضح كثير من المداخلات في المنتديات والمواقع الجهادية السلفية خلال الفترة التالية على إعلان مراجعات الجهاد، عدم تصديق أصحابها لهذه المراجعات وبخاصة فيما يخص أسماء القيادات والرموز القائمة بها. ولم يقتصر الارتباك وتأثير أنباء المراجعات على هؤلاء الشباب مجهولي الأسماء والهوية الذين يشاركون في تلك المنتديات والمواقع بأسماء وكنى حركية، بل امتد لبعض من الأسماء الكبرى في مجال الفكر السلفي الجهادي، مثل الأردني أبو محمد المقدسي والكويتي حامد عبد الله العلي ، كما وضح في بعض الكتابات التي نشراها مؤخراً. ومن المرجح أن تزداد حالة الارتباك هذه بفعل أمرين من المتوقع أن يقعا تباعاً، الأول هو الإعلان الرسمي عن وثائق مراجعات الجهاد بتوقيع أو صوت أو صورة القيادات والرموز التاريخية الكبيرة للحالة الجهادية المصرية والدولية الموافقين عليها، حيث سيتأكد للجميع صحة ما يحدث من مراجعات وعلى يد هؤلاء الأشخاص، الأمر الذي سيثير حالة واسعة من الارتباك في صفوف القاعدة الأصلية القديمة والمجموعات والتنظيمات والجماعات السلفية الجهادية الجديدة على حد سواء. أما الأمر الثاني فهو أن طبيعة القضايا المعقدة التي ستناقشها وثائق المراجعات وما سوف تقابله من اعتراضات وتحفظات من جانب عديد من الجهاديين السلفيين على مستوى العالم، ستدفع على الأرجح قادة المراجعات وعلى رأسهم الدكتور فضل إلى تأليف وكتابة دراسات وأبحاث أوسع وأكثر عمقاً حول تلك القضايا بما يزيل الشبهات حولها ويرد على التساؤلات التي يطرحها البعض بشأنها، وهو الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى توسيع دائرة الارتباك في صفوف الحالة الجهادية السلفية الدولية.

وتبقى الدلالة الأخيرة لمراجعات الجهاد خصوصاً وهي تتعلق بالأدوار التي قام بها بعض المصريين من أعضاء الجهاد في تأسيس القاعدة وفكرها ونشر الفكر السلفي الجهادي وممارساته عبر

العالم، فما يحدث اليوم من مصريين آخرين من القيادات والرموز التاريخية لجماعة الجهاد نفسها ومنهم أنفسهم هو بمثابة «تصحيح» تاريخي لما اقترفوه قبل ذلك من أخطاء شرعية وسياسية، وهو الأمر الذي سيذكره لهم التاريخ وشعبهم والعالم كله أكثر مما سيذكرون ما فعلوه سابقاً. ويبقى في النهاية التأكيد على أن توقع حدوث تأثيرات قوية للمراجعات الجهادية المصرية على الحالة الجهادية في مصر والعالم بما يدفعها خطوات للوراء، لا يعني أنها ستضع نهاية لتلك الحالة، فهي سوف تصيبها بضربة هي الأقوى منذ ظهورها وانتشارها، إلا أن تلك الحالة تبدو مرشحة للاستمرار والبقاء بصور مختلفة لسنوات طويلة نظراً لتوقع استمرار نفس الأوضاع والظروف الدولية التي سمحت لها بهذا الظهور والانتشار.

رابعاً: العوائق أمام المراجعات

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بدء مراجعات الجماعات الإسلامية الجهادية المصرية وتخليها عن العنف فكراً وممارسة يبدو واضحاً مدى النجاح الذي وصلت إليه، حيث تحولت الجماعة الإسلامية بكامل قياداتها وبالآلاف الكثيرة من عضويتها من الجيلين الذين تشكلت منهما، من جماعة دينية جهادية متشددة يقع العنف في قلب نسقها الفكري إلى جماعة سياسية – اجتماعية إسلامية تتبنى المنهج السلمي الأقرب للدعوي والفكري، دون أن تشهد أي انشقاقات أو تمردات داخلية ضد هذا التحول. كذلك فقد تحول القسم الأكبر من جماعة الجهاد من الغالبية الساحقة من قياداتها وأعضائها الموجودين في مصر واللاجئين في الدول الأوروبية بنفس الطريقة، في حين استمر قسم صغير من الجماعة خارج مصر بقيادة أيمن الظواهري رافضاً المراجعات ومنخرطاً في تنظيم قاعدة الجهاد الذي أصبح الظواهري الرجل الثاني فيه بعد زعيمه أسامة بن لادن. كذلك اتخذ هذا النجاح – التحول عديداً من المظاهر والمؤشرات خلال السنوات العشر التي تلت إعلان المبادرة، كان أبرزها هو عدم تورط الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد الموافقة على وقف العنف وبدء المراجعات أو أي من أعضائهما طوال هذه الفترة في أي عملية عنف كبيرة أو صغيرة بداخل مصر أو خارجها بعد وقوع مذبحة الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧. كذلك فهناك سلسلة الكتب والدراسات المتعاقبة التي أصدرتها قيادات الجماعة الإسلامية والتي حوت بالإضافة إلى القراءة المزدوجة للفكر والماضي المشار إليها سابقاً، مناقشة ونقداً قائماً على أسس إسلامية معتدلة ووسطية لكثير من ممارسات الجماعات الإسلامية الجهادية العنيفة على مستوى العالم وفي مقدمتها تنظيم القاعدة والجماعات الدائرة في فلكه الفكري والحركي. ويأتي في نفس السياق وثيقة «ترشيد العمل الجهادي فى مصر والعالم» التي ألفها سيد إمام الشريف والتي وقع عليها المئات من قادة الجهاد ووافق عليها آلاف آخرون في مصر، والتي حوت مراجعات فكرية عميقة وجذرية للغالبية الساحقة من الأفكار والمواقف الجهادية السابقة للجماعة، فضلاً عن النقد الحاد الذي وجهته لأفكار وممارسات الجماعات الجهادية الدولية وفي مقدمتها القاعدة. أيضاً فقد بدا موقع الجماعة الإسلامية على شبكة الإنترنت والذي بدأ في يناير ٢٠٠٦ معبراً بوضوح عن عمق واستمرار تحول الجماعة بعيداً عن أفكار وممارسات العنف، حيث حملت مواده المختلفة رؤية الجماعة لعشرات من القضايا الراهنة والمعاصرة في مصر وخارجها والتي بدا واضحاً ثباتها على أرضية الفكر والممارسة السلميين.

ويوضح مسار عملية المراجعات منذ إطلاق مبادرة وقف العنف قبل عشر سنوات أنها قد واجهت عديداً من الصعوبات والعوائق التي نجحت في تجاوزها وتحقيق النجاح المشار إليه. ولعل أبرز تلك

الصعوبات هو تشكك كثير من الأطراف في الدولة والمجتمع في مصر في صدق تلك المبادرة ورغبة الجماعة الحقيقية في القيام بتلك المراجعات الجذرية. فتاريخ الجماعة الطويل في مختلف ممارسات العنف بدءاً مما قامت به في جامعات ومحافظات جنوب مصر في نهاية السبعينيات، ومروراً بقيامها وجماعة الجهاد باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وما تلاه بأيام من عنف دام في أسيوط، وانتهاءً بموجات العنف الواسعة التي قامت بها الجماعة منذ عام ١٩٩٢، شكك الكثيرون في صدق مبادرة الجماعة وقدرتها على التراجع عن هذه الممارسات وما يقف وراءها من أفكار متشددة. كذلك فقد وقفت صعوبات داخلية في صفوف أعضاء الجماعة القاعديين كعقبة حقيقية أمام قياداتها ورغبتهم في إقناعهم بالمراجعات والأفكار الجديدة، حيث كان آلاف من هؤلاء قد قضوا سنوات طويلة من عمرهم القصير معتقلين في السجون بسبب اقتناعهم بأفكار الجماعة العنيفة القديمة، فكان لابد من عملية حوار طويلة وصريحة معهم لكي يمكن لهم تقبل الأفكار الجديدة ومراجعة كل ما جرى في الماضي فكراً وممارسة. والحقيقة أن التغلب على تلك العقبة الأخيرة المهمة قد ساعد عليه عاملان رئيسيان، أولهما تلك البنية التنظيمية المحكمة للجماعة الإسلامية والتي يتمتع فيها قادتها بصلاحيات واسعة تجاه أعضاءها اكتسبوا معظمها من تقدير واحترام عاليين من الأخيرين لهم وصل أحياناً إلى حد المبالغة، حيث استطاع هؤلاء القادة عبر الحوارات الطويلة المتواصلة مع الأعضاء المعتقلين في مختلف السجون المصرية أن يبلوروا معهم الأفكار الرئيسية التي حوتها بعد ذلك سلسلة الكتب التي أصدروها. أما العامل الثاني فقد تمثل في اقتناع بعض مسئولي أجهزة الأمن المصري بصدق مبادرة الجماعة ورغبة قيادتها الحقيقية في المراجعة الشاملة الجذرية لأفكارهم ومواقفهم العملية، فكان أن تم تسهيل وتنظيم عقد لقاءات هؤلاء القيادة مع أعضاء الجماعة بصورة مكثفة أفضت في النهاية إلى نجاح المراجعات وخروجها بالصورة التي نعرفها اليوم. أما العقبة الأولى والخاصة بالتشكك في صدق مراجعات الجماعة وتحولها عن طرق العنف، فقد ساعد بصفة أساسية في التغلب عليها عدم تورط أي من أعضاءها في أي عملية عنف خلال السنوات القليلة التي تلت إعلان المبادرة وحتى صدور أولى كتب تصحيح المفاهيم، حيث راحت قطاعات متتالية من النخبة الإعلامية والسياسية والثقافية في البلاد تقتنع بصدق المراجعات وتقوم بدعمها بوسائل مختلفة وبصفة خاصة في مجالي الإعلام والبحث الأكاديمي، مما مثل قوة جديدة دافعة لنجاحها.

وما يبدو ملفتاً في تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية هو نجاحها التام في تجميع كافة صفوف ومستويات الجماعة، عدا أفراد قلائل خارج مصر كلهم من أعضاءها المقيمين منذ سنوات طويلة في أفغانستان وباكستان على مقربة من تنظيم القاعدة أو بين صفوفه، حول المبدأ الأساسي الذي قامت عليه وهو التخلي التام والنهائي عن كافة أفكار وممارسات الغلو والعنف. وأن تنجح قيادة الجماعة، التي كانت مسئولة عن أكثر من ٩٥٪ من عمليات العنف التي شهدتها مصر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في الوصول لهذه الإجماع بداخل جماعة كبيرة ممتدة تصل عضويتها لآلاف عديدة، فهذا ليس مرده حسن القيادة وحده بل قبله وجود رأي عام بداخل الجماعة وشعور مشترك بضرورة الرجوع عن أفكار وممارسات الغلو والعنف. وعلى ما يبدو فقد نجحت مبادرة وقف العنف التي أعلنتها قيادة الجماعة في ٥ يوليو ١٩٩٧ ثم عملية المراجعات بعدها عن إحساس تلك القيادة بهذا الرأي العام والشعور المشترك بين أعضاءها، بالرغم من وجود بعض التساؤلات والاعتراضات من عديد منهم حول بعض التفاصيل والوقائع.

من هنا فقد توافق جميع قادة وأعضاء الجماعة تقريباً على مبدأ المراجعة والرجوع عن أفكار

وممارسات الغلو والعنف بالرغم من اختلاف ظروفهم وخبراتهم الشخصية وأماكن وجودهم خارج مصر أو داخلها وراء أسوار السجون والمعتقلات أم أحراراً خارجها. ولم تعرف الجماعة خلال الفترة منذ إعلان مبادرة وقف العنف ثم قرار مجلس شورى الجماعة تبنيه رسمياً بصورة إجماعية بكل أعضاءه داخل مصر وخارجها في مارس ١٩٩٩ أي صوت بداخلها يرفض المبادرة وإن عرفت أصواتاً قليلة تدعو إلى ضرورة تقاضي ثمن لها من الحكومة المصرية، وبالتحديد الإفراج عن معتقلي الجماعة وإعادة مساجدها وزواياها إليها. وانتهى الأمر بعد صدور ذلك القرار بالقبول الكامل للمبادرة ولمبدأ الرجوع عن أفكار وممارسات الغلو والعنف من جانب جميع أعضاء وقيادات الجماعة في كل مكان من العالم بدون مقابل، وهو ما فتح الباب للمرحلة التالية وهي البدء في كتابة المبررات والشروح الفكرية والشرعية التي تقف عليها الجماعة في مرحلتها الجديدة البعيدة عن تلك الأفكار والممارسات. وفي هذه المرحلة بدأت بعض الاختلافات في الظهور بداخل صفوف الجماعة حول بعض من تلك النصوص وبعض ما احتوته من آراء وشروح ومبررات للعودة عن العنف والغلو. إلا أن ما ميز تلك الاعتراضات هو عدة خصائص، أولها أنها لم تمتد مطلقاً إلى المبدأ الأصلي الذي قامت عليه سلسلة المراجعات واتفق عليه كل أعضاء الجماعة وهو التخلي عن ممارسات وأفكار الغلو والعنف. وتأتي الخاصية الثانية لكي تكمل الأولى، حيث دارت تلك الاعتراضات حول تفاصيل وأجزاء من هذا البحث أو ذاك من سلسلة أبحاث المراجعات، ولم ينصب أي منها على منهج المراجعة الذي بدا واضحاً التوافق شبه الكامل حوله من جميع أبناء الجماعة في كل مكان. أما الخاصية الثالثة للاعتراضات فهي صدور معظمها عن بعض قيادات الجماعة في خارج مصر، والملفت أنهم كانوا من السباقين في الموافقة على المبادرة ومبدأ ترك الغلو والعنف إلا أن بعضهم كانت له ملاحظات واعتراضات تفصيلية على بعض أبحاث المراجعات. أم الخاصية الرابعة فتمثلت في طريقة تعامل قيادة الجماعة مع الاعتراضات على بعض بنود وتفاصيل المراجعات وأصحابها سواء في داخل مصر أو خارجها، حيث حرصت على فتح الحوار معهم – العلني أحياناً – والاستمرار في اعتبارهم أبناءها المخلصين الحريصين عليها وعلى خطها السلمي الوسطي الجديد وليس بالنظر إليهم كخارجين عليها رافضين لهذا الخط.

ومقارنة تلك الصعوبات الرئيسية التي واجهت مراجعات الجماعة الإسلامية بما يمكن أن يواجه اليوم مراجعات جماعة الجهاد داخل مصر، تفضي إلى القول بأنها ستكون على الأرجح أقل كثيراً في الحالة الثانية عما كانت عليه في الحالة الأولى بالرغم من وجود عوائق أخرى مختلفة أمام مراجعات الجهاد. فنجاح مراجعات الجماعة وتحولها الجذري الكامل عن طريق العنف فكراً وممارسة طوال السنوات العشر الماضية قلل كثيراً لدى غالبية النخبة والمجتمع في مصر من التخوفات والشكوك العميقة التي كانت تجتاحهم عند إعلان الجماعة مبادرتها لوقف العنف وبدءها مراجعاتها، الأمر الذي يوفر اليوم مناخاً مشجعاً ومرحباً بمراجعات الجهاد سيساعد كثيراً على اكتمالها. كذلك، فإن خبرة الجماعة الإسلامية الداخلية في إدارة الحوار بين قياداتها وأعضاءها حول مبدأ المراجعات وأفكارها الرئيسية قد أضحت تمثل اليوم تراثاً مستقراً يمكن لجماعة الجهاد الاستفادة منه داخلياً على الرغم من كل ما هو معروف عن الاختلاف بين الجماعتين في البنية الداخلية والخبرة التاريخية التنظيمية. وغير بعيد عن مسألة الخبرة، فلاشك أيضاً أن تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية الناجحة قد أكسبت أجهزة الأمن المصرية المسئولة عن ذلك الملف أمرين في وقت واحد سيساهمان في دفع مراجعات الجهاد إلى الأمام: **الأول** هو خبرة التعامل مع إدارة الحوارات الداخلية بين أعضاء الجماعة حول أفكار المراجعات بصورة أوصلتها للنجاح، **والثاني** هو البدء في عملية مراجعات الجهاد من نقطة الثقة في

صدقها والاحتمال الكبير لنجاحها، وهي نقطة تختلف كثيراً عما بدأت منه التعامل مع مراجعات الجماعة الإسلامية.

وتتمثل العوائق الرئيسية أمام مراجعات الجهاد اليوم في أمرين: **الأول** هو الطبيعة التاريخية والتنظيمية للجماعة، حيث لا تزال الانقسامات والحساسيات التاريخية بين مجموعاتها المختلفة قائمة حتى اليوم بين صفوفها على الرغم من توافق قياداتها وأعضائها على الإقرار بقيادة وزعامة بعض رموزها التاريخية مثل سيد إمام الشريف وعبود الزمر وغيرهما. فهذه السمة للجماعة ستجعل من الصعب إدارة عملية المراجعة الفكرية والتاريخية بداخل صفوف الجماعة بنفس الكفاءة والالتزام التي تمت بها بداخل صفوف الجماعة الإسلامية بالرغم من كبر حجمها واتساع عضويتها، وهو ما يمكن أن يزيد من الوقت الذي يمكن أن تنتهي خلاله جماعة الجهاد من إنجاز مراجعاتها التفصيلية مثل تلك التي أنجزتها الجماعة الإسلامية. ويتمثل **العائق الثاني** في وجود عدد أكبر من أبناء الجهاد السابقين منخرطين في صفوف الحركات الجهادية الدولية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة حيث يتولون مسئوليات رئيسية وعلى رأسهم أميرها السابق أيمن الظواهري الذي يعد الرجل الثاني في التنظيم. فقد واجه هؤلاء، وعلى رأسهم الظواهري، مراجعات الجهاد وبخاصة وثيقة ترشيد العمل الجهادي فى مصر والعالم بحملة واسعة من الهجوم والتشكيك في دوافعها، الأمر الذي قد يهدئ من اندفاع قيادات الجهاد وأعضاءه نحو إنجازها بصورة كاملة كما فعلت الجماعة الإسلامية. ويمكن لنفس الأمر أن يزيد من حساسية وتخوف الأجهزة الأمنية منهم ويجعلها أكثر حذراً في التعامل معهم وبخاصة بعد الإفراج عنهم من المعتقلات المصرية، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى خفوت حماس بعضهم لإكمال المراجعات مكتفين بما أعلنوه ووافقوا عليه من مواقف مبدئية برفض العنف ممارسة وفكراً.

قائمة المراجع:

١ ـ انظر حول وقائع عمليات العنف والإرهاب التي قامت بها الجماعتان في مصر خلال تلك الفترة:

ـ حسن بكر، العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

عمر أحمد عمر، أسيوط مدينة النار: أسرار ووقائع العنف، القاهرة : دار سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

ـ ضياء رشوان، "أبعاد ظاهرة العنف الإسلامي في مصر"، في: عصام عامر، الإسلام السياسي والإرهاب والعنف، القاهرة : دار الخلود، ، ١٩٩٥.

David Fielding and Anja Shortland| An Eye for an Eye| A Tooth for a Tooth: A Study of Political Violence and Counter-Insurgency in Egypt| University of Otago| Economics Discussion Papers| No. ٠٥٠٧| May ٢٠٠٥

٢ ـ انظر بشأن نشأة وتطور الجماعة الإسلامية:

سليم محمد العوا، الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦.

وائل عثمان، أسرار الحركة الطلابية ١٩٦٨ - ١٩٧٥، القاهرة : مطابع مدكور،، ١٩٧٦.

أبو العلا ماضي، "جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام: الجذور التاريخية والأسس الفكرية والمراجعات"، في كتاب: الإرهاب: جذوره، أنواعه، وسبل علاجه (أبحاث ندوة مكافحة الإرهاب: لندن، ١١-١٣/ ٣/ ٢٠٠٤)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٥.

منتصر الزيات، الجماعات الإسلامية: رؤية من الداخل، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٥.

نبيل عبد الفتاح وضياء رشوان (محرران)، تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.

الجماعة الإسلامية في مصر، موقع "صيد الفوائد"، http://www.saaid.net/feraq/mthahb/١٩.htm

بدر محمد بدر، الجماعة الإسلامية في جامعات مصر: حقائق ووثائق، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٩.

صالح الورداني، الحركة الإسلامية في مصر: رؤية واقعية لمرحلة السبعينيات، دار البداية، القاهرة، ١٩٨٦.

٣ ـ انظر بشأن نشأة وتطور المجموعات الجهادية وجماعة الجهاد الموحدة:

كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.

من أهم الوثائق التي تتناول تاريخ جماعة الجهاد المصرية شهادة هاني السباعي القيادي السابق في الجماعة والتي نشرها في أربع حلقات بجريدة الحياة اللندنية، وذلك بغض النظر عن صحة كافة الوقائع التي وردت بها

ووجود روايات وتفسيرات أخرى لها من آخرين شاركوا في تلك المرحلة. أنظر: هاني السباعي وقصة (جماعة الجهاد)، جريدة الحياة، لندن، الأعداد من ١٤٤٠٩ إلى ١٤٤١٢، ١-٤ سبتمبر ٢٠٠٢.

محمد مورو، تنظيم الجهاد: جذوره وأسراره، الشركة العربية الدولية للنشر والإعلام، القاهرة، ١٩٩٠. الكامل للكتاب في موقع "منبر التوحيد والجهاد": http: //abu-qatada.com /r?i=٧٣٨

The James Martin Center for Nonproliferation Studies| Special Section: ٢٠٠٨ Terrorist Attacks on America| Al-Jihad al-Islami| Updated: February http: //www.jamestown.org /terrorism /news /article.php?issue_id=٣٢٢٨

٤ ـ يعتمد تعريف الحركات الإسلامية الوارد هنا في على ما جاء في المقدمة التحليلية، ضياء رشوان (محرر)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

٥ ـ انظر حول مبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعاتها:

ـ ضياء رشوان، تحولات الجماعات الإسلامية في مصر، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، رقم ٩٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

مكرم محمد أحمد، مؤامرة أم مراجعة: حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

عبد اللطيف المناوي، شاهد على وقف العنف: تحولات الجماعة الإسلامية في مصر، أطلس للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦ انظر رواية أيمن الظواهري لهذه المجموعة وتطور نشأة المجموعات الجهادية في حوارين له منشورين على موقع "منبر التوحيد والجهاد":

النص الكامل لحوار الظواهري مع جريدة "الحياة" اللندنية والذي لم تنشره الجريدة في حينها، ونشرت أجزاء منه جريدة العربي الأسبوعية المصرية بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٣، http: //abu-qatada.com /r?i=٧٨٦&c=٦٧٥١

حوار الظواهري مع جمال إسماعيل مراسل قناة الجزيرة الأسبق في أفغانستان والذي أجراه في ديسمبر ١٩٩٨ لم تذعه القناة وقام المراسل بنشره في كتابه "ابن لادن والجزيرة وأنا" الموجود على عدة مواقع على الإنترنت، ص-ص: ١٦٨-١٩٤ من النسخة الإلكترونية، كذلك على الموقع السابق: http: //abu-qatada.com /r?i=٣٥٣٤&c=٤٦٦٣

٧ ـ حول سيد إمام ومسيرته في الحركة الجهادية، انظر:

محمد صلاح، حوار مع سيد إمام الشريف، جريدة الحياة (ست حلقات)، لندن، ٨ - ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٧.

ضياء رشوان، "سيد إمام: معالم في الطريق إلي الجهاد"، جريدة المصري اليوم، القاهرة، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧.

٨ ـ انظر الموقع: www.egyig.com

٩ ـ انظر تفاصيل تلك الحوارات الطويلة الصعبة في:

كرم زهدي وآخرون، نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، مكتبة العبيكان، القاهرة – الرياض، ٢٠٠٥.

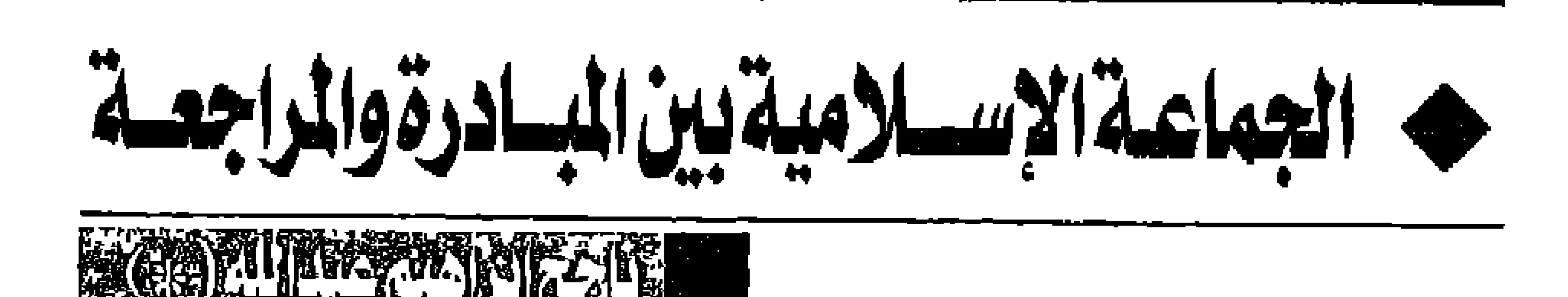
مكرم محمد أحمد، مرجع سبق ذكره.

عبداللطيف المناوي، مرجع سبق ذكره.

١٠ ضياء رشوان، " لماذا صمدت تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية؟"، جريدة الاقتصادية، الرياض، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦.

١١ ـ ضياء رشوان، "الظواهري يؤكد خطورة المراجعات" جريدة المصري اليوم، القاهرة، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.

◆ الفصل الثانى ◆



◆ الجماعة الإسلامية بين المبادرة والمراجعة

ناجح إبراهيم عبد الله (*)

(*) نائب رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية ورئيس تحرير موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت.

مقدمة

ونحن نقف اليوم بعد عشر سنوات من إطلاق مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف،نتأمل أفكارها ونتائجها فإنه يجدر بنا أن نعود إلى الوراء قليلا وأن نستطلع سويا تاريخ فكرة المبادرة: كيف نشأت؟ ومتى نشأت؟ وهل كانت مبادرة الخامس من يوليو ١٩٩٧ وليدة لحظتها، أم أنها كانت ثمرة يانعة لتاريخ طويل من البحث والمراجعة والتصويب؟

والحقيقة أن فكرة المراجعات بدأت تطرق أذهاننا وعقولنا منذ وقت طويل وتحديدا بعد أحداث١٩٨١ والتي نتج عنها قتل الرئيس الراحل أنور السادات..وعدد من ، ضباط وجنود الشرطة..وإلقاء القبض على المئات من أعضاء الجماعة الإسلامية والجهاد وعلى رأسهم قادة الجماعة وأعضاء مجلس الشورى بها.

هذه الأحداث الدامية كان لنا معها وقفة طويلة بعد دخولنا السجن، فقد رأينا أن ما حدث من اغتيال الرئيس السادات لم يجد نفعا ولم يجلب خيرا للإسلام والمسلمين والأوطان وكذلك الحركات الإسلامية. فبعد أن كانت أبواب الدعوة إلى الله تعالى مفتوحة أمام الحركة الإسلامية وكنا نقطع البلاد طولاً وعرضا ننشر أنوار الهداية بين الناس لا يتعرض لنا أحد، إذا بتلك الأبواب توصد في وجوه الجميع، وإذا بالناس تحرم من ذلك الخير العميم. وإذا بالناس والدولة يخافون من الحركة الإسلامية التي تلوث ثوبها الأبيض النقي بالدماء دون ضرورة شرعية أو واقعية.

لقد كان عهد الرئيس الراحل أنور السادات عهدا زاهياً للدعوة الإسلامية في مصر..ولا ينكر ذلك إلا جاحدٌ أو مغرض، ولكن نفوس الشباب لا تقنع إلا بالمزيد، فلم نقنع يومها بالدعوة والسعي بين الناس لهدايتهم وإرشادهم ، وإنما طمحت النفوس لما هو أكثر. ولعل أصدق كلمة عبرت عن ذلك هي ما قلته في تقييم ما حدث في أحد البرامج التلفزيونية، حيث قلت: كانت حرية الدعوة بين أيدينا، ولكننا أردنا إقامة الدولة الإسلامية فضاع الاثنان معا: الدعوة والدولة. لقد كنا مثاليين أكثر مما يحتمله هذا العصر، فقد كنا نريد عودة عهد عمر ابن الخطاب من جديد ولم نقنع بعهد الدولة الأموية أو العباسية، فقد كنا نريد عدل وصدق وزهد وورع عمر بن الخطاب في زمن وشعب وظروف دولية وإقليمية لا تؤهل لعودة واحد من مائة من أمثال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). نعم ..أردنا الدولة الإسلامية في مصر، ولم نقنع بالدعوة فضاعت الدعوة وضاعت الدولة، وسيق الآلاف من الشباب



الملتزم إلى السجون، وأغلقت أبواب الدعوة في وجوه الدعاة إلى الله، وعادت الحركة الإسلامية في مصر إلى الوراء خطوات وخطوات.

ورأينا أن من واجبنا أن تكون لنا وقفة وأن نراجع مسيرتنا بصدق وتجرد وإخلاص غير ملتفتين لغمز الآخرين ولمزهم لنا وغير آبهين لاتهاماتهم الباطلة، فكانت محاولات الخروج ببلادنا من الأزمة، تلك المحاولات التي بدأت في وقت مبكر لعل البعض لا يعرف شيئاً عنها.

وكانت أولى هذه المحاولات على يد الداعية الفاضل الشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله عام ١٩٨٧، فقد حاول رحمه الله التوسط لدى الدولة لإزالة الاحتقان بينها وبين الشباب المسلم، وكان ذلك بناءً على طلب منا، إلا إن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب إقدام عدد من قيادات جماعة الجهاد - الذين كانوا يعيشون معنا - على محاولة الهروب من سجن ليمان طرة فيما سمي "الهروب الكبير"، وكان أبرز هؤلاء القادة الذين حاولوا الهروب الرائد عصام القمري رحمه الله، والأخ خميس مسلم رحمه الله، والأخ محمد الأسواني، وانتهت تلك المحاولة نهاية مأساوية حيث قتل الرائد عصام القمري والأخ مسلم وألقى القبض على الأسواني، وتسبب هذا الهروب في وأد أولى محاولات الإصلاح بين الدولة وبين الجماعات الإسلامية دون سبب منا.

ومرت السنون ولم تزل فكرة الصلح تمور في صدورنا، فكانت المحاولة الثانية التي تمثلت في لجنة الوساطة بين الدولة وبين الشباب المسلم وذلك سنة ١٩٩٢، وكان الدكتور سليم العوا "حفظه الله تعالى" هو المحرك الفعلي لتلك الوساطة وهو الجندي المجهول فيها. أما أشهر أعضائها فكان فضيلة الشيخ الشعراوي رحمه الله والشيخ محمد الغزالي رحمه الله وكذلك الأستاذ فهمي هويدي والأستاذ أحمد كمال أبو المجد. وكانت غاية مطالبنا في ذلك الوقت هو تطبيق حكم القانون على الشباب المعتقل وذلك بالإفراج عن المعتقلين الذين حصلوا على عشرات الإفراجات من المحاكم ولكنها لم تنفذ وكان عدد المعتقلين وقتها يزيد على الألفين، وكذلك معاملة المعتقلين معاملة حسنة. ولم تكن لنا شروط خاصة سوى التزام الدولة بقوانينها التي ارتضتها وعدم تجاوزها ومحاكمة المدنيين محاكمة عادلة وأمام محاكم عادية.

والحق يقال، كانت هناك بوادر تجاوب مشجعة من الدولة ومن اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية وقتها..وكادت المحاولة تكلل بالنجاح لولا عاملين رئيسين تسببا في إفشالها فشلاً ذريعاً:

أولهما: حملة شعواء مغرضة شنتها الصحف اليسارية لتأليب الدولة على أبنائها ورفض أي محاولة للصلح بين الطرفين[١]. وتوالت العناوين المثيرة ترفض إجراء "صفقة" مع "الإرهابيين" وتطالب الدولة بسحقهم وعدم التحاور معهم، وكأن هؤلاء الشباب لم يكونوا يوماً من أبناء هذا الوطن، ولم يحملوا يوماً همومه ويجهدوا فكرهم في سبيل إعلاء شأنه وتحقيق رفعته، حتى وإن أخطأ بعضهم الوسيلة للوصول إلى الخير. ثانيهما: جاءت محاولة بعض أفراد الجناح العسكري اغتيال السيد صفوت الشريف (وزير الإعلام في ذلك الوقت) عام ١٩٩٤ لتقضي على البقية الباقية لتلك المحاولة للصلح بين الطرفين. وكان ذلك خطئاً قاتلاً من الإخوة الذين قاموا بهذه المحاولة، وبذلك اتسعت الهوة بين الدولة وبين الجماعة الإسلامية، ولم يعد الناظر يرى في الأفق ما يبشر بخير، وذلك بعد أن اعتمدت بعض جهات الدولة سياسة الاستئصال في مواجهة الجماعة الإسلامية بكل أطيافها.

١ هذه وجهة نظر الكاتب، وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ودخلت البلاد في نفق مظلم من العنف والعنف المضاد، وعاشت سنوات كئيبة من القتل وسفك الدماء والرعب في نفوس كلا الطرفين. هذه الحال التي لم تكن ترضينا ولا ترضى أي مخلص في حب هذا الوطن. وعبثاً حاولنا إيقاف هذه الدوامة المؤلمة ولكن الوضع كان قد خرج عن السيطرة والثقة بين الطرفين قد وصلت إلى درجة متدنية، فكان من الضروري أن نقف وقفة جادة حازمة لوقف نزيف الدماء حتى وإن كان على حساب جاهنا وسمعتنا.. مادام ذلك في الله ولله.

أولاً: قصة مبادرة الجماعة سنة ١٩٩٧

أما عن مبادرة الجماعة الإسلامية التي انطلقت في سنة ١٩٩٧ فقد كانت فكرتها جاهزة في عقولنا وقلوبنا قبلها بعدة سنوات، وقد طلبنا من الأستاذ الدكتور عبد الحليم مندور المحامى رحمه الله أن يعقد سنة ١٩٩٦م مؤتمراً صحفياً مع مجموعة من عقلاء الأمة المصرية وحكمائها وشيوخها يعلن فيه دعوته والحاضرين معه للجماعة الإسلامية والدولة المصرية لوقف الاقتتال بينهما، فإذا ما أعلن ذلك أصدرنا نحن بياناً بالموافقة الفورية ودون قيد أو شرط على وقف القتال. ولكن لظروف كثيرة لا نعلمها لم يستطيع المرحوم الدكتور عبد الحليم مندور التشاور مع هؤلاء الناس أو عمل هذا المؤتمر الصحفي، وذلك كله أشعرنا بضرورة أن تتخذ الجماعة الإسلامية خطوة شجاعة وغير مسبوقة لوقف نزيف الدماء من الطرفين.

وفى يوم ٣/ ٧/ ١٩٩٧ علم مجلس شورى الجماعة الإسلامية أن هناك محكمة عسكرية سوف تبدأ بعد يومين وسوف يكون من بين المتهمين الأخ محمد أمين عبد العليم من السويس في القضية التي كانت تحمل رقم٥٦ سنة ١٩٩٧ مدعى عسكري وكان عدد المتهمين ٩٥ متهماً. وكان هذا الأخ يعيش في عنابر سجن ليمان طرة بالقاهرة حيث يعيش كل مجلس شورى الجماعة الإسلامية، فقام الشيخ كرم زهدي والشيخ على الشريف بتلقينه وتحفيظه عن ظهر قلب بيان المبادرة الأول حتى يلقيه على رجال الإعلام المتواجدين عادة في اليوم الأول والأخير من المحاكمات السياسية وذلك لأن خروج ودخول الأوراق إلى السجن كان ممنوعاً منعاً باتاً. وقد تم ذلك في سرية تامة وبعيداً عن أجهزة الأمن التي فوجئت بالأمر تماماً حينما أعلن بيان المبادرة في ٥ يوليو ١٩٩٧.

وكان نص بيان المبادرة الأول هو الآتي: "تدعو قيادة الجماعة الإسلامية جميع أفرادها وقادتها في داخل مصر وخارجها إلى وقف جميع العمليات العسكرية والبيانات المحرضة عليها من جانب واحد ودون قيد أو شرط وذلك لمصلحة الإسلام والمسلمين". وقد وقع على هذا البيان الأول ستة إخوة من مجلس الشورى، هم: كرم زهدي- عبود الزمر – ناجح إبراهيم – حمدي عبد الرحمن – أسامة حافظ – على الشريف.

وبعد يومين من إعلان هذا البيان أضيف إليه ملحق بأسماء أخرى وافق عليه مجلس الشورى وهم: محمد عصام دربالة – عاصم عبد الماجد – طارق الزمر. وبعدها مباشرة صدر بيان من قادة كبار في جماعة الجهاد يعيشون معنا في العنبر يؤيدون مبادرة الجماعة الإسلامية ومنهم صالح جاهين – عباس شنن – محمد إمام أبو الحديد. وبعدها مباشرة صدر بيان من تنظيم حزب الله بالإسكندرية يؤيد المبادرة، وكان على رأسهم الأخ سيد إبراهيم وآخرين. ثم بعدها بفترة قام الأخ أحمد يوسف قائد تنظيم الجهاد ببني سويف بتأيد مبادرة الجماعة الإسلامية وأصدر بيانا بذلك.

أما عن الجهات التي عارضت المبادرة بقوة ودون أدنى دراسة لها فتمثلت في ياسر السري مدير

المرصد الإسلامي بلندن ، وهاني السباعي مدير مركز المقريزي للدراسات الإسلامية بلندن، وأبو حمزة المصري الذي قبض عليه عام ٢٠٠٤ في لندن. أما عن قيادات الجماعة الإسلامية خارج مصر، فقد وافق على المبادرة من بدايتها الأخ أسامة رشدي، ثم وافق عليها بعد ذلك الشيخ مصطفى حمزة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية خارج مصر وقائد الجناح العسكري بالخارج. وقد أصدر الشيخ مصطفى حمزة بيانا بذلك في مارس سنة ١٩٩٩، وكان هذا البيان غاية الأهمية إذ كان يعني في المقام الأول انحياز معظم قادة الخارج وكذلك الجناح العسكري بالخارج إلى المبادرة والتوجه السلمي الجديد. أما الجبهة التي رفضت المبادرة في البداية فكانت تتمثل في الشيخ رفاعي أحمد طه، ولكنه غير رأيه بعد أن قرأ كتب المبادرة وبعد أن عرف ماهيتها من الذين أطلقوها مباشرة، وعرف أثرها على الدولة والجماعة الإسلامية وكذلك الحركات الإسلامية في القريب والبعيد.

وفي هذا الإطار كانت موافقة الجناح العسكري للجماعة الإسلامية داخل مصر على المبادرة وقبوله قرار حله قبولاً حسناً أمراً لم يتوقعه أحد بهذا النجاح ودون إراقة دماء أو حدوث أي مشكلات إدارية أو تنظيمية كالتي حدثت من قبل حينما حاول المرحوم المستشار حسن الهضيبي المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين حل أو حتى السيطرة على النظام الخاص للجماعة بعد توليه المسؤولية عام ١٩٥١، مما أدى إلى صراعات دموية داخلية أدت إلى قتل المهندس السيد فايز رحمة الله، ومشكلات لا حصر لها يعلمها كل من درس تاريخ هذه الفترة بعمق وتجرد. وبموافقة الشيخ مصطفى حمزة ومجلس الشورى خارج مصر وعلى رأسهم الشيخان عبد الآخر حماد ورفاعي طه وغيرهما وكذلك الجناح العسكري بالخارج، ثم تأييد الجناح العسكري بالداخل والصف الثاني القيادي للجماعة والذي طاف السجون مع مجلس الشورى للجماعة، وكذلك كل أبناء الجماعة الإسلامية بالسجون وخارجها، بهذه الموافقات كلها تكون المبادرة قد استقرت على أرض صلبة وعبرت المرحلة الحرجة وعنق الزجاجة الذي كانت تمر به. فقد أصبحت عصية على الاستئصال بعد أن كانت مهددة بذلك عقب أحداث الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧، والتي تلت بيان المبادرة بعدة أشهر فقط، فكانت كالوليد الذي تلقى ضربة قاسية بمجرد ولادته ففقد الوعي عدة سنوات حتى ردت إليه الروح كاملة عقب تفعيل المبادرة في السجون سنة ٢٠٠١، وكذلك موافقة الجناحين العسكريين بالداخل والخارج على المبادرة.

أما عن ترويج المبادرة إعلاميا فقد لعب الأستاذ منتصر الزيات المحامي الدور الأكبر في ذلك، كما لعبت صحيفة الحياة والأستاذ محمد صلاح رئيس مكتبها الحالي في القاهرة دوراً بارزاً في نشر كل بيانات المبادرة. وكان من أبرز الكتاب المؤيدين للمبادرة في مهدها في صحيفة الحياة وغيرها من وسائل الإعلام الأستاذ ضياء رشوان الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. ثم تلقت هذه المهمة جريدة الشرق الأوسط الدولية والتي تصدر في لندن والتي حملت على عاتقها نشر وعرض ملخصات لكل كتب المبادرة التي صدرت بعد الكتب الأربعة الأولى، ثم قامت بعمل عدة حوارات مهمة مع قيادات الجماعة، وكان للأستاذ عبد اللطيف المناوي مدير مكتبها في القاهرة وقتها الدور الأكبر في هذا النشاط الإعلامي.



ولكن للحق والحقيقة، فإن الشعب المصري بفئاته المختلفة لم يعرف الكثير عن المبادرة من صحيفتي الحياة والشرق الأوسط اللندنيتين حيث أنهما غير منتشرتين في مصر، ولكن المعرفة الواسعة للمبادرة لمعظم طبقات الشعب المصري تمت عن طريق سبق صحفي قام به الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور وقتها. فقد اجتمع في سجن العقرب مع

عدد من أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية على رأسهم الشيخ كرم زهدي ومعه ناجح إبراهيم وأسامة حافظ وعلى الشريف وعدد آخر من قادة الصف الثاني منهم د. صفوت عبد الغنى وممدوح على يوسف وهشام عبد الظاهر والبدري مخلوف وكذلك بعض الإخوة المحكوم عليهم بالإعدام مثل الأخ أحمد عبد القادر والأخ شعبان هريدي والأخ حسن خليفة والأخ غريب الشحات. ودار حوار موسع بين الجميع مع الأستاذ مكرم محمد أحمد نشر على صفحات كاملة في المصور ثم أتبعه الأستاذ مكرم محمد أحمد بحضور إحدى محاضرات المبادرة في سجن وادي النطرون حيث جلس وسط الإخوة وسجل كل ما دار في هذه الليلة ثم نشره في حلقة أخرى. ثم اتبعه بحوار ثالث مع بعض القيادات التي خرجت وقتها قريباً من السجن مثل الشيوخ حمدي عبد الرحمن ومختار حمزة شقيق مصطفى حمزة ود.محمود شعيب ومحمد يسين همام ونشره في حلقة ثالثة. وكان لهذه الحلقات أثر كبير في تعريف الشعب المصري بجزء غير بسيط من المبادرة وارتياح الكثير من المثقفين والإسلاميين والمفكرين لهذه المبادرة حتى أصبحت اليوم بعد عشر سنوات واقعاً على الأرض واختفت الأصوات التي شككت فيها في سنواتها الأولى.

فقد شكك بعض هذه الأصوات في مصداقية الجماعة الإسلامية نحو الدعوة السلمية وترك العنف ضد الدولة والمجتمع، وشكك البعض الآخر في مصداقية الدولة في التعامل الجاد مع المبادرة، ولكن هذه الشكوك كلها تحطمت على صخرة مصداقية الطرفين ورغبتهما القوية في إنجاح هذه التجربة مهما كانت الصعاب والعقبات. فقد واجهت الدولة عقبة وقوع حادث الأقصر المأساوي في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ والذي راح ضحيته ما يقارب من ستين سائحاً من معظم جنسيات العالم خاصة الغربية واليابانية. وكذلك واجهت الجماعة الإسلامية صعوبات كثيرة جداً كان من أهمها إعدام أربعة من الإخوة من نفس القضية التي أعلنت المبادرة فيها وكانوا من المؤيدين للمبادرة ومن الذين ساعدوا الأخ محمد الأمين في إعلانه، وهم الشيوخ محمد فوزي وحسام خميس ومحمد مصطفى وأحمد عبد الفتاح، كما تم إعدام آخرين في قضايا أخرى وذلك عقب إعلان المبادرة. ولكن الفريقين استطاعا بحكمة وحنكة وصدق وإخلاص رجال من الطرفين تجاوز هذه العقبات الصعبة وتفعيل المبادرة تفعيلاً حقيقياً بعد ٤ سنوات كاملة من إعلانها في سنة ١٩٩٧، حيث يعد شهر أكتوبر سنة ٢٠٠١ هو التاريخ الحقيقي لتفعيل المبادرة في السجون وعلى أرض الواقع. ومن الغريب والعجيب أن يتم التفعيل الحقيقي للمبادرة بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، حيث استعد العالم كله وعلى رأسه الغرب والولايات المتحدة لمطاردة الإسلاميين في كل مكان وتسليمهم إلى أمريكا وفتح المعتقلات لهم، ولكن مصر انتهجت سياسة مختلفة تماماً، حيث أنها بدأت في فتح سجونها وإطلاق سراح العشرات ثم المئات ثم الآلاف من إخوة الجماعة الإسلامية بالتدريج حتى تم الإفراج عنهم جميعا سنة ٢٠٠٦، أي بعد خمس سنوات كاملة من بداية تفعيل المبادرة.

وكانت هذه هي التجربة الأولى والفريدة في العالم وذلك لاشتمال تجربة المبادرة على عدة عناصر فريدة لم تتوفر لغيرها وهى:أن الجماعة الإسلامية المصرية هي أكبر الجماعات الإسلامية في مصر التي اتخذت طريق القتال سبيلاً لمواجهة الدولة..وهى التي قامت بحوالي ٩٠٪ من المواجهات المسلحة مع الدولة طوال ربع القرن الأخير.

ـ أنها أول جماعة تقوم بمراجعة شاملة وأمينة وصادقة لأفكارها.

ـ أن هذه التجربة جاءت طواعية من قادة الجماعة الإسلامية ومن تلقاء أنفسهم وعن قناعة شرعية وواقعية بها.

ـ أن المبادرة تشتمل على جزء نظري وشرعي وفكري مهم يتمثل في ما يقارب أكثر من عشرين كتابا تعرض لأفكار الجماعة الإسلامية الجديدة بوضوح شديد دون لبس أو غموض أو تدليس. وهذا الجزء النظري مهم جداً لنقل هذه التجربة الثرية من بلد إلى آخر، وهذا ما حدث بالفعل حيث تأثرت بلاد كثيرة بهذه التجربة مثل الجزائر والمغرب والسعودية وغيرها من الدول. كما انتقلت من الجماعة الإسلامية المصرية إلى الجهاد المصرية التي أعلنت مبادرتها مؤخراً بعد عشر سنوات كاملة من مبادرتنا وأسمتها وثيقة ترشيد العمل الجهادر ف ى مصر والعالم، وإن كانت لم تبلغ شيئاً من شمول مبادرة الجماعة الإسلامية.

ـ شأن هذه المبادرة تشتمل على جزء عملي مهم جداً على الأرض يتمثل في أشياء كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ تحقيق الأمن والأمان في ربوع مصر وخاصة في صعيدها من سنة٢٠٠١ وحتى الآن، حيث افتقد هذا الأمان عدة سنوات في حقبة التسعينيات.

ـ حل مشكلة السجون وإعادة الكرامة الإنسانية والدينية للمعتقلين السياسيين الإسلاميين بعد طول إهدارها، وبعد أن عاشت السجون المصرية أسوأ عهودها في التسعينيات. ثم أصبحت السجون المصرية السياسية اليوم تعيش أحسن وأزهى عصورها، بل هي أفضل من كل مثيلاتها في الشرق من حولنا بل هي أفضل من سجون أمريكا وأوروبا، وهذه شهادة من إنسان عاش كل تقلبات السجون طوال ٢٤ عاماً كاملة ومتواصلة وذهب إلى كل سجون مصر بلا استثناء ورآها ورأى أحوالها من داخلها وليس من تقرير كاذب أو صادق، وهذه الشهادة أرجو بها وجه الله وحده.

ـ الإفراج عن أكثر من عشرة آلاف معتقل ظل بعضهم معتقلاً في السجون قرابة ١٦ عاماً متواصلة وأقلهم مكث عشر سنوات متواصلة.

ـ وقف القبض العشوائي والاشتباه ونحو ذلك مما كان يحدث في أوائل ومنتصف التسعينيات.

ـ تسوية حالات مئات الهاربين سواء داخل مصر أو خارجها وعودتهم إلى وطنهم وبيوتهم آمنين مطمئنين أو سفر بعضهم للخارج مرة أخرى في أمن وأمان لم يحدث لهم من قبل.

ـ وقف تنفيذ أحكام الإعدام في الإخوة الذين تم الحكم عليهم بالإعدام من محاكم عسكرية أو أمن الدولة طوارئ وكلها تعد محاكم استثنائية. وهذا الأمر أدى إلى ارتياح عظيم في أوساط الجماعة والحركة الإسلامية خاصة وأوساط كل المتابعين للمبادرة، حيث أن الإعدامات من جانب الدولة والاغتيالات من جانب الجماعة تعد الوقود الذي كان يغذى المعركة بين الجماعة الإسلامية والدولة، كلما هدأت المعركة أو سكنت أوقدت الإعدامات والاغتيالات أوارها من جديد. وهناك قرابة اثني عشر أخاً من الجماعة الإسلامية محكوم عليهم بالإعدام على رأسهم الشيخ رفاعي طه والشيخ مصطفى حمزة.

كل ذلك ناهيك عن المعاملة الحسنة لإخوة الإعدام في السجون المصرية حتى أن بعضهم تزوج وأنجب في سوابق لم يحدث لها نظير في تاريخ السجون المصرية.

وقد أثمرت هذه السياسة الحكمية في ترسيخ المبادرة وتثبيت أقدامها على الأرض بطريقة لم يسبق لها مثيل، وأبرز دليل على ذلك هو قيام الأخ عبد الحميد أبو عقرب، وهو من قادة الجناح العسكري للجماعة في محافظة أسيوط، بتسليم نفسه طواعية لأجهزة الأمن بعد قرابة عشر سنوات من هروبه واختفائه، رغم صدور حكمين بالإعدام عليه ورغم أن الجميع بما فيهم أجهزة الأمن وإخوة الجماعة كانوا لا يعرفون لا يعرفون مكان اختفائه وهروبه. ولكنه ظل في فترة هروبه يتابع كل ما ينشر عن المبادرة في الصحف والمجلات ويسأل عن أحوال السجون والمعتقلات حتى اطمئن إلى قراره المذكور غير المسبوق في تاريخ الحركات الإسلامية المقاتلة.

ثانياً: ما هي طبيعة المبادرة والمراجعات؟

إن المبادرة ببساطة هي تغير فقهي مهم وتجديد فقهي عظيم قام به قادة الجماعة الإسلامية بشجاعة ورجولة منقطعة النظير، وهذا ما كتبه العلامة الكبير د. محمد سليم العوا مادحاً هذا التغيير الفقهي في الطبعة الجديدة لكتابه "تجديد الفقه الإسلامي"، وكذلك الدكتور يوسف القرضاوي الذي مدح شجاعة الذين قاموا بهذه المبادرة. أما قصيرو النظر أو ذوو الأهواء أو الأغراض الخاصة فلا يرون فيها إلا نوعاً من التغير أو التلون السياسي. والذي يقرأ كتب المراجعات يعلم أنها بعيدة عن ذلك بُعد المشرقين، والذي يعرفنا عن قرب يعلم أننا لسنا تجار سياسة ولكننا أهل دين ودعوة إلى الله وهما أشرف شيء نعتز به في حياتنا.

ومنذ أن أعلنا البيان الأول لمبادرة وقف العنف في ٥ يوليو ١٩٩٧ في إحدى جلسات المحكمة العسكرية التي كانت تنظر إحدى قضايانا تساءل الكثيرون: ماذا تعني هذه المبادرة؟ ومنذ ذلك الحين تعددت الإجابات والتفسيرات والتحليلات. فمن قائل يقول: إنها صفقة بين الدولة والجماعة، وآخر يرى أنها من قبيل التقية و الخدعة التكتيكية، وآخر يري فيها إبطالا للجهاد وخيانة للشهداء. ولا شك في أن المبادرة لم تكن صفقة بمقتضاها تعطي الدولة للجماعة بعضاً من الدنيا في مقابل طمس بعض معالم الدين، فالدين وأحكامه لا يشترى ولا يباع في سوق الصفقات. و المبادرة عند صدورها لم تكن مخاطبة للدولة بقدر مخاطبة أعضاء الجماعة الإسلامية بالداخل و الخارج طالبة منهم إيقاف العمليات القتالية دون قيد أو شرط، فضلا عن أن الدولة لم يكن من همها البحث عمن يطمس معالم الدين أو يسعى لذلك. إننا أطلقنا المبادرة لوجه الله سبحانه وابتغاء مرضاته ولأننا علمنا أنها توافق الدين وتسعى لصالح الإسلام وأوطانه.

ولا شك أيضا في أن المبادرة لم تكن إعمالا لمبدأ التقية أو من قبيل الخدعة التكتيكية، لأن الجماعة الإسلامية تنطلق من الفكر السني و هو فكر يخاصم فكرة التقية المعروفة في الفكر الشيعي، بالإضافة إلى الإعلان الدائم والمتكرر لأقطاب الجماعة بأن المبادرة تمثل رؤية إستراتيجية ولا ترتبط بحالة افتقاد القدرة أو انحسار العمليات القتالية بمصر. ويكفي للتدليل على صحة ذلك المحاولات العديدة التي قامت بها القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية لوضع حد لهذه المواجهات عندما كانت العمليات القتالية في قمتها، ولعل أشهر هذه المحاولات ما عرف في ١٩٩٣ بلجنة الحكماء والوساطة التي كان على رأسها الشيخ محمد متولي الشعراوي، والتي أشرنا إليها سابقاً. ولم يكن في المبادرة ما يعد إبطالا للجهاد، فالمبادرة تقرر أن الجهاد فريضة ماضية إلى يوم القيامة ولكنها فريضة لها ضوابط يجب توافرها كي يصح إنفاذها، فكيف يقال بعد ذلك أنها تبطل الجهاد لمجرد أنها تقرر عدم توافر شروط الجهاد أو استمراره في مصر اليوم؟ إن المبادرة كانت - ولا تزال - قناعة شرعية

ورؤية واقعية اقتنعنا بها تماماً ومثلت أساساً جديداً لمنهج جديد رسخناه من خلال ما أصدرناه من كتب تحمل الفكر الجديد.

ثالثاً: كتب المراجعات التي صدرت بعد المبادرة

بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المبادرة داخل سجون مصر، وهي المرحلة التى تمثلت في تحسين ظروف المعتقلين وأحوالهم والسماح لنا بالقيام بجولة في داخل السجون للتحاور مع أبنائنا حول المبادرة وشرح أفكارها لهم والرد على كافة تساؤلاتهم. وللحق، فقد كانت رحلتنا داخل السجون ثرية بالمواقف والأحداث، اقتربنا فيها من أبنائنا وحاورناهم بكل صراحة ووضوح، ولم ندع سؤالاً في ذهن أحد منهم دون أن نجيب عليه إجابة شافية وافية، وقد سجلنا بعض أحداث هذه المرحلة في كتاب "نهر الذكريات". هذه الرحلة أثمرت قناعة تامة بالمبادرة في نفوس أبناء الجماعة الإسلامية، بل وإصراراً على حمل أفكارها لكافة الشباب المسلم حتى لا يقعوا في أخطاء من سبقوهم، وحتى يبدءوا من حيث انتهى الآخرون. وبدأت عجلة الإفراج عن قادة وأبناء الجماعة تدور بعدما كادت تصدأ من طول الوقوف، وعمت الفرحة والبشر آلاف الأسر وهم يحلمون بعودة عائلهم بعد غياب طويل. كان أول المفرج عنهم من قيادات الجماعة هو الأخ المهندس حمدي عبد الرحمن بعد أن أمضي خمس سنوات من الاعتقال فوق مدة الحكم الأصلية، ثم تتابع الإفراج عن بقية القادة ومئات الأفراد في دفعات متتابعة. واليوم بحمد الله تعالى لم يبق في سجون مصر معتقل واحد من ابناء الجماعة الإسلامية وهو فضل من الله عظيم.

وفي خضم سعينا لإقرار مبادرتنا المباركة لم ننس أن نوثق هذه الأفكار في عدد من الكتب لتكون نبراساً يضيء الطريق لكل مسلم في كل مكان، فكانت إصدارات الجماعة الإسلامية بعد المبادرة، والتي زادت حتى الآن عن خمسة وعشرين كتاباً تناولت كافة القضايا الفكرية والعملية التي تهم الشباب المسلم.

هذه السلسة من الكتب بدأناها بأربعة بحوث مختصرة هي:

١ ـ «مبادرة وقف العنف نظرة شرعية ورؤية واقعية» (تأليف عاصم عبد الماجد وأسامة حافظ).

ـ «يتسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء» (تأليف ناجح إبراهيم وحمدي عبد الرحمن وعلى الشريف).

ـ « النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين» (تأليف أسامة حافظ وعلى الشريف).

ـ «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين» (تأليف ناجح إبراهيم وعلى الشريف).

ثم أتبعناها بثلاثة كتب هي:

ـ نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية (تأليف ناجح إبراهيم وأسامة حافظ).

ـ تفجيرات الرياض..الأحكام والآثار (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ إستراتيجية وتفجيرات القاعدة..الأخطاء والأخطار (تأليف عصام دربالة).

وبعد ذلك صدرت سلسلة الإسلام وتحديات القرن الحادي والعشرين والتي شملت العناوين التالية:

ـ تجديد الخطاب الديني .. أهميته ومضمونه (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ دعوة للتصالح مع المجتمع (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ فتوى التتار..دراسة وتحليل (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ هداية الخلائق بين الغايات والوسائل (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ حتمية المواجهة وفقه النتائج (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان (تأليف ناجح إبراهيم).

ـ وتبعها أهم كتب المبادرة والذي يشرح قضية الحاكمية المهمة جداً وهو بعنوان: «الحاكمية نظرة شرعية ورؤية واقعية » (تأليف ناجح إبراهيم). ثم كتاب «تطبيق الأحكام من اختصاص الحكام» (تأليف ناجح إبراهيم)، ثم سلسلة كتب «الإسلام وتهذيب الحروب» (تأليف عصام دربالة)، وكتاب «نصيحة واجبة لقادة القاعدة» (تأليف عاصم عبد الماجد).

وقد تناولت هذه الكتب كافة القضايا الشائكة المتعلقة بالحركة الإسلامية، سواء مسألة الجهاد في سبيل الله ومسائل التكفير، وقضية العلاقة بين الحركة الإسلامية والدولة التي تعيش في كنفها، وضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والموقف من حكام المسلمين في هذا العصر وغيرها من القضايا التي نحسبها في غاية الأهمية لكل الشباب المسلم في كل البلاد العربية والإسلامية.

رابعاً: دوافع المبادرة

أما الدوافع التي دفعتنا إلى إعلان المبادرة وتفعيلها فهي عديدة نوردها فيما يلي:

١ - فهذا قتال بين أبناء دين واحد ووطن واحد، وهذه الدماء كانت تراق كل يوم بلا سند شرعي بل إن الشريعة قد صانت هذه الدماء وحمتها وحفظتها. أضف إلى ذلك أن هذا القتال قد أفضى إلى مفاسد عظيمة مثل توقف الدعوة إلى الله وامتلاء السجون بخيرة شباب هذا البلد، وما نجم عنه من تشريد الأسر وضياع الأبناء، ورغم أن الهدف المعلن من هذا القتال هو إخراج المعتقلين من السجون وكانوا يقدرون ـ آنذاك ـ ببضع مئات فزاد عددهم إلى أكثر من عشرة آلاف.

٢- ومن الأسباب التي دفعتنا للمبادرة ووقف العنف والاحتراب الداخلي نهائياً هو رغبة إسرائيل في الهيمنة على المنطقة وإضعاف الدولة المصرية وتهميش دورها. ولما كان الاحتراب الداخلي يساعد على ضعف الفريقين، الحركة الإسلامية والدولة معاً، رأينا وقف العنف نهائياً. فمصر هي أعظم دولة مؤهلة دائماً لصد العدوان على الأمة العربية والإسلامية، فمن هزم الصليبيين سواها؟ ومن هزم التتار سواها ؟ وذلك كله بعد توحدها مع الشام، الذي يمثل الخطوة الأولى في كل انتصاراتنا التاريخية. وأول خطوة على الحركة الإسلامية أن تقوم بها، ألا تحاول هدم سلطة الدول التي تحيا بها، وعلى الحكومات ألا تحاول هدم الحركات الإسلامية ما دامت لا تحاربها ولا تقاتلها ولا تصارعها، فهدم الفريقين هو بداية الهزيمة، وقوة الفريقين معاً هو بداية النصر.



٣- كما نظرنا أيضا إلى الخطر الناشئ من محاولات بسط نفوذ الحضارة الغربية على حساب الهوية الإسلامية انطلاقا من مقولات: نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وكانت العمليات القتالية بمصر تصب في خانة تقوية قيم الحضارة الغربية على حساب القيم الإسلامية.

٤- كما نظرنا إلى الخطر الناشئ من بروز سياسة حصار واستئصال الظاهرة الإسلامية، سواء كانت دولة أو حركة أو أقلية، وذلك على مستوى استراتيجيات القوي الدولية المناهضة للإسلام، وكان استمرار العمليات القتالية يجعل المناخ مهيئا لإتمام هذا الاستئصال أو إحكام الحصار بدعوى مواجهة الإرهاب و الحرب الوقائية ضده.

٥- وقدرنا أيضا الخطر الناشئ من محاولات بعض دوائر أقباط المهجر لتوظيف الضغوط الدولية ضد مصر لتحقيق مكاسب غير مستحقة أو مشروعة بدعوى أن الأقباط يتعرضون لعمليات تستهدفهم من الجماعات الإسلامية والحكومة تتستر على ذلك، وكان استمرار العمليات التي يستهدف بعضها الأقباط يمثل ذريعة يتذرعون بها لاستمرار الضغط والابتزاز، خاصة مع إحساس هذا النفر من أقباط المهجر ببروز سياسة دولية لتحريض الأقليات ضد الحكومات التي تعيش في كنفها[٢].

٦- وقدرنا كذلك الخطر الناشئ من احتدام الصراع بين دعاة الفكرة الإسلامية ودعاة الفكرة العلمانية المتطرفة، حيث يظهر جليا أن هناك بعض المعارضين للفكرة الإسلامية يوظف العمليات القتالية في مصر لتحريض السلطات على كل ما هو إسلامي لإحراز النصر الحاسم على دعاة الفكرة الإسلامية، وكان واجبا علينا أن نحرمهم من هذه الفرصة.

٧- ونظرنا بعين الاعتبار أيضا إلى الخطر الناشئ من الاضطراب المتزايد في المشهد الاجتماعي بمصر وذلك باستمرار القتال بين أبناء البلد الواحد بما يخلفه من أحقاد وضغائن.

الأهمية الإستراتيجية للمبادرة

لعل كثيراً من الناس يتساءلون: ما هي الأهمية الإستراتيجية للمبادرة؟

ونقول بحمد الله وعونه، إن المبادرة تعتبر سابقة فريدة من نوعها في الحركة الإسلامية عامة ، وفي الحركات السياسية، خاصة وذلك للأسباب الآتية:

١- التزام مبدأ المراجعة والنقد الذاتي

فهذه أول حركة إسلامية تراجع نفسها وتصحح مسيرتها بنفسها وتقوم بعملية نقد ذاتي صحيح تقر فيه ما كان صحيحاً من عملها مثل الدعوة إلى الله وهداية الخلق إلى الإسلام، وتربية النفوس على الفضيلة والنقاء، وترك المنكرات الظاهرة والباطنة، وتنفي ما كان في مسيرتها من أخطاء وهنات ومثالب، وتعترف بمسؤوليتها عن هذه الأخطاء في صراحة كلفتها الكثير في الدنيا ولكنها ستكون لها ذخرا عند الله، إن لم يكن عند العقلاء والحكماء من الناس عامة والمسلمين وعلمائهم خاصة.

٢- نبذ نظرية المؤامرة والتزام مبدأ القرآن في التغيير

هذه أول حركة إسلامية تعترف بكل العمليات التي قامت بها، فلم تقل أن الدولة هي التي دبرتها من أجل الإيقاع بها ولم تقل بنظرية المؤامرة التي تسود على نطاق واسع في الحركات الإسلامية والعربية والقومية، ورسخت مبدأين للتغيير في الإسلام، وهما منافيان لنظرية المؤامرة المعروفة: مبدأ التغيير الإيجابي: ودليله قوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، ومبدأ التغيير السلبي:

٢ـ ما يذكره الكاتب هنا هو الرؤية الخاصة لقيادة الجماعة الإسلامية لتحركات بعض دوائر أقباط المهجر إلى درجة اعتبارها أحد دوافع إعلان المبادرة، وهو تقدير لا يتبناه بالضرورة مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ودليله قوله تعالى «ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». ورسخت المبدأ القرآني العظيم «أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم».

إننا نقول إن الأعداء من الدول والأمم والجماعات يتآمر بعضها على بعض ولكن هذا التآمر لا يمثل الإرادة الوحيدة التي تسير الكون وتحول مجرى الأحداث وتفسر كل ما يحدث في التاريخ. إن المعنى الحقيقي لنظرية المؤامرة هو إلغاء إرادتنا وإرادة كل أحد سوى إرادة وكالة المحابرات الأمريكية CIA والموساد، وتعليق كل أخطائنا وسلبياتنا على شماعة المؤامرة الأمريكية والإسرائيلية أو شماعة الدول وكأننا لا دور لنا في أي حدث يحدث في هذا العالم. وكلنا يعلم أنه يسود الحركة الإسلامية منذ زمن طويل أن حوادث قتل النقراشي وأحمد ماهر، ومحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية، وهجوم الفنية العسكرية، وقتل الشيخ الذهبي ، ومقتل السادات، كلها من تدبير الحكومة أو المخابرات الأجنبية للإيقاع بالحركة الإسلامية التي هي بريئة من كل عيب ومنزهة عن كل خطأ في هذه الأحداث. أما الجماعة الإسلامية فقد اعترفت بكل العمليات القتالية التي قامت بها واعتذرت عنها لكل من أصابه ضر منها سواء كانوا من أفراد الجماعة الإسلامية نفسها أو من أفراد الشعب أو من الشرطة أو غيرهم.

٣- انتشار فكرة المبادرة فى البلاد العربية

إن فكرة المبادرة انتشرت في البلاد العربية وتم تقليدها بحذافيرها في بلاد كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر اليمن والسعودية والجزائر والمغرب. وتم نجاح هذه التجربة في هذه البلاد وتم تدريس بعض كتب المبادرة فيها، ولكن للأسف لم يتم تدريس باقي الكتب وهى الأهم والأكثر دقة وتفصيلا. وهذا يعتبر الامتداد الإقليمي والنجاح الحي لفكرة المبادرة وأنها تصلح لحل الأزمات بين الحركة الإسلامية ودولها وحكوماتها في المنطقة العربية.

٤ - صدور مبادرة جماعة الجهاد بعد عشر سنوات من المبادرة

رغم هجوم كثير من إخوة تنظيم الجهاد على مبادرة الجماعة الإسلامية في بدايتها دون دراسة كافية لها أو تمحيص حقيقي لمغزاها النبيل، إلا أن هؤلاء الأخوة عادوا بعد تسع سنوات كاملة ليعلنوا مبادرتهم ويسيروا على هدى مبادرتنا. وهذا دليل على قوة مبادرة الجماعة الإسلامية وثباتها ورسوخها على الأرض، وكذلك رسوخها في التأصيل الفقهي والشرعي. وإنني لأنتهز الفرصة كي أحيي الدكتور سيد إمام الشريف المشهور بالدكتور فضل على هذه المبادرة وعلى إقدامه لقيادة جماعة الجهاد المصرية نحو خطوة استراتيجية مباركة يغلق بها ملف العنف الدامي الذي ساد فترة التسعينيات، ولم يخدم الإسلام ولا قضاياه، ولم يحق حقاً ولم يبطل باطلاً ولم يحقق خيراً، بل جلب كل المفاسد على الإسلام والأوطان والحركات الإسلامية نفسها. لقد أقدم الدكتور فضل على ما أحجم عنه الكثيرون، وقبل ما رفضه الكثيرون في قيادة هذا التيار نحو رؤية إستراتيجية شرعية لوقف كل العمليات القتالية التي كانت تحدث في مصر انطلاقاً من مفهوم خاطئ لفريضة الجهاد العظيمة. وهؤلاء الذين رفضوا أشفقوا على أنفسهم وسمعتهم من لغط الأخوة في جماعة الجهاد نفسها، حيث علم هؤلاء الفضلاء أن بعض إخوة الجهاد سيسلقونهم بألسنة حداد ولا يرقبون الله في تاريخهم وبذلهم وعطائهم.

٥- كذلك تكررت تجربة المبادرة مع إخوة سيناء

كذلك تكررت تجربة المبادرة مع إخوة سيناء الذين قبض عليهم في قضية تفجيرات طابا وشرم الشيخ، حيث قام بعض قادة الجماعة الإسلامية بشرح المضامين الفقهية لكتب المبادرة لهم، وهو ما أدى إلى النجاح الباهر لوقف مسلسل العنف في سيناء، وهذا جزء من قيمة ونجاح المبادرة الإستراتيجي لم يعرف قيمته أحد حتى الآن.

٦- مبادرة الجماعة الإسلامية تعد أول سابقة في تاريخ الحركة الإسلامية

تعد مبادرة الجماعة الإسلامية أول سابقة في تاريخ الحركة الإسلامية منذ مائة عام يترسخ فيها مفهوم المراجعة الشرعية والفقهية، والذي كان موجوداً في سلف الأمة ثم غاب عن الأمة فترة من الزمان ثم اندثر اندثاراً شبه تام في الحركات الإسلامية الحديثة، حتى ارتبط مفهوم المراجعة عند أكثرها بمفاهيم غريبة مثل التخاذل أو التنازل عن الشرع أو مداهنة الحكومة والسير في ركابها أو ضعف الإيمان واليقين. وتعد مبادرة الجماعة الإسلامية أول خطوة في تاريخ الحركة الإسلامية الحديثة تقوم فيها حركة إسلامية قوية وبكامل صفوف قادتها بمراجعة شاملة لفكرها عن قوة وشجاعة وبعلم وفقه وبصيرة غير هيابة ولا خائفة أو وجلة مما سيوجه لها من سهام النقد والتجريح وخاصة من الحركة الإسلامية نفسها، وتقوم بتسطير هذه المراجعة الشرعية في كتب موثقة قوية الحجة والدليل تنأى عن ذل الإكراه أو شبهة الضعف والخور، لاسيما أن قادتها قد تعرضوا للموت مرات ولم يقوموا بهذه الخطوة من قبل.

٧- لأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية يتم حل الجناح العسكري والتنظيم السري للجماعة الإسلامية

تم في المبادرة ولأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية حل الجناح العسكري والتنظيم السري للجماعة الإسلامية حلاً حقيقياً معلناً مع تسوية مواقف هؤلاء تسوية عادلة دون إخلال بأي من قواعد الشريعة أو القانون أو الإجحاف بحق الدولة أو حق هؤلاء. وبالتالي تحولت الجماعة الإسلامية إلى جماعة علنية دعوية تربوية تنموية إصلاحية تهتم بهذه الأشياء ليس فيها ما تستتر به أو تخاف من كشفه أو تخشى من ظهوره. وهذا الأمر كان اختباراً صعباً للجماعة الإسلامية اجتازته بنجاح دون أن يحطمها أو يشتت شملها أو يفرق صفها كما حدث مع جماعات أخرى من قبل انشق فيها الجناح العسكري على القيادة وقام بعمليات وضعت قادتها في حرج شديد. ولعلنا نعلم صعوبة هذا الأمر إذا علمنا أنه كان للجماعة الإسلامية شقان للجناح العسكري أحدهما في مصر والآخر في خارج مصر مثل أفغانستان والبوسنة والشيشان وكوسوفو وقد قام هذا الأخير بجهاد مشرف دفاعاً عن هذه البلاد ضد المحتلين، ولكن كان من أبرز سلبياته دخوله في الاقتتال الداخلي داخل مصر. كما رسخت المبادرة درساً عظيماً للحركة الإسلامية وهو أن التنظيمات السرية والمسلحة لا تفيد الحركة الإسلامية، بل إنها تجرفها بعيداً عن مهمتها الأصلية وهي «هداية الخلائق»، ثم تصير عبئاً ثقيلاً عليها يقيد حركتها ويحطم كيانها ويدمر مستقبلها بعد أن تنجر هذه التنظيمات إلى لعبة العنف والعنف المضاد.

فبالرغم من أن الحركة الإسلامية قد صنعت هذه التنظيمات للدفاع عنها ضد بطش الحكومات، فإذا بهذه التنظيمات تستعجل هذا البطش وتعطي الدول الذريعة والمبرر لذلك، وكذلك تسوق الحركة الإسلامية للخلف بدلاً من أن تسوقها الحركة للأمام. وكلنا يتذكر أن معظم الحركات الإسلامية قد

أنشأت التنظيمات السرية للدفاع عن الدعوة، فإذا بهذه التنظيمات هي التي تحول بين الحركة والدعوة وهى التي تصبح سبباً في منع الحركة الإسلامية كلها عن كل شيء بدءاً من الهدي الظاهر إلى آخر مظاهر الدعوة بل وجوهرها. لقد جرجرت التنظيمات المسلحة والسرية الحركة دائماً إلى صدامات لا تريدها ولا ترغبها ولا تقدر على مواجهتها بدءاً من اغتيال النقراشي وحادث المنشية وحتى حادث الأقصر، ثم في النهاية جرجرت الدول الإسلامية والعربية إلى مواجهة لا تريدها مع أمريكا والغرب بعد حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

٨- توضيح هدى الإسلام وسنة المسلمين فى ديار غيرهم

من أبرز النقاط التي جاءت بها المبادرة أنها أحيت سنة مهجورة كادت تموت اليوم في ظل حالة الاستقطاب العنيفة بين الغرب والإسلام، وهي سنة الإسلام في المسلمين المقيمين في غير ديارهم. وفي هذا الإطار لفتت المبادرة أنظار المسلمين إلي كيفية تعايش أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) في بلاد الحبشة - وكانت يومئذ دياراً تدين بالمسيحية ـ عندما علل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دعوته لأصحابه بالهجرة إلى الحبشة بقوله: "لأن فيها ملك لا يظلم عنده أحد"..فالعلة هي العدل رغم عدم إسلامهم. ورغم إقامة الصحابة في هذه البلاد بين ظهراني قوم يخالفونهم في الدين والعقيدة والقيم والعادات، وفي ظل حكومة لا تنتمي إلي الإسلام، إلا أن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ضربوا أروع مثال في التعايش وحسن الجوار، فلم يقم أحد منهم بتكسير صلبان نصارى الحبشة ولا هدم شيء من كنائسهم وإحراق حانات خمورهم، أو التدخل في شئونهم الداخلية، وهم مع ذلك مستمسكون بتوحيدهم لله ، ملتزمون بشرائع دينهم ، محافظون علي عبادتهم. وتلك هي أخلاق الإسلام العظيمة وقيمه السامية، فمن المحال أن يسمح الإسلام لأبنائه بانتهاك حرمة قوم استضافوهم وفتحوا لهم أبواب بلادهم وسمحوا لهم بالإقامة بينهم آمنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم. كيف والإسلام هو أعظم دين ينهى عن الغدر ويأمر بالعدل والإحسان وحفظ الجميل؟

إن هذا الدرس البليغ الذي سطره أصحاب المصطفي (ص) ينبغي أن يكون نبراسا لكل مسلم ساقته الأقدار- طواعية أو قسرا - إلي الإقامة في بلاد غير المسلمين، فعليه حينئذ أن يتأسى بهؤلاء المهاجرين الأوائل إلي بلاد الحبشة في سياستهم الحكيمة إزاء حكومات وقوانين ونظم تلك البلاد، فعليه أن يلتزم بها ولا يتعدي عليها أو يخرقها مادامت لا تمس شيئا من ثوابت الإسلام وأصول عقيدته. وعليه أن يستثمر شغف أبناء هذه البلاد بالمعرفة والبحث والدراسة في رسم صورة مشرقة عن الإسلام وبيان عظمته وسمو أخلاقه.

وانطلاقا من هذه السنة النبوية الكريمة كان موقفنا الرافض بكل حسم لتلك التفجيرات التي قام بها نفر من الشباب المسلم في عدد من البلاد الغربية مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتفجيرات لندن ومدريد وغيرها، حيث غابت هذه السنة عن أذهان أولئك الشباب فلم يحسنوا عرض قضيتهم رغم سلامة نواياهم وأساءوا إلى الإسلام من حيث لا يشعرون. ويعتبر أول كتاب في المكتبة الإسلامية الذي يتعرض لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في أحد أبوابه الرئيسية هو كتاب «نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية» والذي شرفت بتأليفه مع أخي الكريم الشيخ أسامة حافظ. وقد تناول هذا الكتاب كل الجوانب الفقهية والشرعية الخاصة بحادث ١١سبتمبر٢٠٠١، وهو قد صدر سنة ٢٠٠٢ ولكنه للأسف لم يأخذ حقه من الانتشار والذيوع.

خامساً: نتائج المبادرة على مصر والحركة الإسلامية والجماعة

اليوم، ونحن قد تخطينا العام العاشر من إطلاق المبادرة نستطيع أن نقول إن الواقع قد تغير كثيراً بعد تفعيل هذه المبادرة المباركة. فها هو الوطن يعيش حالة من الاستقرار الأمني، وها هو السلام والأمن ينتشر في ربوع مصر بعد أن سادت حالة الاحتقان والتوجس. الآن توحدت الكلمة وعادت العلاقة إلى طبيعتها، تعاون على خير الوطن وعمل على رفعته ورقيه، كل يقوم بمهمته المنوطة به، فالحركة الإسلامية ترشد إلى الخير وتدعو إلى الله وتهدى الخلق وتحيى الضمائر وتهذب الأخلاق وتقوى العزائم وتنمى المهارات وتزيد من الروابط الاجتماعية وتحشد الطاقات وتحافظ على الهوية. والدولة تقوم بدورها ومهمتها في الحفاظ على الأمن وحماية الحدود وتسيير المعايش، لا تمنع الدولة الحركة الإسلامية من القيام بعملها، ولا تخرج الحركة عن مهمتها الأساسية وتنازع الدولة سيادتها وسلطانها. فيلتقي الوطن بكل طوائفه وفئاته لمواجهة العدو الحقيقي المشترك المتربص الذي يتحين الفرص لينال من سيادته واستقلاله وحريته. وعندما نقارن بين الحال الذي كانت عليه مصر قبل المبادرة من عنف وعنف مضاد واقتتال ودماء واستنزاف موارد الدولة وخراب اجتماعي وأسر ممزقة وطاقات ضائعة، وبين الحال اليوم لأدركنا قيمة المبادرة وقيمة ما صنعته. إذ من أهم إنجازات المبادرة العظيمة والتي نحتسبها عند الله عز وجل، هو الحفاظ على مصر وأمنها واستقرارها باعتبارها أكبر الدول العربية وحصن الإسلام المنيع على مدار التاريخ ضد الطامعين والغزاة. كذلك لا أحد ينكر حالة الضعف والتشرذم التي تحياها الأمة اليوم، فالمبادرة تعد أساساً للتوحد والاعتصام والترابط وحافز للإنتاج والتقدم والأخذ بأسباب القوة والإصلاح والتنمية والإبداع والتجديد مع التأكيد على الهوية الإسلامية ومقاومة محاولات تذويبها أو محوها، ومقاومة أية حالة استعمارية تنال من استقلال أي بلد إسلامي.

أما على مستوى الحركة الإسلامية، فكان مما أسهمت فيه المبادرة بشكل فعال هو إعادة النظر في علاقة التيارات الإسلامية المختلفة بعضها ببعض وإيجاد نوع من التفاهم والتعاون والاحترام. فقد ضرب قادة وعلماء الجماعة المثل في هذا الأمر حتى مع بعض التيارات وبعض من ينتسبون إلى العمل الإسلامي ممن نالهم منهم أذى كبير، فقد قابلوا ذلك كله بالعفو والصفح وأكدوا على التواصل مع الجميع رغم وجود الاختلافات في الوسائل والآراء. ومن يقرأ كتب المبادرة يجد انفتاحا على كل التيارات واستئناسا بأقوال علماء من مختلف الاتجاهات، بل ودافعت الكتب عن كثير من العلماء والدعاة ممن وُجهت إليهم اتهامات بل وشتائم وسباب.

أما على مستوى الجماعة، فقد تطورت الجماعة بفضل الله إلى الأفضل، أصبحت أصلب عودا وأرقى فهما وأحسن خلقاً وأكثر تجربة وأعمق نظرة للأمور كلها وأكبر حكمة في الدين والحياة وأكثر رحمة بالخلق وأكثر تفاعلا مع المجتمع وأكثر تآلفا مع وطنها وشعبها وأكثر حرصا على أمتها وأكثر سعيا من أجل تحقيق استقرارها وأمنها وسلامها. عادت المبادرة بالجماعة إلى خطها الأصيل ومنهجها السلمي القويم في الدعوة إلى الله، وحافظت المبادرة على أبناء الجماعة وأفرادها وعلى مستقبلهم وأسرهم، وأيضا حافظت على أفكارهم وعقولهم من أن يتسرب إليها أي فكر تكفيري أو غيره. أعادت المبادرة الجماعة إلى أحضان وطنها لتقوم بدورها المنتظر في تنميته والارتقاء به، وغيرت المبادرة نظرة الجماعة لكثير من الأمور وجعلتها أكثر قرباً من تحقيق أهدافها السامية.

سادساً: الملامح الرئيسية للمراجعات الفكرية

إذا أردنا التعرف على أهم الملامح الرئيسية للمراجعات الفكرية فهذه بعضها:

١- وجهنا الأنظار إلى أهمية النظر في المصالح والمفاسد، وما يعرف بفقه المآلات (النتائج) بحيث لا يخوض الشباب غمار صدام عنيف يعود ببالغ الضرر عليه وعلى دينه وعلى وطنه، وأيضا يحاول الشاب أن يقرأ واقعه سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي بحيث لا تصبح أفعاله وتصرفاته سببا لإضعاف وطنه وإحداث خلل ينفذ منه الأعداء.

٢- عارضنا وبشدة ما يقوم به البعض من تفجيرات عشوائية تؤدى إلى إزهاق أرواح الأبرياء المسلمين لأسباب واهية. ولم نكتف ببيانات الإدانة وفقط، بل سارعنا إلى إصدار كتابين هما: «تفجيرات الرياض» من تأليفي و«إستراتيجية القاعدة» من تأليف أخي د. عصام دربالة، تناولنا فيهما القضية الخطيرة من منظور شرعي وواقعي. كما نبهنا إلى الفهم الصحيح لقضية الجهاد في سبيل الله. لقد خاضت الأمة معترك الجهاد في سبيل الله، فرفرفت على الكون راية عزها وسؤددها، وكان جهاد الأمة صفحة ناصعة من صفحات تاريخها الطويل، حيث كانت لسيوف المسلمين عيون تبصر موضعها، وكانت لسيوف المسلمين أخلاق عظيمة وضوابط حكيمة، فلم توضع في موضع يسيء إليهم أو يشينهم ولم ترق الدماء في غير ما ميدان، ولم يكن جهاد المسلمين لاستعباد الشعوب أو استنزاف الثروات، وإنما كان جهاد هداية ورشاد، كما كان أبلغ الأثر في دخول هذه الشعوب في دين الله أفواجاً. ولما كان الجهاد بذلاً لأعظم وأنفس ما عند المؤمنين ألا وهي أنفسهم يبذلونها دون خوف أو تردد ولما كان فيه من بذل الأموال وترك الزوجات والذريات وهجر المساكن والأوطان، فكان حرياً بالشارع الحكيم أن يضع له أعظم الضوابط وأقوى الأحكام حتى لا تراق الدماء في كل واد وسبيل، وحتى لا يختلط الحابل بالنابل، فلا يدرى القاتل فيم قتل ولا يدرى المقتول فيم قتل!! خاصة وأن دماء المسلمين هي أعظم شيء عند الله عز وجل وفي الحديث: (لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم).

فكان من أهم الضوابط التي وضعها الإسلام للجهاد في سبيل الله ـ رغم عظيم فضله وعلو مكانته وسمو منزلته ـ أن جعل الجهاد وسيلة لا غاية. فالجهاد لم يكن يوماً من الأيام هدفاً في ذاته ولا غاية، فلم يشرع الإسلام القتال من أجل القتال وإنما كان الجهاد في سبيل الله وسيلة لحفظ الدين وإعزازه وإعلاء لكلمة الله تعالى، فهو وسيلة من ضمن الوسائل العديدة لتحقيق الأهداف العظمى والآمال السامية، وليس غاية مرادة لذاتها. يقول العز بن عبد السلام ـ رحمه الله ـ (وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد تلو الإيمان لأنه ليس بشريف في نفسه وإنما وجب وجوب الوسائل). لقد رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في سيرته العملية يعامل الجهاد في سبيل الله معاملة الوسائل لا الغايات. فكان صلى الله عليه وسلم تارة يقاتل، وتارة يصالح، وأخرى يحالف، ورابعة يرجع من غير قتال. رأيناه صلى الله عليه وسلم يوم الطائف يحاصر حصنهم حتى إذا استعصى عليه مدة ليست باليسيرة ووقع في صفوف المسلمين قتل وجراحات وعلم أنه لا مجال لفتحه ولا جدوى من الاستمرار، اتخذ قراره الحكيم بالتوقف وعدم الاستمرار في قتال لا يجدي وقفل راجعاً بعد حصاره له أربعين يوماً. وفي هذا الصدد يقول ابن القيم ـ رحمه الله: (إن الإمام إذا حاصر حصنا منيعاً ولم يفتح عليه ورأى مصلحة المسلمين في الرحيل عنه لم يلزمه مصابرته وجاز له ترك مصابرته، وإنما تلزم المصابرة إذا كان فيها مصلحة راجحة على مفسدتها). فإذا تقرر أن الجهاد وسيلة لا غاية جرت عليه ما تجرى على الوسائل من أحكام، فيجب الجهاد ويلزم إذا ما توفرت الشروط والأسباب وانتفت الموانع، كما قد يحرم إنفاذ

الجهاد إذا لم تتوافر مقتضياته أو شروطه أو وجد المانع منه أو كان إنفاذه سينجم عنه أضرار أخرى بمقاصد الشريعة أهم وأولى.

٣- أعدنا قراءة بعض الفتاوى التي تم تنزيلها على واقعنا في الماضي تنزيلاً خاطئاً مما أفضى إلى مفاسد، كفتوى التتار، وخرجنا بنتيجة مهمة، وهى أن الجيوش المعاصرة في الدول الإسلامية تختلف اختلافا جذريا عن جند التتار و بالتالي فقياس هؤلاء على هؤلاء قياس فاسد. كذلك أعدنا قراءة بعض المفاهيم كمفهوم حتمية المواجهة، وأثبتنا انه لا حتمية إلا لما حتمه الله عز وجل علينا أو حتمه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقلنا أيضا: إن عدالة القضية لا تعنى حتمية المواجهة، فحتمية المواجهة ليست سنة كونية ولا حكما شرعيا وإنما هي فتوى قد تصيب وقد تخطئ، فضلا عن أنها لا يجوز أن تتعدى لكل واقع وزمان.

٤- قدمنا رؤية تمثل نتاج تفكيرنا طيلة السنوات الماضية في قضية الحاكمية والعلاقة المفترضة بين الحاكم والمحكوم في ظل تعاليم الإسلام ومبادئه قلنا فيها إن مجرد ترك الحكم بما أنزل الله لا يعد كفرا إلا إذا انضم إليه أمور مثل الجحود أو تفضيل حكم البشر على حكم الله. وكذلك نوهنا إلى أهمية ما يمكن تسميته حاكمية البشر وأثبتنا للبشر حاكمية، وأن هذه الحاكمية لا تصطدم بحاكمية الله سبحانه إذا عملت في إطارها الصحيح الذي رسمه الإسلام لها وأن كلا الحاكميتين تكمل بعضها بعضاً. وكذلك أشرنا إلى فقه الأحكام السيادية مثل إعلاء الحرب أو إقامة الحدود والجنايات والأمن الداخلي والخارجي وعقد السلام وما إلى ذلك. وأشرنا في كتاب «تطبيق الأحكام من اختصاص الحكام» إلى أن هذه الأحكام السيادية لا يجوز للأفراد ولا الجماعات مهما كان صلاحها أن تقوم بها، لأن هذه الأحكام منوطة بالحكام وحدهم مهما كان بعدهم عن الشريعة إذ أنها تتطلب قدرة خاصة لا تتوفر إلا في هؤلاء الحكام وثوابهم برا كانوا أم فجوراً.

سابعاً: فهم الجماعة الإسلامية الجديد للإسلام وقضاياه

أما عن فهمنا للإسلام وقضاياه، فهاكم تصور مختصر له:

١- نفهم الإسلام بشمول.

نفهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً فهماً خالصاً من الحشو والشوائب، فهماً لم تكدر عقائده الخرافات، ولم تفسد عباداته البدع، ولم تغلب علي أخلاقه السلبية، ولم يطغ علي فقهه الجمود والتقليد أو العصبية والمذهبية. فهمنا هو الفهم الأول الذي نزل به القرآن العظيم، ودعا إليه رسولنا الكريم وآمن به أصحابه الميامين، وحكم به خلفاؤه الراشدون، وقامت على أساسه حضارات شامخة الذرى موثقة العرى جمعت بين الدنيا والدين والعلم واليقين فأضاءت ظلمات الأرض بنور السماء. نفهم الإسلام بشموله وكماله كما فهمه علماء الأمة الثقات المتبعون لنهج النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين. فالإسلام منهج شامل لكل مناحي الحياة شمولاً في العقائد والتصورات شمولاً في العبادات والقربات والمعاملات، شمولا في الأخلاق والسلوكيات. فهو عقيدة ربانية تمنح المسلم التصور الصحيح لحقائق الإيمان والكون والحياة وتقيه الوقوع في التصورات المنحرفة الباطلة التي ينأى عنها العقل السليم. وهو شريعة متكاملة تحكم علاقة المسلم بالله تعالي والمجتمع وبالكون من حوله وتضبط حركة الحياة في كافة الميادين.

٢- نفهم الإسلام بتوازنه واعتداله.

نفهم الإسلام كدين توازن واعتدال، فلديننا علينا حق ولأوطاننا ولمجتمعاتنا علينا حق ولأسرنا علينا حق ولأنفسنا علينا حق، فنعطي كل ذي حق حقه غير جانحين إلي الإفراط ولا مائلين إلي التفريط، نوازن بين الدنيا والدين فلا نهرب من الدنيا هروب الرهبان وأهل الصوامع الذين انقطعت صلتهم بالدنيا ويأسوا من إصلاحها، ولا نتكالب عليها تكالب أهل الشح والأثرة الذين لا يحبون إلا أنفسهم، فلا نقول كما قال أهل الدنيا: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)، بل نقول كما قال الصالحون: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ).

غيورون علي ديننا لا نتخلى عنه أبداً، فليس معنى مراجعاتنا لأفكارنا أو تخلينا عن العنف أننا تخلينا عن ديننا أو عن ثابت من ثوابته، كلا فنحن نوقن أن الإسلام هو المكون الرئيسي للبيئة الثقافية والحياتية لأمتنا. نفرق بين الأصول والفروع والغايات والوسائل والثوابت والمتغيرات، ففي الأولى نتمسك بها مهما كانت الشدائد والمحن، أما الأخرى فنقبل فيها آراء الآخرين وقد نترك آراءنا نزولاً على آرائهم، فهذه يسع فيها الخلاف الجميع دون نكير من فريق علي فريق. لا ننشغل بالجزئيات عن الكليات ولا تلهينا المسائل الفرعية عن القضايا المصيرية، ولا ندع أوقاتنا وجهودنا يأكلها الجدل في الخلافات والمراء في التوافه والسؤال عن دم البعوض ودم الحسين مراق وبعض أوطان الأمة محتل عسكريا والبعض الآخر اقتصاديا وسياسيا وفكريا وتقنيا.

ننشغل بالبناء عن الهدم وبالعمل عن الجدل وبالجمع عن التفريق. نجمع بين الواقعية والمثالية، بين العلم والإيمان، بين الواجب والواقع. نحرص علي الواجب الشرعي فلا نضيعه، ونعتبر الواقع العملي فلا نهمله. نجمع بين الفهم الذكي والقلب النقي، فلا نكتفي بذكاء الفهم عن طهارة القلب فكلاهما أساسي لصلاح الحركة الإسلامية أولاً والمجتمعات الإسلامية ثانياً، وإن أزمة الحركة الإسلامية المعاصرة تتلخص في مرضين اثنين لا ثالث لهما: إما غياب ذكاء الفهم وخاصة فهم الواقع المعاصر أو فهم النصوص الشرعية التي تناسب هذا الواقع، أو فساد القلب والنية، أو كلاهما. وقد نبه القرآن إلى هذا الأمر فقال تعالى "فذروا ظاهر الإثم وباطنه".

نجمع بين الثبات علي الغايات والتطور في الأساليب. نجمع بين وجوب النزوع إلي السلف الصالح ووحدة الراية عقيدة وفهماً، شريعة وسلوكاً، وبين معايشة الواقع بآماله وآلامه بمعطيات حضارته وتحدياته، آخذين بحبل المرونة في الآليات والوسائل والتعددية في الخيارات والبدائل. نجمع بين الحرص علي القديم والاستفادة من الجديد، فلا ننقطع عن الماضي ولا نعتزل عن الحاضر، لانفرط في قديم نافع ولا نضيق بجديد صالح. نفهم الإسلام العظيم جامعاً بين الثبات و المرونة: ثبات في العقائد والأركان والغايات والأصول والقطعي من الأحكام، ومرونة في الفروع والجزئيات والوسائل والآليات والبدائل والخيارات التي تتغير بتغير الزمان والمكان. فالإسلام دين ديناميكي يتفاعل مع الآخرين ويتعايش معهم، يأخذ النافع من دنيا الآخرين ويعطيهم النافع من الدين والدنيا. والإسلام هو الدين الخالد علي مر الزمان الصالح لكل زمان ومكان بما أودع الله فيه من خصائص الثبات والمرونة والخلود والتطور وبما جمع الله فيه من المثالية والواقعية.

٣- نفهم الإسلام بواقعيته

نفهم الإسلام ديناً واقعياً لم تمنعه ملاحظته للمثل الأخلاقية العليا وسعيه لتحقيق المثالية في

الحياة من أن يراعي الواقع القائم ويشرع له ما يعالج أدواءه وما يقيه منها، فلم يحرم الإسلام الربا دون أن يحل البيع، ولم يحرم الزنا دون أن يشرع الزواج بل رفض الإسلام الرهبنة والرهبانية كما رفض الانحلال والإباحية. ومن واقعية الإسلام أنه مع سعيه لتحقيق المثالية في الحكم والتشريع بتكريسه لحاكميه الله تعالي (إن الحكمُ إلاّ لله) وتأكيده علي أن التشريع حق أصيل لله عز وجل لا ينازعه فيه أحد من خلقه، ومع ذلكَ لم ينس أن حَكم الله يطبق في دنيا الناس وبين البشر وأن شريعة الله نزلت لتحكم الكون والحياة في أزمنة مديدة وأماكن عديدة تتعدد فيها الأعراف والعادات وتتجدد فيها الحوادث وتختلف الوقائع، فأعطي الإسلام البشر حقاً في التشريع ومنحهم نوعاً من الحاكمية التي تقضيها حاكمية الله تعالي. فأثبت القرآن الكريم للبشر حق الحكم بين الناس، وإلا فمن يحكم البشر سوى البشر؟ ومن يقضي بين الناس إلا واحد منهم؟ قال تعالي: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ)، وقال تعالي: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ).

إن حاكمية البشر ليست مرفوضة علي إطلاقها وإنما المرفوض منها ما كان بغير إذن من الله وليس كل تشريع بشري يعد باطلاً، وإنما الباطل من التشريع البشري هو ما لم يأذن به الله وهو بدوره ليس كلأ مباحا لأي أحد من الناس وفي أي مجال من المجالات، لكنه مقيد بقيود ومضبوط بضوابط. فقد أذن الله في هذا الحق للمؤهلين شرعاً من العلماء والحكام والمفكرين وأهل الحل والعقد في الأمة ممن بلغوا رتبة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فهؤلاء هم أولو الأمر الذين أذن الله لهم في التشريع شريطة الالتزام بثوابت الدين ومبادئه وعدم الإخلال بشيء من أصوله وقواعده الثابتة. وكذلك حاكمية البشر، مادامت مستظلة بحاكميه الله وملتزمة بحدودها، فيحكم البشر بما أراهم الله تعالي وفيما أذن لهم به، فلا تصطدم حاكمية البشر بحاكميه الله بل تتوافق معها لتحقيق مصالح البلاد والعباد. إن حاكمية البشر وحقهم المقنن في التشريع يعد إعمالا للشريعة لا إهمالاً لها، لأن غيابها يظهر الشريعة بمظهر العاجز المشلول أمام حركة الحياة، وتجدد الوقائع، كما يعطي الفرصة لغلاة العلمانيين وأعداء الإسلام لإعمال معاول هدمهم في الشريعة الإسلامية وحاكمية الله. فشريعة الإسلام تستطيع من خلال حاكمية البشر وما يضبطها من قواعد الشرع ومبادئه العامة الوفاء بمتطلبات كل عصر ومستجدات كل زمان. فلولا حاكمية البشر لظلت كثير من الأمور المحدثة دون حكم شرعي، ولولا حاكمية البشر لما جرمت المخدرات بأنواعها بيعاً وشراء وتعاطياً، ولولاها ما قيست سرقة السيارة بسرقة غيرها من المسروقات. لذلك فان حاكمية البشر وحق البشر المقنن في التشريع هما السياج الآمن والسر العظيم في خلود الشريعة الإسلامية وبقائها وصلاحها لكل زمان ومكان.

إن الله سبحانه وتعالي الذي ألزم عباده بإتباع شريعته واتخاذها منهجاً وسبيلاً هو سبحانه الذي ترك للبشر مساحة للتشريع في ضوء المقاصد الكلية للشريعة والمبادئ العامة لها، وهذه المساحة التشريعية نستطيع أن نتبين ملامحها في الآتي:

(أ) دور البشر في التشريع أخذا بالمصالح المرسلة: وهي التي سكت عنها الشارع فلم يعتبرها ولم يقم بإلغائها ويتم من خلالها مراعاة مصالح المكلفين في ضوء مقاصد ومبادئ الشريعة ويستطيع المكلف أن يواجه من خلالها ما يجد له في حياته وما يستجد من أمور.

(ب) دور البشر في التشريع من خلال منطقة النصوص ظنية الدلالة حمالة الأوجه وكذلك من خلال منطقة العفو التشريعي.

(ج) دور البشر في الاختيار بين الأقوال الفقهية لما هو أنسب لظروف واقعهم وأعظم تحقيقاً للمصلحة في الدين والدنيا.

(د) دور البشر في اختيار العمل بالمرجوح فقهاً تحقيقاً لأعظم المصالح ودرء لأعظم المفاسد.

(هـ) دور البشر في صياغة أحكام الشريعة في صورة قوانين مكتوبة ومرتبة علي هيئة مواد قانونية يسهل الرجوع إليها والعمل بها في شئون الحكم والقضاء فيما يعرف بتقنين الشريعة.

(و) دور البشر في إنفاذ أحكام الله في دنيا الناس وتنزيل أحكام الشريعة في واقع البشر وتحديد مدي ملائمة الواقع العملي لتطبيق الحكم الشرعي النظري، أو "تحقيق المناط".

إن حاكمية البشر إنما تكون صالحة وراشدة حين تنتسب إلي حاكمية الله تعالي وحين تستمد مشروعيتها من حاكمية الله، وحين تضبط بالضوابط التي وضعها الشرع لها وتعمل في الإطار الذي حدده الله عز وجل. أما إذا حاولت حاكمية البشر أن تسلب شيئا من حاكمية الله وأن تتجاوز حدها فتحل الحرام أو تحرم الحلال وتشرع للناس ما لم يأذن به الله فتبيح الزنا والشذوذ وشرب الخمر وكشف العورات أو تحرم ما أحل الله فتحرم الطلاق وتعدد الزوجات، إذا بلغت حاكمية البشر هذا المبلغ الخطير فإنها حينئذ تكون قد خرجت عن إطارها الصحيح وتجاوزت حدود ما سمحت به شريعة الإسلام، وهنا ينطبق عليها قول الله تعالي: (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللهُ). إن الامتزاج البديع والتوافق الحي بين حاكمية الله وحاكمية البشر هو من أبرز الأمثلة على واقعيةَ الإسلام في التفكير وانضباطه في التصورات مع سعيه وملاحظته للمثل العليا والقيم السامية النبيلة.

٤- فهمنا للعلاقة بين النص والمصلحة

نفهم أن تحقيق المصالح هو أصل أصول الشريعة - كما قال الشاطبي - وهو غاية النص ومقصده، ومن ثم فلا يتصور عقل صحيح ولا يقر نقل صريح وجود تعارض بين النص والمصلحة، فالنصوص إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد وإن لم ندركها في لحظة من اللحظات أو وقت من الأوقات. فإذا كان النص قطعيا، فلا يمكن وجود التعارض بحال من الأحوال، وأما إن كان النص ظنياً، فقد يقع التعارض ليس بين النص والمصلحة وإنما بين فهم المجتهد والمصلحة، لأن العقول تتفاوت والأفهام تختلف والكمال لله وحده. وإذا كان مُنَزِّل الشريعة وخالق البشر ومكلفهم بشرعه وأحكامه هو الله تعالى وهو أعلم بخلقه (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) [تبارك : ١٤]، فلا يتصور أن يكون ثمة تعارض بين شريعة الله ومصالح العباد إلا أن يكون الله تعالى قد أراد الحرج لعباده والعسر والمشقة، وهو منفي بالنصوص القطعية من الكتاب والسنة (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) [البقرة : ١٨٥].

٥- حاجة الأمة للاجتهاد المنضبط المعاصر

وبعدما قدمنا فهمنا الذي نخلص منه إلى أن موطن عمل العقل في النصوص إنما يكون في موارد الاجتهاد، فإننا نؤكد على أن الاجتهاد المنضبط بأصوله والذي يدور في فلك المقاصد العظمى للشريعة والغايات السامية هو المخرج الوحيد للأمة من أزمتها التشريعية ومن تخلفها الفقهي والقانوني وذلك نظراً لكثرة الحوادث والوقائع ومحدودية النصوص. وقد سبق القول أن الشريعة الإسلامية مرنة تتسع لمواجهة كل حادث ومعالجة كل جديد من غير عنت ولا مشقة ولا تعسير، وذلك بما أودع الله فيها من

أسرار المرونة وعواملها وبما خولته الشريعة للعلماء والمجتهدين من حق النظر في النصوص لاستخراج مكنوناتها ولاستفراغ الوسع في استنباط الأحكام الشرعية بضوابطها التي نص عليها الأصوليون، وذلك لمواجهة فيض هادر لا ينتهي من حوادث الزمان ومعطيات الحضارة.

إن الأمة في أمس الحاجة لفتح باب الاجتهاد الجماعي (المؤسسي) والفردي المنضبط بضوابطه، المحدود بحدوده، وإعادة النظر في كثير من الأبواب الفقهية القديمة التي تحتاج إلى تجديد فقهي، فإن كثيراً من أبواب الفقه تحتاج إلى اجتهادات معاصرة، وكثيراً من المسائل الفقهية المنصوص عليها في كتب الفقه القديمة والمندرجة تحت باب الفتاوى تحتاج إلى إعادة اجتهاد لمواكبة عصر تغير وزمان تطور وواقع اختلف. لقد تطور الفقه القانوني الوضعي، فازدهرت المدارس الفقهية في أوروبا والغرب على حساب تخلف فقهي وتراجع تشريعي على مستوى الدول الإسلامية والعربية. ولو أن الأمة أولت باب الاجتهاد العناية اللائقة فمارس العلماء والمجتهدون دورهم المنوط بهم لكنا في مقدمة الركب ولما ظهر للأدعياء بوق يدعي أن الشريعة الإسلامية عاجزة عن مواكبة الحضارة. لقد حكمت الشريعة الإسلامية نصف الكرة الأرضية قروناً من الزمان رفرفت رايتها على كل البيئات وحكمت شتى الأجناس والتقت بكافة الحضارات، فما ضاق ذرعها بجديد ولا قصرت عن الوفاء بمطلب بل كان لها في كل ملمة علاج وفي كل واقعة جواب.

إننا نؤمن بضرورة فتح باب الاجتهاد بنوعيه سواء "الاجتهاد الفردي" أو "الاجتهاد الجماعي (المؤسسي)" مع إدراكنا أن الاجتهاد المؤسسي أقدر على الاستنباط الصحيح ومراعاة الواقع وتحقيق المناط.

٦- أهمية المرجوح في الفقه الإسلامي

ومن فهمنا للاختلاف الفقهي، فإننا ندرك أن للمرجوح من الآراء الفقهية قيمة علمية وعملية وواقعية مادام هذا المرجوح الفقهي يقع في دائرة الخلاف المستساغ شرعاً وفقهاً. فالمرجوح نظرياً وفقهياً قد يكون راجحاً عملياً وواقعياً، وهذه الآراء المرجوحة فقهياً قد تكون حلاً لأزمات قد تعصف بالجماعات والدول والأمم وقد تكون تلك الآراء مخرجاً شرعياً لها من ملمات قد تأتي على الأخضر واليابس فيها. فلو كان الفقه الإسلامي رأياً واحداً لما وجد المجتمع مخرجاً له من أزمات عنيفة، ولما وجد أمامه من خيار إلا خيارا واحداً وهو خيار الخروج عن الشريعة بالكلية. ولو كان الفقه الإسلامي رأياً واحداً لشق على الناس دينهم ولضاقت بهم حياتهم ولأصابهم العنت والمشقة التي جاءت الشريعة لرفعها (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)[البقرة : ١٨٥].

إن من نعمة الله ورحمته بأمة الإسلام أن الخلاف يكثر ويتنوع كلما قلت أهمية المسألة أو صغرت بينما يقل كلما عظمت أهمية المسألة. فأركان الإسلام وأصوله وأسسه وعقيدته لا خلاف حولها، ولكن الخلاف يظهر في الفروع والمسائل الاجتهادية، وهذه يسعنا جميعا ما وسع سلفنا الصالح من الخلاف حولها وعدم الإنكار فيها. إننا ندرك أن محاولة حسم الخلاف الفقهي حول المسائل الاجتهادية من شأنها تضييع جهود الأمة فيما لا فائدة فيه ولا طائل من ورائه وهو شغل للأمة بما لا يعود عليها بالنفع. فعلو الضجيج والصراخ وكثرة التناول والخوض والتضخيم لمسائل فقهية فرعية اجتهادية ظنية أعيت السلف أن يجتمعوا حولها إنما يعبر عن موقف سلبي خطير يجب أن يترفع عنه العاملون لدين الله. لأن هذا التضخيم والتعصب هو معول هدم لا بناء ومعول تفريق لا تجميع، والأمة في

أمس الحاجة لمن يوحد كلمتها وينهض بها من كبوتها وبشريعتها من عثرتها. إن من حقنا أن يكون لنا فهمنا واجتهادنا في فهم النصوص، ولكننا ينبغي أن ننظر بعين الاحترام لكل اجتهاد لمجتهد استفرغ فيه وسعه وله مسوغ من الشرع. فرأينا - كما يقول الشافعي - صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب. وهو بدوره لا يخرج عن كونه مأجوراً معذوراً إن كان قد أخطأ مأجوراً إن كان قد أصاب، فالجزم هنا مستحيل لأن الخطأ والصواب أمر نسبي في المسائل الاجتهادية. لذلك فبدلاً من تضخيم هذه المسائل الاجتهادية والتعصب حولها، فإننا نرى أن الأولى بنا والأجدر صرف الهمم إلى معالي الأمور وعظائم الآمال، فإن من أكثر ما يوقع الناس في حفرة الاختلاف وينأى بهم عن الاجتماع والائتلاف فراغ النفوس من الهموم العظيمة والآمال الكبيرة والأهداف الجليلة.

إن من الأمور التي ينبغي التنبيه لها والتحذير من مغبتها أن يهتم العاملون للإسلام بالجزئيات عن الكليات والفروع دون الأصول وبتحويل الخطأ إلى خطيئة والمندوب إلى فرض والمكروه إلى حرام، فإن ذلك يصرف الهمم ويضيع الجهود. إننا نفهم أن من الخيانة لأمتنا أن نغرقها في لجج الجدل والمراء حول مسائل فرعية اختلف فيها السابقون وتنازع حولها المتأخرون ولا أمل أن يتفق عليها المعاصرون متناسين مشكلات الأمة ومآسيها ومصائبها وتحدياتها في الوقت الراهن وكل وقت. إننا نؤمن أن من واجبنا في هذا الزمان الاهتمام بقضايا الأمة والوطن المصيرية بحق لا بالكلام والخطب فقط، إنما بتفعيل آليات التفاعل مع هذه القضايا على أرض الواقع والسعي الجاد للمشاركة الإيجابية في تنمية الأمة وأوطان المسلمين إيمانيا وتربويا وأخلاقيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا وتقنيا والتكاتف والعمل من خلال القنوات المتاحة واستغلال كل ممكن للمساهمة في رفعة شأن البلاد والعباد ولفت الأنظار والعقول والقلوب، وصرف جماهير المسلمين إلى الانشغال بهموم الأمة الكبرى والتركيز عليها والتنبيه لها والسعي الجاد ليحمل كل فرد جزءاً منها حتى يتوزع العبء الثقيل على العدد الكبير فيسهل القيام به.

٧- فهمنا للوطنية في الإسلام[٣]

نفهم أن الانتماء للأوطان لا ينافي الانتماء للإسلام مادام مقيداً بقيود، مترسما خطى الشرع الحنيف، بل إن الانتماء للإسلام يذكي الانتماء للأوطان، فلا ينكر الإسلام الوطنية التي هي حب الوطن والعمل على نمائه وقوته والدفاع عنه وعن مقدساته، بل يؤكدها ويغذيها ولكن بترشيد كريم وفهم راق وبما يتفق مع منظومة المنهج الإسلامي بمفرداته التي يتكون منها. إن النفس السوية بطبعها تألف موطنها الذي فيه ولدت وعلى مهده نمت وشبت حتى وإن كان هذا الموطن صحراء قاحلة أو دياراً مجدبة، وهي فطرة معتدلة وجبلة مركوزة في نفوس الأسوياء من البشر، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية التي تتفق مع الفطرة السوية متوافقة مع هذا الخلق الحميد متماشية معه من غير مبالغة ممجوجة أو تساهل مستهتر. فالوطنية إذا خلت من التعصب وسلمت من التطرف وعقد الولاء والبراء عليها تتناغم مع الفكرة الإسلامية وتتفق معها، فلا تناقض حينئذ. وإنما يأتي التناقض إذا كان التعصب للوطن أو القوم أو العشيرة على حساب آصرة الإيمان ورابطة الدين وهو ما يرفضه العقل والقلب ويمجه الدين، إذ لا وطن مهما كان غاليا أغلى من دين المؤمن والاستمساك بحبل الله المتين. فلا يجوز والحال كذلك عقد الولاء والبراء على أساس حدود الوطنية وإنما يعقد الولاء والبراء على آصرة الدين والأخوة الإيمانية.

٣- كل ما هو وارد في هذا التعريف للوطنية يعبر عن رؤية الكاتب والجماعة الإسلامية دون أن يعني أنه التعريف الوحيد لها أو ينفي وجود تعريفات أخرى تختلف معه جذرياً وتتبناها مدارس فكرية وسياسية مصرية أخرى.

إننا نؤمن أن أهل التدين الحق هم الوطنيون حقاً، فهم الذين بذلوا أنفسهم دون تراب أوطانهم وهم الذين يعملون لصالح الوطن حين يقف كثير من مدعى الوطنية بالكلام عند حدود هذا الصالح، انطلاقاً من الإيجابية الإيمانية التي تجنب المسلم الحق عنت الثرثرة وتصرفه عن زخارف القول فيجاوز القول إلى الفعل والأمنية إلى الواقع والاسترخاء إلى النشاط والعمل (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)[التوبة : ١٠٥]. إن الإسلام هو الوحيد بين الرسالات السماوية والأديان الأخرى الذي أولى أوطان المسلمين والحفاظ عليها اهتماماً يبلغ من التأثير حد الروعة. فلا يبالى أن تراق الدماء وتزهق الأرواح وتبذل الأموال دون الاعتداء على شبر واحد من أوطان المسلمين، بل إن الجهاد يتعين على كل قادر حال اجتياح العدو لأرض الإسلام فينفر المسلمون خفافاً وثقالاً حتى تعود كل ذرة من تراب الوطن إلى حضن أبنائه. فالوطنية الحق هي التي ينبع معناها من الدين وتسير في نفوس الناس على هدى من تعاليمه، وليست الوطنية بضاعة قولية نستوردها من الخارج – ضمن ما نستورده – ثم نترجمها على عللها وندفع بها إلى العقول دون أدنى تهذيب أو إصلاح. إننا ننكر المغالاة في مفهوم الوطنية برفعها فوق حدود الدين وآصرة العقيدة كما ننكر التهاون في أخذها بزعم أنها تضاد الدين وتوافق التعصب بغير الحق، فكلا الطرفين شاذ وممجوج والدين وسط بينهما.

٨- أوطان المسلمين ديار إسلام لا ديار كفر

إننا نؤمن أن أوطان المسلمين اليوم هي ديار إسلام لا ديار كفر، فهذه الرقعة الهائلة من الكرة الأرضية التي تمتد طولاً وعرضاً في قلب العالم المعاصر ومركزه دان أهلها بالإسلام العظيم وخالطت بشاشته القلوب والصدور وعلت أحكامه وشرائعه قراهم ومدنهم وتخللت أخلاقه وآدابه فيافيهم وقفارهم، وظلت هي معقل الإسلام ومحضنه على مر القرون وتعاقب العصور. ولقد قدمت بلادنا الإسلامية – وما تزال – الكثير لخدمة الدين وتحقيق غايته ولا يقدح في ذلك فترات الضعف التي تمر على الأمة بين الفينة والأخرى، إذ ليس من العدل والإنصاف أن تنسى فضائل تربو على أربعة عشر قرناً من الزمان في خضم نكبة طارئة أو ظرف مؤقت. إن وصف بلاد الإسلام اليوم بوصف الردة والكفر لهو أمر جد خطير، فإذا كان تكفير مسلم بغير حق أمر تنبني عليه جملة من الأخطاء والأخطار والويلات، فإن تكفير بلاد المسلمين وأوطانهم لكفيل بهدم الديانة وتقويض أركانها وإهدار تضحيات استمرت ما يربو على أربعة عشر قرناً من الزمان. لقد ثبت وصف دار الإسلام لبلادنا بيقين لاشك فيه بعدما فتحها المسلمون قديماً وأقاموا بها، وظهرت فيها شرائعهم وعلتها أحكامهم، فلا يزول هذا الوصف أبداً إلا بيقين مثله، بل إن من الفقهاء من ذهب إلى من ثبت له وصف دار الإسلام بيقين لا يزول عنه هذا الوصف أبداً. وقد ذهب الفقهاء إلى أن بقاء شيء من العلة يبقى معه الحكم، فإذا بقي شيء من آثار الأصل فالحكم له دون العارض. فكيف الحال وقد بقي الكثير والكثير من أحكام الإسلام وشعائره وآثاره في بلاد المسلمين اليوم؟!!

إن أحكام الإسلام وكما أوضحنا من قبل لا تقتصر على مجموعة القوانين والتشريعات فقط وإنما تمتد لتشتمل أحكام العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات مجتمعة، والمتأمل لحال بلادنا يجد أن الدين متغلغل في النفوس مستقر في الوجدان، فمجتمعاتنا الإسلامية متدينة بالفطرة تحرص على

تأكيد هويتها الإسلامية. فالوازع الديني – رغم ضعفه – هو المتحكم في حياة الناس والدين هو الخط الأحمر لدى المجتمعات الإسلامية الذي لا تسمح بتجاوزه، فالدين كان – ومازال – هو المحرك الرئيسي لكل الثورات وكل الانتفاضات الشعبية في دول العالم الإسلامي حتى تحررت البلاد من ربقة الاحتلال. وأحكام الإسلام هي المرجعية العليا لدى شعوبنا ومجتمعاتنا عقيدة وأخلاقا، عبادات وتشريعات، فعقيدة التوحيد والإيمان متمكنة في القلوب على الجملة وأخلاق الإسلام مازالت هي السياج الآمن لدى الشعوب والمجتمعات الإسلامية – وإن اضمحلت – والشعائر والعبادات ظاهرة جلية لكل بصير والتشريعات والقوانين منها ما يتفق وحكم الإسلام كجميع أحكام الأسرة، ومنها ما يوافق الشريعة ككثير من القوانين المدنية والإدارية والبحرية والجوية وغيرها، ومنها ما يخالف الشريعة كقانون العقوبات.

بيد أن معظم الدساتير في العالم الإسلامي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن اللغة العربية هي لغتها الرسمية وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. لا ندعى زوراً أن جميع أحكام الإسلام مطبقة في بلادنا، فالنقص فيها لا يستطيع كائن من كان أن يهمله أو يدعي تطبيقه، فالنقص واضح والخلل جلي، ولكن هل غياب البعض يعنى غياب الكل؟!! إن من الظلم البين اختزال الدين بسعته ورحابته وكل روافده في جانب من جوانبه أو مجال من مجالاته، ولا ريب أن إكمال النقص وإيجاد الغائب كإقامة الحدود والمعاملات الشرعية واجب شرعي وفريضة دينية، ولكن مع ذلك لا يصح مطلقاً اختزال الإسلام كله في الحدود أو بعض المعاملات التجارية أو غيرها من أوجه النقص والقصور، كما لا يصح اختزال الدين في مجموعة الشعائر التعبدية سواءً بسواء. فالأحكام الوضعية المخالفة لشريعة الإسلام لا تعدو كونها قلة بجانب غلبة الشريعة وأحكامها، وكما أن ظهور بعض أحكام الإسلام بجانب غلبة أحكام الكفر لا يعنى ظهور أحكام الإسلام فكذلك ظهور بعض أحكام الكفر بجانب غلبة أحكام الإسلام لا يعنى ظهور أحكام الكفر. لكل ذلك فإننا نؤمن إيماناً جازماً بأن بلادنا العربية والإسلامية اليوم هي ديار إسلام رغم ما يعتريها من ضعف وما يتكالب عليها من أعداء، فيجب على المسلمين التكاتف والعمل على النهوض بها لتعود إلى سابق عهدها وتليد مجدها وسؤددها.

وفي ظل الواقع الدولي الجديد وتغير المنظومة الدولية، فإننا نؤكد على أن فقه الديار في أمسّ الحاجة لاجتهاد معاصر، اجتهاد فردى واجتهاد جماعي ومؤسسي ينضبط بضوابط الشريعة ومقاصدها ويراعى الواقع الدولي وواقع المسلمين في عالم اليوم، في ظل هيمنة القطب الأوحد على الساحة الدولية وفي ظل وجود المنظمات الدولية بمواثيقها ومعاهدتها والتزاماتها، وفي ظل كل المستجدات الدولية. إن الحاجة ملحة لاجتهاد يعمل على ملء فراغ ترك بصماته على الساحة الفقهية سنوات طويلة، اجتهاد يراعى ضعفنا الخارجي وقوة أعدائنا كما يراعى تشرذمنا الداخلي وضعف بلادنا، اجتهاد تخرج به بلادنا من مأزق الصراع الذي لم تؤهل له بعد.

٩- التعايش السلمي وتلاقى الحضارات

إننا نفهم أن الإسلام لم يأت لإلغاء حق الآخرين المخالفين له في الوجود، وأن الإسلام لم يفرض

نفسه على الناس كرهاً حتى يدخلوا فيه (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّين) [البقرة : ٢٥٦]، ولكن الإسلام العظيم انطلاقا من تقريره لسنة الاختلاف الكونية قد أرسى مبدأ التعايش السلمي بين المسلمين ومخالفيهم في العقيدة والدين ما لم يعتدوا، فأوجب على المسلمين قبول مسلك السلام ممن سلكه نحوهم حيث قال تعالى: (وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ). إن مبدأ التعايش السلمي وقبولَ الآخر كما أنه سَنة المسلمين مع غيرهم في بلاد الإسلام فكذلك هو سنة المسلمين مع غيرهم في غير بلاد الإسلام كما كان سنة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرض الحبشة، فلقد عاش صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بلاد الحبشة فلم يخرقوا لها نظاماً ولم يخالفوا لها قانوناً ولم ينتهكوا سيادتها ولا أخلوا بأمنها، وذلك كله مع حفاظهم على دينهم واستمساكهم بتوحيدهم لربهم والتزامهم شرائع الإسلام في إطار علاقة رشيدة من حسن الجوار.

فالتعايش السلمي مع المخالفين في الدين والعقيدة لا يعنى بحال اعترافاً بما عليه المخالف من الكفر أو إقراراً لما يحمله من الباطل، فهذا ما لا يقول به مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر. ولكن المقصود هو الاعتراف بحق هذا المخالف في الوجود وحريته في اختيار دينه وعقيدته دونما إكراه مع الاحتفاظ بحقنا في مخالفته وعدم إقرار ما يخالف الإسلام. اتساقا مع مبادئ الإسلام، فإننا نؤمن بالتعايش بدلاً من التقاتل، والتفاهم بدلاً من التطاحن، والتلاقي بدلاً من التصادم، نؤمن بتلاقي الحضارات لا صدام الحضارات، وتواصل الحضارات لا تصارع الحضارات. فالإسلام دين انفتاحي يتفاعل مع الآخرين ويتعايش معهم، فهو لا يكرس العزلة ولا يؤيد الرهبانية ولكنه يؤمن بالحوار والتفاعل المثمر والبناء. ومع إقرار الإسلام بسنة التدافع القدرية فإنه يقر مبدأ تدافع الحضارات وتلاقيها لا صدام الحضارات وتصارعها، فسنة التدافع لا تستلزم الصدام حيث أن صور التدافع كثيرة ومتعددة. وما الصدام إلا صورة من صور وخيار من خيارات، بل هو الخيار الأخير والبديل الذي لا مفر منه إزاء إصرار الغير على الصدام والتعدي، فالتدافع الحضاري هو حركة طبيعية مستمرة تخضع لها الحضارات المختلفة بهدف انتخاب الأمثل والأفضل لتحقيق عمارة الكون والاستخلاف في الأرض.

وما التعايش والحوار بين الحضارات إلا صورة من صور التدافع السلمي الحضاري وهي الأساس الذي اعتمده الإسلام لضبط علاقته بالحضارات الأخرى بما يخدم الهدف الأساسي من التدافع الحضاري وهو عمارة الأرض ومنع حدوث الفساد (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ). إن الإسلام دين واقعي لا يغرق في المثاليّة ولا يسبح في بحور الخيال وإنما رؤيته دائما مستقيمة مع الواقع، فلأن الناس تختلف في طباعهم وخصائصهم، فمنهم المتعايش المسالم ومنهم العدواني الظالم، فقد اعترف الإسلام بالحرب والصدام ليكون بمثابة الكي في العلاج يلجأ إليه الإسلام ليس ظلماً وبغياً وعدواناً (إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) وإنما رداً للاعتداء ودفعاً للظلم واستعمالاً لحقه المشروع في الدفاع عن الدين والأوطان والحفاظ على الهوية الإسلامية الحضارية. والإسلام في استعماله لخيار الصدام والقوة يختلف عن غيره، فقتاله تمتزج فيه القوة بالرحمة وتنضبط بالعدل وتكون قاصرة على القدر المطلوب لردع المعتدين وإلزامهم حدودهم. فليس المقصود بالقوة في الإسلام إفناء الآخر والقضاء عليه، بل المقصود إزاحة الضرر ودفع الفساد

عن البشرية بأسرها. إن السيادة الحقيقية في عالم الأمم والحضارات هي سيادة الأخلاق والمبادئ والقيم لا سيطرة البطش والقوة والجبروت، من هذا المنطلق فإننا نؤمن بضرورة التعايش السلمي فنؤمن بتلاقي الحضارات لا بصدام الحضارات ونؤمن بتدافع الحضارات لا بصراع الحضارات.

ثامناً: دور الجماعة في المستقبل

من الخطأ الكبير ألا تستفيد الدولة من طاقات الشباب المسلم الصالح ومن الطاقات الإيجابية العظيمة للحركة الإسلامية في تنمية المجتمع وتهذيبه وتطويره وتنقية أخلاقه، وهذه المهمة فشلت فيها كل دول المنطقة العربية الإسلامية، ونجحت فيها الحركات الإسلامية. وفي المقابل فإن على الحركة الإسلامية أن تترك العنف نهائياً، وأن ترسخ لدى كل الحكومات أنها لا تريد القفز في غفلة من الزمان على كراسيهم. فتترك للدولة الأمور السيادية المعروفة، وتترك الدولة للحركات الإسلامية المنضبطة دورها التربوي والإيماني والأخلاقي والاجتماعي والإصلاحي بعيداً عن النزاع الساخن أو البارد على سلطة لن يدركها الإسلاميون وإذا أدركوها أجبروا على تركها تحت ضغط الموقف الدولي والإقليمي كما حدث مع حماس في فلسطين والمحاكم الإسلامية في الصومال، وليس هذا منا ببعيد. ولو حدث هذا لاطمأن كل فريق للآخر وتفرغ كل فريق لإتقان عمله والتفرغ لمسؤولياته.

إن الحرب الباردة أو الساخنة التي حدثت بين الحركة الإسلامية وبعض حكومات الدول العربية والتي يرجع بعضها إلى الأربعينات أضرت بالفريقين وأنهكتهما وعطلت تقدم وتطور ونمو المجتمعات إلى الأفضل. ومرجع هذه الحرب الباردة والساخنة في الحقيقة هو صراع الإرادات والسلطات، فكل منهما يرى أنه الأجدر بقيادة المجتمع وريادته، وذلك بالرغم من أن الحركة الإسلامية مرت عليها فترات طويلة لم تكن فيها مهيأة للحكم وهذه شهادة لله وحده لا أرجوا بها إلا وجهه. وخير مثال على ذلك تجربة طالبان والمحاكم الإسلامية في الصومال وجبهة الإنقاذ في الجزائر وتجربتنا نحن عند مقتل السادات سنة ١٩٨١، وأمثلة أخرى كثيرة أتحرج من ذكرها لحساسيتها وعدم قبول أصحابها لأي نصيحة أو نقد بناء، بل إنك قد تنقد الحكومة أسهل كثيراً من نقدهم، وهذه حقيقة قد لا يستطيع الكثير التصريح بها. ولا يعنى هذا أن الحكومات أفضل من الإسلاميين، بل الإسلاميون أتقى وأنقى وأطهر وأصلح، ولكن ذلك شيء والواقع بكل تداعياته شيء آخر، ولو تكامل الطرفان وقام كلٍ منهما بواجبه وترك للآخر واجبه الذي يحسنه ويجيده لكان حال الأمة العربية والإسلامية أفضل كثيراً من ذي قبل. ولقد كان الإسلام عظيما وواقعيا حينما قبل بقيادة المفضول للأفضل حتى دون تغلب وقوة، فما بالكم إذا توفرت للمفضول السلطة والغلبة والقوة والقبول الإقليمي والدولي.

إن منطلقاتنا كانت وما تزال هي الكتاب والسنة، ولا يضر المجتهد أو العالم أن يرى الحق في غير رأيه فيترك رأيه ويعود إلى الحق، ورحم الله عمر بن الخطاب حينما قال لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: "لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم". ولقد نظرنا فيما قدمناه للإسلام وعملناه طوال السنوات الماضية فوجدنا فيه خيراً كثيراً وفي نفس الوقت وجدنا فيه بعض الأخطاء. وأهم خطأ هو استخدام العنف في مواجهة الدولة، وكذلك استخدام العنف أحياناً في تغيير المنكرات. ولكن للجماعة الإسلامية أعمال عظيمة يغفل

عنها الكثيرون، مثل الدعوة الإسلامية القوية والفعالة التي قامت بها وحولت الصعيد كله من بؤر للفساد والعصبية الجاهلية إلى ولاء لله ورسوله، وهي كذلك التي حاربت التكفير والهجرة ومنعتهم من التغلغل في الصعيد في السبعينات والتسعينات وهزمته فكرياً وواقعياً، وهي التي علمت الناس الدين، في الصعيد خاصة، وفي مناطق أخرى، وأشياء أخرى كثيرة ليس هذا مجال ذكرها.

وختاماً أرجو أن تكون هذه الرسالة القصيرة قد أعطت صورة مبسطة ومختصرة ولكنها وافية عن مبادرة وقف العنف التي أصدرتها الجماعة الإسلامية سنة ١٩٩٧ وما زالت آثارها الإيجابية على الإسلام والأوطان والحركة الإسلامية مستمرة حتى اليوم.

◆ الفصل الثالث ◆

◆ خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات

[illegible]

* الخبير في شئون الحركات الإسلامية وأحد القادة التاريخيين لتيار الجهاد المصري.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الخبرة الخاصة التي واجهها تنظيم الجهاد تجاه المراجعات، وهي خبرة يمكن أن نصفها بالمتعثرة والصعبة لخصوصية بناء التنظيم وطبيعة تكوينه والطبيعة النفسية والمزاجية لأعضائه، ولكننا استخدمنا ما يمكن أن نطلق عليه – تجاوزاً – أداة للتحليل رأينا أن لها تأثيراً مباشراً في تعقد عملية المراجعات داخل التنظيم وهذه الأداة أطلقنا عليها "التنازع بين العولمة والمحلية"، بمعني أن ميل التنظيم للتأثر بعامل العولمة والضغوط التي تمثلها ينازع توجه أعضائها نحو المحلية – أي المراجعات التي تحرر التنظيم من ضغط العولمة وتؤسس لحالة معايشة مع مجتمعها بعيداً عن المفاصلة والصدام والمواجهة، ولا يزال هذا التنازع قائما حتي هذه اللحظة وبعد المبادرة التي أطلقها سيد إمام عبد العزيز الشريف بعنوان "ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم".

ومن المثير للاهتمام أن هذا التنازع بين العولمة والمحلية لا يمثل تحدياً للتنظيم وحده وإنما للدولة المصرية وأجهزة الأمن فيها والتي واجهت ضغوط العولمة عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ببناء حالة محلية اكتملت معها عملية المراجعات في حالة الجماعة الإسلامية، فهل تقود ضغوط العولمة وتنظيم القاعدة اليوم لإدارة مواجهة هذه الضغوط بشكل مختلف هو الانخراط في الحرب علي الإرهاب وتأكيد حالة العولمية وتأجيل استكمال بناء المراجعات في حالة تنظيم الجهاد، والاكتفاء بما أنجزته مراجعات الجماعة الإسلامية، أم أن الانخراط في الحالة العولمية سيسهم في إنجاز قوانين داخلية يتم الإعداد لإنجازها اليوم وهي قانون الإرهاب؟

إن قناعة كاتب هذه الدراسة هي أن التلاعب بمسألة استراتيجية متصلة بالأمن القومي ضمن خطوط اللعبة العولمية التي تقودها أمريكا في الحرب علي الإرهاب اليوم بانتحال أعمال تؤجج لمخاطر ليست حقيقية كخطر القاعدة علي مصر هو لعب بالنار، وأنه لا سبيل أمام الدولة المصرية إلا التأسيس لحوار حقيقي مع المراجعين في التيار الجهادي بشفافية وأمانة والبناء لحالة محلية حقيقية يمكنها مواجهة ضغوط العولمة ممثلة في تنظيم القاعدة والإدارة الأمريكية معا. ولعل خصوصية حالة تنظيم الجهاد تفرض مسلكاً مختلفاً عن المسلك الأمني وحده، فمن الضروري مشاركة مؤسسات دينية وأهلية وشخصيات موثوق بها من قبل أعضاء التنظيم لفتح حوار حقيقي وخلاق ومتأن لاكتمال مراجعات تنظيم ا لجهاد.

ولأن كاتب هذه السطور كانت له مساهماته المباشرة وغير المباشرة في عملية المراجعات فإن جانباً ذاتيا (متصل برؤية الباحث الخاصة وربما منازعه الذاتية) قد بدا في بعض جوانب البحث المتصلة بتطور عملية المراجعات، لكن ذلك ظل في إطار محاذر ملتزم قدر ما أمكنه بقواعد البحث العلمي.

ستعالج هذه الدراسة خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات في عدد من المباحث هي:

أولا: تنظيم الجهاد.. جذور النشأة والتكوين

ثانيا: الجهاد والجماعة الإسلامية.. المسارات والمآلات

ثالثا: عولمة الحركة الجهادية

رابعا: مراجعات الجهاد.. تنازع العولمية والمحلية

خامسا: أصوات جهادية مراجعة

سادسا: المحلية تواجه العولمية بعد ١١/ ٩

سابعا: خريطة مراجعات تنظيم الجهاد

ثامنا: مبادرة سيد إمام.. مراجعات في طور الاكتمال

ونختم الدراسة بملاحظات ختامية حول المراجعات

أولا: تنظيم الجهاد.. جذور النشأة والتكوين

تنظيم الجهاد هو التطور الفكري والحركي لتنظيم الفنية العسكرية الذي أسس لأول مواجهة مع الدولة المصرية بسبب أنها دولة لا تحكم بالشريعة، فمجموعة الفنية العسكرية هي أول من دشن محاولة انقلاب عملية من قبل إسلاميين علي الدولة المصرية في القرن العشرين، وجاء ذلك في وقت كانت هذه الدولة قد حققت أول وأكبر انتصاراتها علي الدولة العبرية في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣، وهو هنا يسجل رؤية مختلفة لشرعية الدولة، فبينما عزز هذا الانتصار من شرعية الرئيس السادات والجمهورية الثانية في العصر الجمهوري، فإنه لم يؤثر في طبيعة رؤية الإسلاميين لهذه الشرعية، ذلك أنهم يرون أن شرعية الدولة لا تتحدد بناء علي انتصار محدود في حرب ضد عدو وإنما تتحدد بناءً علي موقفها وسياستها في الاحتكام إلي الشريعة الإسلامية وجعلها مرجعية الدولة التي لا تنازع. ولأن حركة الفنية العسكرية التي كان يتزعمها دكتور "صالح سرية" تري أن الدولة المصرية دولة جاهلية لا تحكم بالشريعة ولا تتحاكم إليها فإنه رأي ضرورة الانقلاب علي هذه الدولة وتغييرها باستخدام القوة عبر انقلاب عسكري، لأن الانقلاب في نظره كان أكثر الوسائل تحقيقاً لمقاصد الشريعة من حيث قلة عدد الضحايا وسرعة تحقيق التغيير، بينما الثورة يمكن أن تقود إلي الفوضى وأعداد هائلة من القتلي[1].

أهمية حركة الفنية العسكرية هي أنها الحركة الأولي التي عمدت الأفكار الجهادية علي أرض الواقع عبر مشروع فكري متكامل لديه الرؤية الواضحة التي تمتلك الأدوات الحركية والوسائل العملية المكافئة للمشروع الفكري. و عبرت الحركة في ذلك الوقت عن التأسيس لتطور جيلي (نسبة إلي الجيل) وتطور فكري (نسبة إلي الأفكار) نوعي داخل الحالة الإسلامية، بل وتطور حركي متجاوز وجديد (نسبة إلي الممارسة الحركية في أرض الواقع). فلو نظرنا لخريطة الحالة الإسلامية وقتها لوجدنا "الإخوان المسلمون" عائدون إلي الساحة الإسلامية بخبرات أسلمتهم لضرورة التكيف مع الواقع والاستفادة من معطياته وفق ما هو ممكن بعيداً عن استخدام القوة والعنف، بينما شباب "الجماعات

الإسلامية" الغض لا يزال يحاول تلمس طريقه، لم يجد أي أرض يمكنه الوقوف عليها، مجموعات "سلفية جهادية" يغلب عليها الطابع السلفي لكنها تفتقد للجسارة الحركية التي تحول السلفية إلي حركة، وينتمي لتلك المجموعة أيمن الظواهري ومن كان معه: إسماعيل طنطاوي وعلوي مصطفي، ومحمد عبد الرحيم الشرقاوي وعصام القمري، وسيد إمام عبد العزيز الشريف وهذه المجموعة كانت علي اتصال مع بعض أفراد الفنية، لكنها رفضت الدخول في مشروعها بسبب ما اعتبرته تحفظات عقدية عليها، ومجموعات جهادية أخرى ذات طابع عنقودي تعمل وحدها بشكل سري دون أن يعرف عنها أحد شئ[٢].

يمكن القول إن هذه المجموعات الجهادية الجديدة كونت أفكارها وتوجهاتها في هذا الوقت المبكر من عنصرين أحدهما قديم وثانيهما حديث. تمثل القديم في استعادة الأفكار والخبرات التي عبر عنها سلف هذه الأمة في الموقف من الحكومات التي لا تحكم بالشريعة، أو تحكم بها لكنها تظلم رعاياها، وهذه الفكرة والخبرة يعبر عنها في الفقه الإسلامي بـ "الخروج علي الحكام"، و"قتال الطوائف الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام"[٣]. وتمثل الحديث المعاصر في الأفكار التي عبر عنها "سيد قطب" بعد تكاملها مع محنة عام ١٩٦٥. فالقديم منح للحديث المداميك التي تعطيه المعني السلفي الذي يمنح الاطمئنان والثقة فيه، والحديث أعطي للقديم نافذة للاطلال علي العصر واستخدام لغته وأدواته ومنطقه خاصة فيما يتصل بمسألة الحاكمية التي لم تكن مطروحه بنفس القوة في الفقه الإسلامي التقليدي. وأعتقد أن هذه هي التركيبة التي تطورت فيما بعد لتأخذ السمة التي نصفها اليوم بـ "السلفية الجهادية"[٤].

سوف نلاحظ أن مجموعة الفنية رغم بساطة أدواتها وسذاجة أفكارها وطرائقها وحداثة الشباب المتمين إليها، كانت الأساس لنمو تعبيرات جهادية أكثر تطوراً بحيث نجد أن هناك خط فكري يحمله مجموعات أغلبها من الشباب تتسع ولا تضيق وتنتعش ولا تتراجع. فبعد الفنية العسكرية ظهرت المجموعة التي مثلها وكيل النيابة يحي هاشم والذي حاول أن يستخرج تصريحات مزورة من النيابة للإفراج عن صالح سرية وكارم الأناضولي الرجل الثاني في تنظيم الفنية العسكرية، ولكن تم اكتشاف ما أقدم عليه، وذهب مغاضبا إلي بلده في الصعيد حيث حدثت مواجهات بينه وبين الشرطة انتهت بمقتله والقبض علي أربعين معه[٥]. وصدر رفاعي سرور أحد منظري "السلفية الجهادية" كتابه الذي أصدره في النصف الثاني من السبعينيات "بيت الدعوة" بإهداء إلي روح يحي هاشم[٦]، وصار بعد ذلك أحد العقول المكونة لتوجهات أيمن الظواهري وعبود الزمر[٧]. في هذه الفترة صدر كتيب بعنوان "رسالة الإيمان" لصالح سرية طبعه اتحاد طلاب دار العلوم بجامعة القاهرة، وهو ما يعني أن هناك تنوعاً للتوجهات الفكرية داخل الحركة الإسلامية في الجامعة وأن خط الجهاد الحركي كان متناميا[٨]. ففي عام ١٩٧٧ كانت هناك قضية تنتمي لتنظيم الجهاد، وفي عام ١٩٧٩ كانت هناك قضية أخري ضمت أسماء مهمة مثل محمد عبد السلام فرج، ومحمد سالم الرحال ومصطفي يسري وغيرهم ممن أصبحوا قادة لمجموعات جهادية عدة في عام ١٩٨١. ومثل عام ١٩٨١ اكتمال التطور الفكري والحركي للتنظيم، فرغم أن وثيقة "الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج" كانت بسيطة فيما تطرحه، وفي نفس الوقت كانت نقلا مباشراً عن أفكار بن تيمية خاصة فيما يتصل بمفهوم "الطائفة الممتنعة"، لكنها كانت أكثر نضجاً وتكاملا من وثيقة "رسالة الإيمان" خاصة فيما يتصل بوضوح النزعة السلفية لها من ناحية ووضوح أدوات تحقيق المشروع المتصل بمسألة القتال باعتبارها الأداة الرئيسية للتغيير[٩]. ومن ناحية اكتمال التطور الحركي، فإن المجموعات الجهادية المتناثرة التي كانت

تعمل وحدها استطاعت أن تتجمع في مجموعة واحدة وأن تتخلي عن تحفظاتها الحركية والفكرية تجاه المجموعات الأخرى وتكامل "تنظيم الجهاد" بمعناه الحركي بعد أحداث الزاوية الحمراء في يونيه عام ١٩٨١[١٠]، ثم جاءت اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ لتدور عجلة حركة التنظيم بعد تكامله الحركي ولتنتهي بقتل السادات يوم ٦ أكتوبر[١١]، وأحداث أسيوط يوم ٨ أكتوبر[١٢]، وأحداث متفرقة أخري جرت في القاهرة والمنصورة وغيرها من ا لمناطق.

الآن نحن أمام تنظيم أخذ وقتاً طويلاً في تكوينه، كما عرف طبقات من الأعضاء في مراحل مختلفة، واستطاع أن يوسع إطاره الفكري والحركي: الفكري بتعميق نزعته السلفية والحركي بقدرته علي بناء تحالفات بين مجموعات متعددة بعضها من خارج مصر خاصة فلسطين، ومن ثم فبذور المرونة الحركية وعمق الطبيعة السلفية للتنظيم بدأت منذ وقت مبكر ونمت وتكاملت دائما مع تطوراته ومساراته ودروبه التي لم يعرف بعد نهايتها.

ثانيا : الجهاد والجماعة الإسلامية.. المسارات والمآلات

انتقل لتنظيم الجهاد فاعلون كانت لهم خبرات سابقة مع تنظيمات أخري، فصالح سرية كان قد تقلب في العمل الوطني والحركي الفلسطيني قبل أن ينضم لحركة الإخوان في العراق ويدرك عجزها عن حسم الصراع لصالح مشروع الدولة الإسلامية فتركها، وهو بخبراته هذه أرسي بعض الأسس المتقدمة للعمل الحركي في هذا الوقت خاصة فيما يتصل بقراءة الواقع والتعامل معه. كما أن سالم الرحال اقترب من تجربة حزب التحرير ونقل خبرته فيما يتصل بالواقع السياسي وكانت كتب قادة لحزب التحرير مثل سميح عاطف الزين جزءاً من ثقافة التنظيم، كما أن وجود بعض العسكريين والمتخرجين من كليات العلوم السياسية جعل للتنظيم قدرة علي قراءة الواقع وأخذه في الحسبان، يضاف لكل ذلك أن هناك خبرات مختلفة تقلب فيها أعضاء التنظيم الذين كان أغلبهم قد تخرجوا من الجامعات.

أما الجماعة الإسلامية فقد كانت جماعة طلابية مفتوحة أغلب قياداتها لم يتخرجوا من الجامعة، وكانت تحكمهم العاطفة، ولم يكن لديهم تصور عن مشروع فكري وحركي، وأغلب مواقفهم السياسية دارت حول قضايا ذات طابع محلي تتصل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبعض المواجهات مع إدارة الجامعة والأجهزة المحلية في محافظات الصعيد، ولم يقدر للجامعة الإسلامية أن تنتقل إلي المشروع المتكامل لما يجب عليها عمله إلا بعد التواصل بينها وبين قيادات تنظيم الجهاد في عام ١٩٨٠[١٣]. ويكفي النظر لسلوك الجماعة فيما يتصل بالهجوم علي مديرية أمن أسيوط، فغالب من هاجم المديرية لم يكونوا قد تدربوا تدريباً كافياً علي استخدام السلاح، وأصيب عدد كبير منهم، كما أنهم هاجموا الموجودين بالمديرية بدون تمييز وكان الأمر أشبه بمذبحة تفتقد العقل وحسن التدبير، ولذلك أفتي الدكتور عمر عبد الرحمن بضرورة صيام شهرين لمن قام بالمشاركة في هذه العملية باعتبار أن ما جري كان قتلا خطأً.

ويمكننا القول إن الانقسام الذي حدث داخل التنظيم بعد ذلك فيما عرف باسم معركة "الضرير والأسير"، كان تعبيراً عن توجهين لرؤية التنظيم، الأول تمثله الجماعة الإسلامية والتي رأت أنها القطاع الأهم في الحركة وأنها هي التي يجب أن توجه ويكون لها الهيمنة، بينما الثاني كان يعبر عن مجموعات الجهاد والتي لم تكن تعرف بعضها وحين رأت قدراتها المتنوعة والمهمة اعتبرت أن إعادة

تشكيل التنظيم بتوسيع مجلس شوراه وجذب قطاعات مهمة وفاعلة جدير باستيعاب هذه الطاقات داخل التحالف الذي عبر عنه التنظيم في ذلك الوقت (١٤).

الجماعة الإسلامية عبرت عن رؤية محلية تختزن الطابع الصعيدي الذي يعبر عن التصلب والجمود وتأكيد الذات الذي يستبطن داخله الشعور بالتهديد، بالطبع الجماعة الإسلامية كانت تسابق الزمن من أجل امتلاك الأسباب التي تجعلها قادرة علي التنافس مع مجموعات الجهاد، واستطاعت تطوير ذاتها من خلال تطبيق أفكار الجهاديين الذي تبعثرو بسبب تنوع مشاربهم النفسية والشخصية وبسبب أن ما يجمعهم هو الأفكار وليست البنية التنظيمية، وبسبب قدرة الفاعلين داخله علي بناء تنظيمات جديدة للتعبير عن هذه الأفكار، وفي التحليل النهائي اعتبر من خرجوا من السجن أنهم هم القيادات الحقيقية، وأن من بقوا في السجن هم رموز تاريخية ليس لهم يد في توجيه الأحداث وصناعتها. علي العكس كانت الجماعة الإسلامية جماعة أبوية قوية متماسكة بثقافة الصعيد التقليدية التي تحترم التراتب الاجتماعي والتاريخي، ومن ثم ظل قادتها التاريخيين هم الموجه الرئيسي للجماعة، وظلت الجماعة تصدر عن موقف واحد ورأي واحد لا يمكن لأحد منهم أن يخرج عليه أو يشذ عنه.

استطاعت الجماعة أن تعيد بناء ذاتها في الثمانينيات مستندة إلي مصادر فكرية لم تكن من ابتداعها ولكنها قلدت تنظيم الجهاد فيها، وكل ما أنتجته الجماعة الإسلامية من الناحية الفكرية لم يجاوز ما كتبه محمد عبد السلام فرج في "الفريضة الغائبة" باستثناء ما كتبه الدكتور عمر عبد الرحمن في كتابه "أصناف الحكام" و"كلمة حق" التي اتسمت بالأصالة والعمق (١٥). وتعثر تنظيم الجهاد في خطواته طوال الثمانينيات فلم يستطع تطوير بنية تنظيمية حقيقية باستثناء العودة إلي صيغته القديمة: مجموعات متناثرة حائرة تفتقد القيادة والتنظيم. وبينما كانت الجماعة الإسلامية تتسع بحكم امتلاكها لكل المقومات الفكرية والتنظيمية، فإن الجهاد كان متعثراً، واستطاعت الجماعة أن تحتل كثيرا من الأماكن التي كانت حكراً علي الجهاد. الجماعة كانت تعبيرا عن تنظيم محلي يتمدد مزهوا بما حققه من انتشار، بينما تنظيم الجهاد كان يري أن مستقبله مرهون بعولمة فكرته الجهادية وبينما كان وجوده في الداخل يتراجع فإن انتشاره في الخارج كان يتسع ويتنوع.

ثالثا: عولمة الحركة الجهادية

كانت تجربة أفغانستان أحد أهم مصادر عولمة الحركة الجهادية، ففي أفغانستان تفتحت آفاق الحركة الجهادية علي أن العدو الرئيسي للإسلام هو الولايات المتحدة الأمريكية وليست النظم الداخلية التي ليست سوي وكيل لأمريكا والغرب، ومن ثم فإن تحدي رأس الأفعي وتوجيه ضربات قاصمة إليها سوف يعري هذه الأنظمة ويكشفها ويصبح أمر مواجهتها والانتهاء منها في غاية السهولة. ومن ثم حدث تحول استراتيجي في فكر الجهاديين وهو اعتبار "أن العدو البعيد هو أولي بالقتال والجهاد من العدو القريب"، و"أن الكافر الأصلي أولي بالقتال من المرتد" وفق منظورهم. كما كان انفتاح الجهاديين علي خبرات متنوعة وحركات شتي جاءت من أقاصي الأرض من مقاتلين وحركات من عرب وعجم سببا للتعارف وبناء أسس لشبكات معولمة في المستقبل. وحين انتهت الحرب الأفغانية خرج المقاتلون العرب إلي ساحات أخري للجهاد في البوسنة وألبانيا والبلقان وآسيا الوسطي والشيشان واليمن والسودان وإيران والعراق. وكل هذه المؤثرات هي التي قادت إلي تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" في فبراير عام ١٩٩٨ وتأسست القاعدة التي صارت تعرف "بقاعدة الجهاد"

وبدأت عمليات التنظيم الكبيرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في البر والبحر والجو (١٦).

وعلي المستوي الفكري تكاملت "السلفية الجهادية" كأيديولوجية لتحالف أممي عريض مثل مظلة كونية لمظالم العالم الإسلامي من الغرب خاصة السياسات الأمريكية المنحازة بشكل مطلق لليهود. وعزز من قوة "السلفية الجهادية" السياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي والتي قادها المحافظون الجدد المدعومين بالأصوليين الإنجليين البروتستانت واليهود، وصار العالم فسطاطين كما عبر "بن لادن" فسطاط الحق والباطل والكفر والإيمان، وكما عبر جورج بوش "الخير والشر، ومن ليس معنا فهو ضدنا".

هنا تحول الجهاد من تنظيم محلي إلي تنظيم دولي، ومن فكرة تقاوم النظم الداخلية إلي أيديولوجيا تقاوم الظلم الأمريكي والغرب علي المستوي الكوني وهو ما جعل أمر سيطرة النظم الداخلية علي الحالة الجهادية أمراً صعباً وعسير المنال، كما أن القضاء علي تنظيم أو مراجعاته لأفكاره لن تستطيع القضاء علي الفكرة ذاتها التي تمثل القطب الجاذب لاستجابات متنوعة تشعر بالتهديد والخطر من السياسات الغربية تجاه الإسلام والمسلمين.

رابعا : مراجعات الجهاد.. تنازع المحلية والعولمة

ظلت للجماعة الإسلامية تنظيماً محلياً لم يكن لديه رؤية متصلة بصراع مع أمريكا والغرب، ومن ثم لم تعان من تنازع المحلية والعولمية، فعبء العولمة لم يمثل عائقاً أمامها في إنجاز المراجعات، فالقيادات الرئيسية التاريخية للجماعة كانوا بالسجون، وكانت شرعيتهم كقادة محليين شرعية حاكمة لم تستطع العولمة أن تتجاوزها أو تطرح شرعية بديلة لها، بينما القيادات الرئيسية للجهاد كانوا بالخارج، وكان اعتقادهم أن القائد الأسير لا يملك حق اتخاذ القرار والتوجيه (١٧)، ومن ثم استطاعت قيادات الخارج أن تؤسس لنفسها شرعية جديدة متجاوزة للقادة التاريخيين لتنظيم الجهاد في السجون، ورأت هذه القيادات أن الانفتاح علي العولمة والتحالف مع قوي أخري جديدة هو سبيل الخروج من محنة المحلية التي قادت لانشقاقات داخل التنظيم مع العجز الدائم عن تحقيق أي إنجاز علي المستوي المحلي في الصراع مع النظم الداخلية. وكانت الضربة التي وجهت لتنظيم "طلائع الفتح" في عام ١٩٩٣، والعمليات الأخري التي نفذها التنظيم طوال التسعينيات أثبتت أن الاستغراق في المناشط المحلية سوف يقود إلي المزيد من تفتت التنظيم وعدم القدرة علي السيطرة عليه. ومن هنا يمكن فهم القرار الذي اتخذه الظواهري عام ١٩٩٥ بإيقاف العمليات العسكرية للتنظيم في الداخل، فهو لم يكن وليد اقتناعه بأن النظام المصري قد تغير ومن ثم لم يعد مقصوداً بعمليات التنظيم، وإنما لقناعته الحاسمة والتي تصل لحد اليقين أن مستقبل تنظيم الجهاد هو مع التوجه العولمي بالتحالف مع قوي أخري جديدة تمنحه القدرة علي تجاوز مستنقع المحلية، وتغلب تيار الظواهري ذو النزعة العولمية بينما تواري تيار معارضيه ذوي النزعة المحلية ولم يعد يسمع لهم حس ولا أثر (١٨).

التنازع بين المحلية والعولمة سيظل أحد الملامح الرئيسية التي تلقي بثقلها علي مراجعات الجهاد وتطبعها بطابع التنازع هذا، وهو ما سيقود إلي تردد القيادات المحلية في طرح رؤية متكاملة تحمل مشروعاً للمراجعات بنفس الحسم والقوة الذي أقدمت عليها الجماعة الإسلامية. وكان من نتائج التمزق الذي تعرض له التنظيم بسبب هذا التنازع أن تقوم قيادات محلية كبيرة كان يمكن أن يكون

لها إسهام مهم في المراجعات علي مستوي تنظيم الجهاد مثل عبود الزمر وطارق الزمر بترك التنظيم بالكامل وتنضم لتنظيم الجماعة الإسلامية الذي منحها بعض التوازن والحماية في ظل مأزق السجن الطويل والمروع. فالمنزع العولمي للتنظيم حال دون تبلور رؤية داخلية ذات طابع محلي مراجع، ومن هنا كان الطابع المراجع لأعضاء تنظيم الجهاد ذات طابع فردي يفتقد الرافعة التي تمنحه الحياة، وهو أولا وجود مشروع مراجع ذات منزع محلي، وثانيا افتقاد المؤيدين للمراجعات بسبب سيطرة الأمن علي القائمين بها أو عدم إصرار من تقدموا بها علي الإلحاح في عرضها لافتقاد مشروع مراجع كما أوضحنا كذلك الذي طرحته الجماعة الإسلامية.

خامسا : أصوات جهادية مراجعة

شهدت التسعينيات ما يمكن أن نطلق عليه إدراك لحسم التنازع بين المحلية والعولمة من قيادات مؤثرة داخل الحالة الإسلامية الجهادية بشكل عام، وبدأت هذه القيادات تطرح ما يمكن أن نطلق عليه فكر مراجع يؤسس لتعايش الحالة الجهادية مع عالمها المحلي الذي تعيش فيه، وذلك عن طريق إعلانها الواضح عن وجود مأزق يعانيه التيار الجهادي وأن الخروج من هذا المأزق يفترض التخلي الكامل عن القوة كأداة للتغيير واعتماد أدوات أخري للنضال السياسي، بحيث لا يعتمد الإسلاميون أنفسهم كبديل للقوي الاجتماعية والسياسية وإنما كأحد القوي المنافسة داخل إطار تحكمه قواعد دستورية وقانونية. كما دعت هذه القيادات إلي إسقاط فكرة التنظيمات السرية والتزام العمل العلني بما في ذلك إمكان تأسيس أحزاب سياسية، ودعت لمراجعة فكرة "الخروج علي الحاكم" باعتبارها من المتغير في الشريعة فهي من قضايا الفقه والسياسة الشرعية وليست القضايا العقدية، وطالبت بالتمييز بين قضايا العقيدة المجمع عليها وبين القضايا الفقهية ذات الطابع الاجتهادي، وحذرت من عسكرة السلوك الإسلامي الذي يقوده لارتكاب أعمال باسم الإسلام لكنها تفتقد للضوابط الشرعية ولا تحقق مقاصد الشريعة ولا تراعي مآلاتها.

هذه الأصوات المراجعة فتحت جداراً في ثغرة التفكير الجهادي داخل السجون بما في ذلك الجماعة الإسلامية، وأظهرت وجهاً آخر لاجتهادات مختلفة عن تلك التي اعتبرها التنظيم جزءا من عقيدته(١٩). وفكرت هذه الأصوات المراجعة في أن تقدم للمجتمع خبرة مختلفة للجهاديين المصريين بالحديث عن إمكان خوض تجارب لتأسيس حزب إسلامي(٢٠)، صار فيها بعد حزبين هما حزب الإصلاح وحزب الشريعة. ورغم الانقسام الذي شهدته التجربة علي المستوي الحركي لكنها أوصلت صوتها ورسالتها للدولة والمجتمع وللقوي السياسية بما في ذلك الجهاديين خلف الجدران، ومن ثم لم يعد العمل السياسي رجساً من عمل الشيطان ولكنه أصبح أحد البدائل المهمة التي يمكن للحركة الجهادية أن تشارك فيه(٢١).

أهمية هذه الأصوات أنها كانت متحررة من عبء الانتماء للتنظيم بمفهومه الحركي، ومن ثم فاجتهاداتها لم تكن محسوبة عليه، كما كانت العلاقة الروحية بين بعض هذه الأصوات وبين أعضاء في تنظيم الجهاد سبباً في الانفتاح علي أفكار جديدة ومن ثم طرق أبواب المراجعة. ولن نذيع سراً باعتبارنا كنا شهوداً ومشاركين في هذه الخبرة إذا قلنا أن أجهزة الأمن سعت لمنع أي استمرار في طرح هذه المراجعات علي المستوي الحركي بالتقدم لتأسيس حزب سياسي باسم "حزب الإصلاح" وهو الحزب الذي كنا ندعمه في هذا الوقت، وأمضينا ما يقرب من سبعة أشهر في حوارات مستمرة لم تنقطع مع قيادات كبيرة محسوبة علي التيار الجهادي مثل رفاعي سرور والعديد من القيادات التي

تنتمي للتيار السلفي في مناطق عديدة من البلاد. فحين التقينا وقتها أحد القيادات الأمنية العليا بناء علي استدعاء من الجهاز الذي يعمل به أوضح لنا بجلاء أن الجهات الأمنية لا تري أن يخوض الجهاديون تجربة اقتحام تأسيس حزب سياسي، وأنه استدعانا ليفهم ما يجري، ولم يكن هناك شئ نخفيه(٢٢).

وكانت هناك تجربة أخري لتأسيس "حزب الشريعة" بدت كما لو كانت انقساماً داخل الفكرة الرئيسية وهي "إيصال رسالة إلي الدولة والمجتمع والحالة الجهادية ذاتها في طرح بديل يختلف عن القوة والعنف في تعامل التيار الجهادي مع الواقع"، ولم يضف تأسيس حزب الشريعة شيئاً جديداً بقدر ما كان تعبيراً عن منزع شخصي لمن قاموا به(٢٣). وبالطبع تم رفض الحزبين من قبل لجنة الأحزاب، لكن الرسالة وصلت للدولة والمجتمع والقوي السياسية كافة بما في ذلك الجهاديين أنفسهم، وهي أن هناك بدائل لخيار استخدام القوة والعنف كأداة وحيدة يتبناها التنظيم للتغيير، والبديل المناسب للحالة المصرية هو اقتحام العمل السياسي واستخدام أدواته لتحقيق مقاصد الحالة الجهادية بعيدا عن المواجهة والصدام التي لم يعد لها أية شرعية خاصة بعد حادث الأقصر(٢٤).

ولن نتجاوز الحقيقة هنا إذا قلنا أن هذه الأصوات المراجعة كان لها تأثير كبير في دعم عملية المراجعات سواء علي جانب الجماعة الإسلامية أو تنظيم الجهاد، فقد منحت الثقة لمن يقومون بالمراجعة للمضي قدماً فيها وحسمت التردد الممزوج بالمخاوف مما أطلقنا عليه "النزعة العولمية" للذهاب بقدم راسخة نحو "النزعة المحلية" والتي تعني التأسيس لوجود آمن ومشروع داخل المجتمعات التي تنتمي إليها هذه المجموعات الجهادية بعيداً عن الاستقطاب العولمي الذي يدخلها في صدام مع مجتمعاتها التي تقيم بها.

بالإضافة لهذه الأصوات المراجعة كانت هناك حالات لبعض المراجعين داخل التيار الجهادي والمحسوبين عليه وقدامي قادته من أمثال حسن الهلاوي تم النظر إليهم باعتبارهم مهزومين ومتراجعين. ولم تطرح مقولات الهلاوي المراجعة علي الجمهور الجهادي ولا علي الرأي العام المصري حتي اليوم وظل أمره عملية أمنية لم يعرف أمر مسيرتها، وكان ما أساء لهذه المراجعات تسميتها بالتوبة، وصحيح أن العديد من المحسوبين علي التيار الجهادي داخل السجن وقعوا إقرارات بالتوبة ولكنها كانت رغبة للخروج من سجن طال أمده وبطش متسلط لأجهزة أمنية لا تعرف الالتزام بالقانون. ولم تكن إقرارات التوبة هذه تعبيرا عن مراجعة حقيقة للأفكار وأغلب من قاموا بها كانوا من الكوادر الدنيا والمهمشة أو الهائمة في عالم الفكرة الجهادية دون أن يكون لها بنية تنظيمية ، ولم يكن لهم أي علاقة بعالم الأفكار. أحد النماذج الأخرى للمراجعات داخل التيار الجهادي كانت المبادرة التي أطلقها أسامة أيوب من ألمانيا عام ٢٠٠٠، لكنها لم تؤخذ علي محمل الجد من قبل السلطات الأمنية وبدت كما لو كانت سبيلا لنجاته الفردية وحصوله علي اللجوء السياسي في ألمانيا، وأذكر أنه اتصل بي لدعم مبادرته من ألمانيا ولكني اعتذرت له بسبب أنه لم يفوضني أحد ممن يهمهم الأمر للحديث عن المبادرة، ولعلمي جيداً بالمزاج النفسي لأعضاء تنظيم الجهاد لم أستجب لطلب أسامة أيوب بدعم مبادرته، لأنه لا بد من دعمها الواضح من أعضاء الجهاد أنفسهم في وقت لم يكن ممكناً التواصل معهم أو الحوار(٢٥).

سادسا: المحلية تواجه العولمية بعد ١١/ ٩

تكامل المنزع العولمي لتنظيم الجهاد بصورته الجديدة عقب تحالفه مع القاعدة وصار اسمه "قاعدة الجهاد"، وصرنا بإزاء تنظيم لا يمكن الاستهانة بقدراته عقب الحدث الضخم الذي هز به أركان الأمن الأمريكي بضربه لبرجي التجارة العالميين ولوزارة الدفاع الأمريكية. وتكاملت رؤية لدي الإدارة الأمريكية، التي يقودها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن والتي يسيطر عليها المحافظون الجدد، فحواها أن النظم المستبدة هي التي أنتجت العنف الذي طال الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا لا بد من حل مشكلة العنف من داخل النظم الاستبدادية بالتوقف عن دعمها، والتواصل المباشر مع الحركات الشعبية بما في ذلك الحركات الإسلامية، وبدت مسألة الأفكار هاجساً مهماً لدي هذه الإدارة فسمعنا عن مصطلح "حرب الأفكار والعقول" من كبار أركان الإدارة الأمريكية، كما تابعنا تقارير مهمة في هذا السياق مثل تقرير مؤسسة راند بعنوان "الإسلام المدني الديموقراطي.. الشركاء والموارد والاستراتيجيات" وتقرير "عقول وقلوب ودولارات" (٢٦). وأصبحت الأفكار هي معيار التعامل مع الحركة الإسلامية فيما بعد أحداث سبتمبر، وكانت الوسائل المستخدمة من جانب الحركات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات هي معيار التعامل مع هذه الحركات بمعني أن معيار استخدام العنف أو القبول بالعمل السلمي كان هو المعيار، أما الآن فالمعيار هو طبيعة الأفكار التي تحملها هذه الحركات، فمن يحمل فكرة "السلفية الجهادية" والتي يتبناها تنظيم القاعدة يختلف عن ذلك الذي يحمل أفكار متكيفة مع الواقع. لكن المعضلة الأمريكية هي أنها توسع شريحة من تعتبرهم يدخلون ضمن الأفكار المعادية لها بما في ذلك الحركات التي لا تعد "سلفية جهادية" بالمعايير العلمية، ويضعون معايير للمسلم الذي يرضون عنه لا تتفق مع قواعد الإسلام ولا منطقه (٢٧). بيد إن الحكومات والأجهزة الأمنية المصرية دخلت علي خط نزع أفكار "السلفية الجهادية" التي عبرت عنها الجماعة الإسلامية، وعلينا تذكر أن مراجعات الجماعة الإسلامية لم تكتمل إلا مع ٢٠٠٢، ويرجح أن قرار جهاز الأمن المصري حسم نحو خيار دعم المراجعات بعد أحداث سبتمبر. وبدا جهاز الأمن المصري كما لو كان يرتد علي أمريكا بحججها، فهو من يقود المراجعات وينزع أفكار العنف من الجماعات المصرية، ومن ثم فالأمر ليس بحاجة للتحليل الأمريكي السابق الإشارة إليه بعدم دعم الأنظمة المستبدة التي تنتج العنف، فهنا منزعان جديدان علي مستوي النظم وأجهزة الأمن أحدهما تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وهو "المنزع العولمي" والثاني تمثله الدولة المصرية وأجهزة الأمن بها وهو "المنزع المحلي"، أي أن التنازع بين تياري العولمة والمحلية لم يعد فقط داخل "التيار الجهادي" وإنما انتقل إلي سياسات الدول وأجهزة الأمن أيضا.

وفي هذا السياق اكتملت مرحلة مراجعات الجماعة الإسلامية وخرجت للنور وجري نقاش واسع حولها بما يستحق الرسالة التي كانت تحمله كانتصار لتيار المحلية في مواجهة منزع العولمة سواء في وجه أمريكا من جانب النظام المصري أو في وجه تنظيم القاعدة من جانب الجماعة الإسلامية التي أعلنت بشكل واضح وبلا غموض أنها نزعت من أفكارها تماماً الجانب "السلفي الجهادي"، وأنها تحولت لجماعة دعوية تعمل في ظل قوانين الدولة وقواعد الدستور، وأنها لا يمكنها أن تأتي أية أفعال تهدد الغرب أو أمريكا، وحتى بشأن اليهود فإن ذلك في سياق التنسيق مع "الإمام"، أي مع الدولة المصرية (٢٨). ولعب فكر الجماعة الإسلامية دوراً مهما في مواجهة المنزع العولمي لتنظيم القاعدة في عدد من الأبحاث والدراسات واعتبرت أن ما حدث من تنظيم القاعدة وما يحدث يضر بالإسلام والمسلمين ولا يحقق مقاصد الشريعة (٢٩).

سابعا: خريطة مراجعات تنظيم الجهاد

بدأ الحديث عن مراجعات لتنظيم الجهاد بعد أحداث سبتمبر، و سمعنا عن عدد من أسماء تتحدث عن المراجعات داخل تنظيم الجهاد مثل نبيل نعيم [٣٠] وأنور عكاشة [٣١] وأحمد يوسف[٣٢]. وسمعنا عن كتاب اسمه "التصور"، لكننا لم نجد أفق لتطوير هذه المراجعات التي غلب عليها التنازع الشخصي والتردد وهيمنة الأمن كما هو الحال دائما. ولم يستطع تنظيم الجهاد أن يبلور موقفا واضحا يتجاوز فيه التخلص من ثقل وضغوط المنزع العولمي الكامن في فكر التنظيم الذي أصبح "قاعدة الجهاد"، كما أن أجهزة الأمن رأت في تغلغل المنزع العولمي داخل فكر الجهاديين عاملا مثبطا افتقدت فيه الدوافع والحوافز، ومن ثم ظلت تمد حبل المراجعات للتنظيم دون حسم خاصة وأن القيادات التي تحمل مشروع المراجعات ليس لها الثقل الكافي لإمضاء مشروع حقيقي يمكن للدولة أن تلقي بثقلها خلفه، ومنذ ما بعد عام ٢٠٠١ هناك حديث عن مراجعات لتنظيم الجهاد دون بلورة موقف واضح لا من جانب التنظيم ولا من جانب الدولة وأجهزة الأمن.

ومن خلال خطاب وصلنا من أحد كوادر تنظيم الجهاد[٣٣] - تنظيم طلائع الفتح من داخل السجون يرسم فيه خريطة مراجعات الجهاد على النحو الآتي :

أولا : المؤيدون للمراجعات

١ - مجموعة نبيل نعيم: في ليمان طره ومعه معظم المحكوم عليهم (تصنيف جهاد) - بعض عين شمس ومعظم كرداسة وبعض المناطق الأخري.

٢ - مجموعة أنور عكاشة: في سجن العقرب ومعه عدد من كوادر الجهاد أبرزهم: هشام أباظة، شوقي سلامة، سعيد سلامة، عبد الغفور شميس،محمد العشري، يوسف الجندي.

٣ - مجموعة أحمد عجيزة: في الاستقبال ومعه أحمد بديع وأحمد عزت ومعظم كوادر التنظيم من ا الشرقية.

٤ - مجموعة بني سويف : ويقودهم الشيخ أحمد يوسف (حوالي ٣٥٠ فردا) ويريدون أن يعاملوا معاملة مستقلة عن تيار الجهاد.

٥ - مجموعة معوض عبد الله [٣٤]: وينتمي إليها كاتب الخطاب لي واسمه عمرو عبد المنعم، وجاد أبو سريع، وإسماعيل نصر، ويقودهم معوض عبد الله وهم حوالي ١٥٥ شخص ومعهم بعض المحكوم عليهم.

ثانيا :الرافضون للمراجعات :

١- مجموعة الدكتور أسامة حميد [٣٥]: عددهم ٣٠٠ فرد في عنبر ٣ سجن أبي زعبل شديد الحراسة.

٢- مجموعة سجن المرج: ويقودهم أحمد سلامة مبروك ومحمد الأسواني ومجدي سالم وعددهم من ١٠- ١٥ قيادياً.

٣- مجموعات متنوعة : تنتمي لتنظيم الوعد وجند الله وحزب التحرير وهم أفراد يعدون علي أصابع اليد الواحدة.

٤- الشيخ محمد عبد الرحيم الشرقاوي يقيم في الاستقبال مع الشيخ محمد شرف ويرفض المراجعات ولكن علاقته جيدة بالمجموعات المراجعة [٣٦].

هناك خلافات واضحة ومتباينة بين هذه المجموعات، والرافضون للمبادرة هم "مجموعات سلفية متشددة" تتبني المنهج الصدامي وربما تذهب لتكفير من يقوم بعملية المراجعات. وهذه الخريطة تعكس الاستقطاب والتنازع الشديد والتنوع الصلب الذي لا يعرف المرونة، ومن ثم فبناء قطب جاذب لإمكان بناء موقف موحد تجاه عملية المراجعات هو عملية معقدة وصعبة وتحتاج لمنهج مختلف للتعامل معها غير ذلك المنهج الذي سارت عليه عملية المراجعات في حالة الجماعة الإسلامية. ومن ثم فإن العولمة لا تزال تمثل استقطابا يحول دون إنجاز مشروع حقيقي للمراجعة يؤسس لحالة محلية جديدة كتلك التي قامت بها الجماعة الإسلامية. وعلي الجانب الأمني فإن الوجود العولمي للتيار الجهادي يعطي إشارات تبدو فيها مراجعات التنظيم في الداخل وكأنها بلا معني من منظور أمني، وهذا في الواقع منطق الأمن الجنائي الذي يهتم فقط بالقضايا الكبيرة، ولكنه في التعامل مع الحالات السياسية فإن اقتراح أي قدر من التحول يمكن أن يمثل أساساً للحوار لاستكمال عملية المراجعات والبناء عليها.

ثامنا: مبادرة سيد إمام.. مراجعات في طور الاكتمال

صدر بيان في الصحف عما أطلق عليه "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" (٣٧) والذي أصدر البيان هو الشيخ سيد إمام عبد العزيز الشريف الذي يعد المنظر الفكري والحركي للسلفية الجهادية عن طريق كتابيه الكبار وهما "العمدة في إعداد العدة" و "الجامع في طلب العلم الشريف"(٣٨)، وكان الرجل أميراً لتنظيم الجهاد بها في ذلك أيمن الظواهري ولكنه انسلخ عن التنظيم مطلع التسعينيات عقب اتهامات متبادلة بين قادته حول القبض علي ما يقرب من ألف شخص في ليلة واحدة كانوا ينتمون لتنظيم طلائع الفتح الذي كان يقوده مفوضاً من تنظيم الجهاد وقتها أحمد حسين عجيزة(٣٩)، وبقيت كتبه أحد المصادر الفكرية المهمة لتيار السلفية الجهادية ولتنظيم الجهاد ذاته. وبالطبع كان البيان مفاجأة حقيقية لأن الرجل كان يتجه في تطوره الفكري نحو التشدد في الأحكام، وكان ذلك تعبيراً عن أزمة نفسية يواجهها الرجل العتيد في مواجهة تنظيم أسسه هو نفسه، وحين تسلمته مصر عام ٢٠٠٤ م ظل لا يعرف عنه أحد شيئاً حتي الإعلان عن مبادرته حول «ترشيد العمل» الجهادي في مصر والعالم". والمعلومات التي وردت إلينا من داخل السجون هي أن الشيخ " سيد إمام " كان يقطن في زنزانة واحدة مع عبد العزيز موسى الجمل القيادي الكبير في تنظيم الجهاد والذي كان ضمن الخلية العسكرية الأولي للتنظيم في الجيش المصري ثم سافر إلي أفغانستان أواخر الثمانينيات ليقود الإشراف علي معسكرات التدريب، وكانا يلتقيان بقيادات الجهاد الكبري في السجون ليعرضوا عليهم ما انتهيا إليه من أفكار. وأيد المبادرة كما هو معلوم القيادي الجهادي أحمد حسين عجيزة من قيادات التنظيم، كما أيدها عبود وطارق الزمر وأصدرا بيانا بعنوان "مبادرات الجهاد نحو غد أفضل" أكدا فيه دعمهما للمبادرة التي أطلقها الشيخ سيد إمام الشريف، وتبلغ الوثيقة التي كتبها سيد إمام حوالي ما يقرب من مئة صفحة تم تداولها سراً بين المعتقلين والمسجونين من تنظيم الجهاد، ثم عرضت علي مجمع البحوث الإسلامية لإقرارها.

وبقراءة البيان الذي خرج عن الوثيقة فإنه يتضمن خطاباً محلياً إلي الحركات الجهادية والإسلامية في العالم لترشيد عملياتها الجهادية وفق الضوابط الشرعية بحيث لا يجوز القتل علي الجنسية، فالمدنيين الذين لا يقاتلون مع المحاربين لا يجوز قتلهم، كما لا يجوز قتل المخالف في المذهب كما يحدث في العراق، وقتل معصومي الدم بدعوي أنه لا يمكن تمييزهم من المحاربين، وأن قتل المحاربين والنكاية فيهم لا

تكون إلا بقتل المسلمين ومن لا يجوز قتلهم كالمعاهدين وغيرهم. وفي الداخل يتبني البيان مسألة وقف الصدام بين الدولة والجماعات الجهادية اعتباراً لمصالح شرعية وتأسيساً لتوجه سلمي يحقن الدماء. وأوضح البيان أن الوثيقة هي اجتهادات فقهية موجهة للجماعات الجهادية خاصة لاجتناب المخالفات الشرعية في الجهاد، ولكنها لا تعبر عن جماعة بعينها ولا تقصد أحداً بعينه بالنقد، وأن كونها كتبت في السجن لا يفقدها الشرعية والمصداقية فالعبرة بدليل الكتابة وليس بمكانها، وواضح أن الصياغة كتبت بطريقة مؤثرة تناسب العقلية السلفية الجهادية.

بعد الإعلان عن الوثيقة أصدر ما أطلق علي نفسه "تنظيم القاعدة في أرض الكنانة" بياناً بعنوان "مراجعات الجهاد.. حقائق ومسلمات"[٤٠] شكك في المراجعات لكونها تخرج من السجون وأنها نتاج مشروع استراتيجي للمخابرات المصرية – علي حد قوله – للقضاء علي الفكر الجهادي، وأن الوثيقة كاملة لم تخرج للنور حتي الآن، كما أن هناك تمييزاً داخل السجون بناءً علي الموقف من المراجعات، وأن سيد إمام ليس المنظر للقاعدة ومفكرها وأن العديد من قيادات الجهاد لا تزال علي أفكارها السابقة.

هنا البعد العولمي ممثلا في تنظيم القاعدة اعتبر أنه أمام تحد كبير حين دخل سيد إمام علي خط المراجعات، وكان سباقاً لإرباك من يقومون بالمراجعات في تنظيم الجهاد ومن هنا كان الإعلان عن فرع جديد للقاعدة في مصر، ثم الإعلان عن مكتب إعلامي لهذا الفرع الجديد للقاعدة[٤١]، ولو أخذنا بما قلنا أنه أداة لتحليلنا هنا لوجدنا أن القاعدة كانت أسرع في حضورها، وأن الحجج التي قدمتها هي التي نتساءل نحن عنها اليوم وهي "أين الوثيقة التي كتبها سيد إمام الشريف" كاملة وذلك لطرحها علي الرأي العام وبناء نقاش حولها، وحتى لو لم تكن كاملة وأجابت عن جميع التساؤلات فهي لا شك خطوة مهمة نحو بناء ما أطلقنا عليه مراجعات محلية لتنظيم الجهاد في مصر.

كما أن طبيعة التنظيم لن تتيح بناء إجماع أو حتي توافق عام واسع حول ما سيطرحه سيد إمام، لكن ذلك ليس مبرراً لتأجيل الإعلان عما كتبه، كما أنه من الضروري استخدام وسائل مختلفة في الحوار وفي مشاركة قطاعات واسعة من المؤسسات الأهلية والمدنية والشخصيات التاريخية موضع الثقة والقريبة من الجماعة، واستخدام وسائل مختلفة عن محاكم التفتيش التي استخدمها الأمن حتي اليوم، والتي تقوم علي أن من دخل في المراجعات يمنح مزايا داخل السجن، والذي لم يدخل بعد فإنه يحرم من حقوقه، وأحياناً العزلة والتمييز يولدان العناد والشعور بغياب الأمل ومن ثم مزيد من التشدد والتمسك بالأفكار القديمة.

دخول سيد إمام ليكون واجهة لقيادة المراجعات يعد أمراً مهما لا بد من دعمه وذلك لما يمثله من مكانة تاريخية ورمزية لكل قيادات الجهاد وهو ما يؤهله للبدء بمحاولة بناء تيار رئيسي محترم وجيد يقف مع المراجعات، وفي هذه الحالة تمضي المراجعات لوجهتها ويبقي من يري أنه مختلف معها في مكانه – لا بأس بذلك ولكن لا تعطل المراجعات. فهي عمل أوسع من مجرد الوجه الأمني لها، فهناك الوجه السياسي المرتبط بدمج الجهاديين في الحياة السياسية ودفع التطور السياسي في البلاد نحو استيعاب قطاعات واسعة من الشباب في العملية السياسية بعيدا عن الذهاب إلي العنف، وهناك الوجه الحضاري الذي يحفظ طاقة شبابنا من الانخراط في العنف مع ما يترتب علي ذلك من نتائج صعبة طالت الأسر والقوانين والدعوة والاستقطاب والتوتر الحاصل في المجتمع بين تياراته السياسية أو العناصر المكونة للجماعة الوطنية.

ملاحظات ختامية

١- مثل تنظيم الجهاد منذ نشأته تحدياً كبيرا للدولة، وفي ظل العولمة الجهادية التي يعبر عنها تنظيم القاعدة فإن المراجعات التي يقوم بها تنظيم الجهاد للانتقال من مواقعه الفكرية القديمة إلي مواقع جديدة يتكيف فيها مع واقع المجتمع الذي يعيش فيه بعيداً عن الاستقطاب والعنف والصراع يمثل تطوراً مهما لا بد من رعايته ودعمه. فهو تأسيس لتيار جديد يمثل مقدمة لبناء توجهات جديدة في البناء الثقافي والفكري للحالة الإسلامية التي لها منزع جهادي، خاصة وأن غياب التقاليد الفكرية والثقافية والمنهجية أمام جيل السبعينيات هي التي قادته لتأويل خاص ذهب به إلي الصدام مع الدولة، كما أن غياب التقاليد والخبرات الحركية لدي هذا الجيل قاده لا قتحام عوالم مجهولة لا يحسن معرفتها خاصة عوالم تغيير السلطة والسياسة، ومن ثم فنحن الآن عبر المراجعات نرسي تقاليد وخبرة فكرية وحركية جديدة يمكن من خلالها أن نتعامل مع التراث والفكر المعاصر بمنهج جديد ورؤية تزاوج بين النص والواقع في توازن إيجابي نافع.

٢- في ظل غياب مدارس فكرية إسلامية حقيقية منفتحة علي جمهور الشباب بعيداً عن التنظيمات والجماعات فإن الشيوخ الذين يقومون بهذه المراجعات يمثلون مراجع للأجيال القادمة بعدهم، ومن الضروري التوسع في بناء تيارات فكرية منطلقة من الإسلام تحظي بالاستقلالية والاحترام في أوساط الشباب ويمكنها بناء حوارات معهم حول مختلف القضايا الإسلامية بما في ذلك بناء مدارس معرفة إسلامية تعتمد النقد والتفكير والتعرف علي مناهج أصول الفقه ومدارسه.

٣- ضرورة حسم التردد والتنازع بين العولمية والمحلية سواء من جانب التيار الجهادي المراجع أو من جانب الدولة وأجهزتها الأمنية، بحيث يثق المراجعون أنه لا مستقبل لهم إلا بالتأسيس لوضع يضمن لهم وجودهم واحترامهم وكرامتهم في أوطانهم بعيداً عن استقطاب العولمة. ومن جانب الدولة وأجهزتها عليها أن تعرف أن الاستجابة لجاذب التوظيف العولمي من خلال بناء وهم حول شبكات سلفية جهادية وتنظيمات مرتبطة بالقاعدة علي حساب بناء خط مراجع حقيقي والسماح للمراجعات بأن تكتمل وتنمو سوف يقود لمشاكل في منتهي الخطورة، فالمراجعة هي خط الدفاع محليا في مواجهة الاقتحام العولمي من جانب القاعدة من ناحية ومن جانب المطالب الأمريكية من ناحية أخري.

٤- طريق المراجعات في حالة تنظيم الجهاد يحتاج لجهد ومثابرة، ويحتاج لمشاركة المجتمع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدنية، ومن ثم فإن استخدام الوسائل الأمنية وحدها كما حدث في حالة الجماعة الإسلامية قد يقود لنتائج عكسية، مع الأخذ في الاعتبار أن المنزع النفسي لدي قادة الجهاد هو أحد المداخل المهمة للتعامل مع غضبهم وعنادهم، ومن ثم ضرورة منحهم الجو المناسب لمناقشة الأفكار بحرية بعيداً عن القمع والعنف، قمع الأفكار يزيد معتنقيها تمسكهم بها أكثر، ولم يفلح قهر في قمع فكرة، وكما نتحدث عن مراجعة من جانب الجهاديين فإن الدولة عليها مراجعة أساليبها ونظام تفكيرها وإدارتها التي يغلب عليه الميل لا ستخدام العنف والقوة.

٥- الفصل بين الحالة العولمية التي تعبر عنها تنظيم القاعدة والتي هي استجابة للتعبير عن مظالم متصلة بالسياسة الدولية تجاه قضايا العالم الإسلامي واحتلال أراضيه في العراق وأفغانستان ودعم المحتلين في فلسطين والصومال، وبين الحالة المحلية التي تعبر عن تيارات إسلامية تعيش في مجتمعاتها

وبين أهلها وتحكمهم الأحوال العامة لدولهم، ومن ثم لا بد من انتهاج أسلوب يحفظ على الإسلاميين وبني أوطانهم مصالحهم واستقرارهم وحياتهم وذلك من أكبر مقاصد الشريعة والدين الذي يغلب الاستقرار على الفتنة، وهذا خط ثابت في الفقه السياسي الإسلامي وهو تغليب وحدة الأمة (المستيقن منها)، على تغيير مظنون لا يملك القائمون به أسباب إنجازه، بل إن تنظيم القاعدة ذاته إن لم يحاول الفصل بين المجالين بحيث لا يخلط بينهما ويحدد لنفسه مجالا للعمل بعيداً عن استهداف استقرار المجتمعات الإسلامية فإنه يفقد أهدافه وبوصلته.

٦- خبرة مراجعات تنظيم الجهاد صعبة ولكنها ليست مستحيلة، والمطالبة بحق في التواجد الاجتماعي والسياسي في المستقبل لهذا التيار هو حق من حقوقه، وضمانة لانخراطه في خبرات جديدة تكون جزءاً من ثقافة وقيم تتناقلها الأجيال المنتمية لهذا التيار، وفي كل الأحوال فإن بناء تقاليد للمراجعة هو اختيار حقيقي للقائمين به، ومن لا يريد فله ما يريد لتأكيد أنها مراجعات حقيقية، والزمن كفيل بحل كثير من المعضلات التي استعصت على الحكماء.

الهوامش:

١ - عن حركة الفنية العسكرية وتطوراتها راجع موقع : http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police.htm

وتشير أوراق قضية الفنية أن صالح سرية فلسطيني تربي وتعلم تعليمه الأول في العراق وانضم لتنظيم الإخوان في العراق والذي كان يقوده في ذلك الوقت محمد ا لصواف ثم عبد الكريم زيدان. وترقي صالح سرية في درجات السلم التنظيمي داخل الإخوان في العراق، وأسس جبهة التحرير الفلسطينية وهو أول تنظيم فدائي فلسطيني وكان قريباً من الكثير من الأحداث السياسية والانقلابية في عصر عبد الكريم قاسم وأسرة عارف والبكر. وجاء إلي مصر عام ١٩٧١ ليكمل دراسته للدكتوراه بجامعة عين شمس التي أنجزها عام ١٩٧٢، وعمل بمنظمة التربية للعلوم والثقافة التابعة لجامعة الدول العربية، وكان قد وصل إلي قناعة مؤداها أنه لا يمكن الوثوق بالإخوان المسلمين كجماعة لإنجاز قيام الدولة الإسلامية وفق منظوره، فبدأ بتأسيس تنظيم الفنية العسكرية. وفي الواقع فإن فكرة الانقلاب كأداة للحسم العسكري مع النظام المصري انتقلت إلي جناح تنظيم الجهاد الذي كان حلقة الوصل بين أعضائه ومجموعاته "سالم الرحال" فقد كانوا يرون أن الانقلاب هو الوسيلة الأفضل من الناحية الشرعية ولذلك أسس هذا الجناح أول خلية عسكرية في الجيش كان علي رأسها عصام القمري وعبد العزيز الجمل وتم اكتشافها في عام ١٩٨١ وهو ما أدي إلي هرب عصام القمري من الجيش المصري وظل مطاردا حتي قبض عليه.

٢ - عن خريطة الجماعات الإسلامية في السبعينيات راجع : كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلي المراجعة، (القاهرة : مكتبة مدبولي)، ٢٠٠٢، ط١.

٣ - عن تأثير هذه الأفكار علي الحركة الجهادية المصرية راجع : كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، (القاهرة : دار مصر ا لمحروسة، ط١، ٢٠٠٦).

٤ - ونعتقد أن هذه التركيبة هي التي كونت " السلفية الجهادية " بصورتها المعاصرة، ونظن أن قدرة إدخال عناصر حديثة ضمن التوليفة الفكرية للسلفية الجهادية هي التي منحتها القدرة لتجاوز السلفية التقليدية وفي نفس الوقت لتقدم نفسها كمظلة أيديولوجية جامعة لقطاعات متعددة وربما متباينة داخل التيار السلفي والجهادي والإسلامي معا.

٥ - يحي هاشم وكيل نيابة حاول أن يحرر صالح سرية وكارم الأناضولي من السجن، وهو شخص لا يعرف الكثير عنه ولكن المعلومات تشير إلي أن مواجهته مع الأمن كان في سوهاج عام ١٩٧٥ وأنه قتل في المواجهة، وهذه المجموعة عرفت باسم مجموعة " حرب العصابات " وراجع موقع : http://www.mokhtarnouh.com/moalafat/police.htm

٦ - كان ذلك عام ١٩٧٧ حين طالعت ذلك الكتاب وكنت وقتها طالباً بالسنة الثانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت تلك هي المدارج الأولي للتعرف علي هذا الفكر.

٧ - رفاعي سرور كان أحد المتهمين في قضية الجهاد الكبري، وكان له تأثيره الواضح علي التوجهات الفكرية لعبود الزمر، كما كان له علاقات غامضة وغير معروفة مع أيمن الظواهري الذي ذكر في التحقيقات تأثيره الفكري عليه وهو أحد منظري السلفية الكبار ومفكريها ولديه العديد من الكتب منها التصور السياسي للحركة الإسلامية.

٨ - الكتيب الذي طبعه اتحاد طلاب دار العلوم كان من القطع الصغير ولا يزيد عدد صفحاته عن ٧٠ صفحة، وكان يتم تداوله بين طلاب الجامعة وقتها خاصة التيارات الجهادية.



٩- كانت أفكار الفنية متأثرة بشكل قوي بخبرة دكتور صالح سرية والذي كان من الواضح تأثره بالعديد من أفكار حزب التحرير ومنها إمكان اختراق الحكومات الكافرة - وفق الحزب - عبر العمل داخلها من أجل مصلحة الإسلام، لكن ذلك اختفي مع الفريضة الغائبة التي كانت تري أن القتال هو الوسيلة الوحيدة للتغيير. كما أن الطابع السلفي المتأثر بابن تيمية كان واضحاً في الفريضة الغائبة لكنه كان متواريا بل غير موجود في حالة رسالة " الإيمان ".

١٠ - أحداث الزاوية الحمراء هي أكبر نزاع بين مسلمين ومسيحيين بسبب بناء مسجد في حي الزاوية الحمراء وإطلاق نار علي المصلين من قبل أحد المسيحيين المتعصبين، ومن ثم نشوب نزاع طائفي استمر لعدة أيام، قتل فيه العديد من المسيحيين وتعرضت أملاكهم للتدمير، وكان هذا الحادث تعبيراً عن حالة الاحتقان والتوتر التي كانت تعيشها البلاد، وبعد هذا الحادث تم ترحيل محمد سالم الرحال وتولي قيادة المجموعات التي كان ينسق بينها كاتب هذه السطور، ولقد

كنت شاهداً علي أحداث الزاوية الحمراء التي كانت مركزا لتجمع كل الإسلاميين وقتها.

١١ - عجلت أحداث سبتمبر والاعتقالات التي شملت كل الاتجاهات السياسية بيا في ذلك قادة التنظيم في الصعيد الذين كانوا يعملون في العلن، ومن هنا بدأ التعجيل بخطط الطوارئ للتنظيم الذي تم اكتشافه يوم ٢٥ / ٩، ومن ثم فإن عملية القتل كانت جزءا من التوتر الجاري والفعل ورد الفعل ولم تكن من خطط التنظيم العادية، ولم تكن أجهزة الأمن حتي ذلك الوقت تقدر خطورة التنظيم وحجمه، فقد تم اعتقال كاتب هذه السطور في فجر يوم اكتشاف التنظيم ثم أفرج عنه بعد ذلك حتي تم القبض عليه في المنصورة يوم ١٦ أكتوبر ١٩٨١ م.

١٢ - كانت أحداث أسيوط مذبحة حقيقية راح ضحيتها أكثر من مئة عسكري ومنهم ضباط كبار، وكان تنفيذ ما جري يعكس عدم خبرة من قاموا بذلك وغموض الأهداف التي يسعون إليها، وكانت تلك الأحداث من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها مجموعة الصعيد وقتها.

١٣ - رغم إدراكنا أن الصعود الإسلامي في السبعينيات لم يكن سببه توجهات الدولة المصرية نحو السماح للإسلاميين بالوجود لمواجهة الشيوعيين، ولكن توجه الدولة هذا ساهم في تعزيز قوة الإسلاميين الجهاديين ومنحهم الثقة بالذات بل وكون لديهم إدراك خاطئ عن تقديرهم لقوتهم وقوة الدولة، فهم رأوا الدولة في الوجه القبلي عبارة عن المحافظة والمحليات وإدارات الجامعة ولكنهم لم يدركوا أنها أكبر وأقوي من ذلك في العاصمة.

١٤ - هذه شهادتنا علي هذه الفترة وكنت من المشاركين فيها والقريبين مما يجري بشأنها خاصة بحكم علاقتي الوثيقة بالمقدم عصام القمري الذي كان واحداً من المجموعات الجهادية ضمن المجموعة التي كان ينسق بينها محمد سالم الرحال.

١٥ - «كلمة حق» هي مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن عن أفكار التنظيم أمام محكمة الجهاد الكبري والتي وصفها المستشار رئيس المحكمة بأنها من الإحكام بحيث لا يمكنه الجزم بخطئها. كما قال أن الدكتور عمر عبد الرحمن هو وحده من يصلح للإفتاء من بين أعضاء التنظيم.

١٦ - راجع تفصيلات هذه التحولات في كتابي " الحركة الإسلامية من المواجهة إلي المراجعة" وكتابي " تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية "، وهذا التعبير ليس من عندي ولكنه تعبير دراسة لمؤسسة " راند RAND " عن التنظيم بعنوان " ماوراء القاعدة "

Beyond -el -Qaeda. راجعها علي موقع www.rand.org

١٧ - استناداً لقاعدة "لا ولاية لأسير"، ويبدو أنها استخدمت في التأسيس لتجاوز القيادات التاريخية لصالح القيادات في الخارج والتي كانت قيادات كبيرة ولديها مشروع طموح لعولمة التنظيم وعلي رأس هذه القيادات أيمن الظواهري.

١٨ - يمكن مراجعة حوار كميل الطويل مع هاني السباعي بجريدة الحياة علي أربع حلقات من ١/٩- ٥/٩ - ٢٠٠٢.

١٩ - كاتب هذه السطور كان من الأصوات الرائدة في هذا السياق وحتي قبل أن يخرج من السجن عام ١٩٩١ م، وكانت أبحاثه التي نشرها في مجلتي منبر الشرق والمنار الجديد منذ عام ١٩٩١ في منبر الشرق والمنار الجديد منذ خروجه من السجن لها تأثير كبير علي توجهات المراجعين وكان كتاب " الحركة الإسلامية من المواجهة إلي المراجعة " أحد المصادر المهمة لتيار كبير من المسجونين سواء في الجماعة الإسلامية أو الجهاد.

٢٠ - كنت أول من قام بطرح هذه الفكرة في وقت مبكر من التسعينيات ولكن الظروف لم تكن ملاءمة لطرحها علي الجمهور الإسلامي ذي الطابع السلفي. وأذكر أن الدكتور عبد الحليم مندور التقى بي في لقاء عام وأخبرني أن بعض الإسلاميين حدثوه عن طرحي لمثل هذه الفكرة فقلت له نعم ولكن الوقت غير ملائم لطرحها. ثم تجدد الحديث فيها بعد إعلان مبادرات وقف العنف، فقد كنت أخشي أن يكون طرح هذه الفكرة في وقت مبكر كأنه قطع علي طريق تفكير الإسلاميين الجهاديين، ولكن بعد إعلانهم فإن طرح الفكرة يكون في سياق التحولات التي أبدوها وليس افتئاتا أو عدوانا علي مناهج تفكيرهم. الفكرة كانت طرح رؤي سياسية لجهاديين سابقين لهم تأثيرهم الفكري والحركي علي الرأي العام وكان يشارك في هذا الأمر بالإضافة لشخصي المهندس صلاح هاشم، وجمال سلطان ومنتصر الزيات، والشيخ علي فراج والدكتور عبد الحليم مندور، وفوجئنا بنشوء نزاعات كنت خارجها بين جمال ومنتصر حول إدارة المسألة الإعلامية ومن يكون وكيل المؤسسين. وغادر منتصر لنفاجأ بالحديث عن حزب الشريعة ومن هنا تم ضرب الفكرة وبدت كما لو كانت نوعاً من العبث الإعلامي بدليل أن أحدا من وكيلي الحزبين لم يناضل من أجل استعادة فكرة الحزب والعمل لأجلها.



٢١ - ألفت الجماعة الإسلامية في منتصف السبعينيات كتاب " الحركة الإسلامية والعمل الحزبي " هاجموا فيه العمل السياسي خاصة الانتخابات والأحزاب، كما كان طرح عبود الزمر طرحاً راديكاليا رافضًا للعمل السياسي من داخل قواعد اللعبة السياسية ولكنه مؤخرا قدم نفسه كمرشح للانتخابات الرئاسية وقدم برنامجا سياسياً من خمسين نقطة وهذا يعكس قدر التحول في فكره السياسي والحركي ويمكن مطالعة برنامجه في كتابي " تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية ".

٢٢ - تمت هذه المقابلة في حدود عام ١٩٩٨.

٢٣ - هذه هي رؤيتي الذاتية وبالطبع فيها عامل موضوعي ولكن هي رؤية ذاتية في النهاية.

٢٤ - مثل حادث الأقصر الذي راح ضحيته ٥٨ سائحاً أجنبياً في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ قمة العنف الدرامي في الحالة المصرية ومثل صدمة عنيفة للإسلاميين الجهاديين ولعامة الإسلاميين للطريقة الوحشية التي تم بها قتل السياح وقتل المنفذين لبعضهم، وكان ذلك بداية لتأسيس رأي صريح واضح لا مجاملة فيه تجاه أعمال العنف التي تفتقد الرشد والتي عبرنا عنها بأنها " عسكرة للسلوك الإسلامي "

٢٥ - تعامل الأمن مع حالة المراجعة بمنظور رجل الأمن البيروقراطي الذي يهمه بالأساس تفكيك الفكرة وعمل غسيل مخ لصاحبها، ومنع الجمهور من متابعة ومعرفة ما جري مثلا مع توبة حسن الهلاوي ومن معه، كما لم يتعامل بالجدية اللازمة مع مبادة أسامة أيوب.

٢٦ - عن مصطلح حرب الأفكار راجع : كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، م.س.ذ، ص ٢٥٥ ومابعدها، وأيضاً عبد الوهاب الأفندي، «الولايات ا لمتحدة تخسر الجولة الأولي في حرب الافكار»، القدس العربي، بتاريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥

٢٧ - راجع تقرير راند ٢٠٠٧ عن " بناء شبكات إسلامية معتدلة في العالم الإسلامي"، ومجموعة الأسئلة التي وضعها التقرير لتحديد معايير الإسلام المعتدل راجع في ذلك : باسم خفاجي، «استراتيجيات غربية لا حتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧»، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة رؤي معاصرة، مايو ٢٠٠٧

٢٨ - حوار لكرم زهدي مع حسين عبد الغني في الجزيرة وهو مثبت علي موقع الجماعة وعلي الشريف، التحالف مع غير المسلمين.. حدود فاصلة» علي موقع الجماعة.

٢٩ - راجع مثلا كتاب نهر الذكريات والحديث عن أحداث ستمبر، كرم زهدي وآخرون، نهر الذكريات، المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، (القاهرة : مكتبة التراث الإسلامي)، ص ١٨٧ وما بعدها

٣٠ - قيادي جهادي كان من مجموعة سالم الرحال التي قادها من بعد كمال السعيد حبيب، وحكم عليه بسبع سنوات في قضية الجهاد الكبري وخرج من ا لسجن ليتواصل مع الظواهري ثم يقبض عليه ويحكم عليه بخمسة عشر عاماً.

٣١ - أنور عكاشة قيادي جهادي حكم عليه في قضية الاغتيال بخمسة عشر عاما وحكم عليه بسبع سنوات في قضية الجهاد الكبري، وكان ضمن مجموعة سالم الرحال التي قادها من بعد كمال السعيد حبيب، وحصل علي حكم آخر بالمؤبد من داخل السجن.

٣٢ - أحد قيادات بني سويف ولم يكن من ضمن الجماعة الإسلامية وكان قريباً من تنظيم الجهاد.

٣٣ - كان هذا الكادر ضمن مجموعة عين شمس التي كانت تربطني بها علاقة روحية عميقة وحاولت إقناعهم البعد عن مسلك العنف والانخراط في العمل السياسي حتي إنني سجلت العديد منهم ضمن حزب العمل الذي كان قد بد أ في منحي إسلامي واضح ولكن طريق العنف كان سبيلاً اختاروه لم يكن ممكنا إبعادهم عنه، وضبطت بعض ا لكتابات المنسوبة لي مع هؤلاء الشباب ولكن الخط الواضح الذي كان كاتب هذه السطور قد اختطه لنفسه وهو البعد عن العنف واستخدام القوة حماه من أن يكون واحدا من المحشورين ضمن هذه القضايا.

٣٤ - قيادي جهادي من الجيل الثاني في التنظيم.

٣٥ - حاصل علي الدكتوراه في الجغرافيا وكان يسمي بأسامة جغرافيا لتمكنه من علم الجغرافيا، دخل التنظيم عن طريق مجموعة الشرقية التي كان يقودها علي فراج، وكان علي صلة بمجموعة الطلائع الفلسطينية التي كان يقودها فتحي الشقاقي وقت أن كان طالباً بطب الزقازيق.

٣٦ - محمد عبد الرحيم الشرقاوي هو أحد المؤسسين الأوائل لتنظيم الجهاد ضمن مجموعة أيمن الظواهري، تعرض لتعذيب مهول في التحقيقات عام ١٩٨١، حصل علي البراءة في قضية الجهاد الكبري، سافر لأفغانستان وأقام بباكستان بعد انتهاء الجهاد الأفغاني وتزوج بباكستانية وحصل علي علي الجنسية الباكستانية، وهو من أوائل من سلموا لمصر عام ١٩٩٦ ولا يزال معتقلا ولم يقدم لأي قضية وهو يصر علي العودة لباكستان حيث إن زوجته المصرية وزوجته الباكستانية وأولاده الصغار لا يزالون هناك.

٣٧ - راجع نص البيان علي موقع: http: / /www.alhayat.com /arab_news /nafrica_news /٠٥-٢٠٠٧/ Item-٢٠٠٧٠٥٠٥-٢٨afd٨d٥-a٨٠c-ed١٠-٢b١٠٠-story.html/ ede٨٨٢٧db٩ac

٣٨ - راجع عن عبد القادر عبد العزيز دراسة رائدة لكاتب هذه السطور في : ضياء رشوان (محرر) دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٣٥-٣٦٠

٣٩ - قيادي جهادي قاد تنظيم طلائع الفتح وانفصل عن التنظيم بعد خلاف حول طريق اتخاذ القرار فيه وتحميله المسئولية عن القبض علي أعدد كبيرة من التنظيم، تسلمته أجهزة الأمن المصرية من السويد وأعيدت محاكمته وحكم عليه ب١٥ عاماً بعد أن كان محكوما بالمؤبد، وهو أول لاجئ سياسي تسلمه دولة غربية لبلد في العالم الثالث.

٤٠ - حصلنا علي نص البيان من منتديات رسالة الأمة الجهادية وحاولنا الحصول علي العنوان فوجدناه عطل وهو منقول عن مركز الفجر للإعلام الذي يتحدث باسم القاعدة بتاريخ ١٠/٦/ ٢٠٠٧

٤١ - أول مرة تخرج بيانات باسم تنظيم القاعدة في مصر، ثم بعد ذلك في البيان الذي أصدره محمد خليل الحكايمة لنصرة حماس والأقصي حصلنا عليه من منتدي التجديد الإسلامي بتوقيع " المكتب الإعلامي – تنظيم القاعدة في أرض الكنانة".

◆ الفصل الرابع ◆

◆ المراجعات بين خبرة الجماعة الإسلامية وحالة جماعة الجهاد

منتصر الزيات (*)

* المحامي والكاتب المتخصص في شئون الحركات الإسلامية وأبرز المشاركين في ترويج مبادرة وقف العنف.

مقدمة

يلزم الباحث عند معرفة نقاط الارتباط والاستقلال بين مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف ومبادرة مجموعات الجهاد الإلمام بمواطن الاتفاق الفكري والتنظيمي بين كل من الجماعتين، ليخلص بعد ذلك إلى معرفة مدى تأثير مبادرة الجماعة الإسلامية في مبادرة جماعة الجهاد فكراً وأداءاً وانتشارا محليا وعالمياً. غير أنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية في هذا الخصوص دون الإشارة إلى العناصر المكونة لآلية اتخاذ القرار الخاص بالمبادرة لدى كلا الجماعتين. كما تجدر الإشارة أيضا لضرورة التعرض إلى حقيقة المراجعات في الفكر الإسلامي الحديث وما أحدثته هذه المراجعات على المستويين المحلى والعالمي.

وفى البداية ينبغي التأكيد على أن جماعة الإخوان المسلمين هي صاحبة المشروع الإسلامي الأسبق منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي والمتمثل في إقامة الخلافة الإسلامية، وهذا المشروع هو ذاته الذي تمحورت حوله كافة المشروعات الإسلامية التالية والتي انتهجت لإنجاح مشروعها – غالبا – منهج العنف المسلح بحسبان أنها رأت أنه الطريق الوحيد للتغيير في ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية القائمة آنذاك. لذلك لا يمكن إغفال مراجعات الإخوان عند الكلام عن الخبرات الناتجة عن المراجعات ومقارنة هذه المراجعات مع المراجعات الأخرى التي تلتها فيما بعد.

أولاً: مراجعات الإخوان المسلمين

(أ) المراجعات الاختيارية

تمثلت ذروة هذه المراجعات في كتاب "دعاة لا قضاة" المنسوب للمستشار حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة، وهذا الكتاب كان ردا على التيار التكفيري الذي أطل على الجماعة في سجن أبى زعبل وكان قطباه الشابان طه السماوي وشكري أحمد مصطفى، وإن لم يكونا عضوين بجماعة الإخوان، إلا أن أصل الفكرة كانا قد أخذاها عن عضو له وزنه بين الإخوان، ونوقش الرجل ورجع عن هذا الفكر على الملأ (ملأ السجن آنذاك). ولا ينكر إلا مكابر أن ما لاقاه الإخوان من تعذيب داخل السجون كان من أهم أسباب إنشاء أول خليه جهادية نتيجة ما تسرب من أخبار التعذيب الذي تعرض له الإخوان وغيرهم داخل السجون فى ذلك الوقت. وقبل أن نترك هذه النقطة تهمنا الإجابة عن السؤال الذي يتردد في ذهن كثير من المتابعين: لماذا انتهجت الجماعة الإسلامية منهج العنف رغم أن أعضاءها

لم يتعرضوا للتعذيب؟ وقد غفل هؤلاء – على ا لأرجح – عن حقيقة ألا وهى أن ما نشر من وقائع تعذيب الإخوان قد نال تعاطف هؤلاء الشباب وكان له أثره على فكرهم أكثر من أثر ما وقع من تعذيب على ذواتهم وهذه فكرة قائمة ومستمرة أبداً.

وكتب أعضاء الإخوان ممن لهم صلة بالعلم الشرعي أبحاثا عديدة في الرد على الفكر التكفيري لكن مطرقة التعذيب أفسدت بعض محاولات المراجعات، الأمر الذي أخرج الفكر التكفيري إلى الهواء الطلق بعد ذلك على النحو الذي شاهدناه في الساحات الفكرية والأمنية والقضائية. ويمكن أن نقرر هنا واقعا أن جماعة التكفير بقيادة شكري أحمد مصطفى ما تطرق إلى فكرها قتل الشيخ محمد حسين الذهبي (وزير الأوقاف الأسبق عام ١٩٧٧)، ومع أن هذا سوء تقدير إلا أن سوء التعامل مع الموقف من الجهات المختصة هو الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه(٢).

وقد نتج عن تلك المراجعات الاختيارية نتائج مهمة، أبرزها:

١ – كان لعملية المراجعات الاختيارية هذه أثرها الفعال في عدم انجراف أعضاء جماعة الإخوان وغيرهم من الإسلاميين المعتقلين معهم إلى تيار وظاهرة التكفير. غير أن الظاهرة السابقة لم تكن تمثل خطراً على أعضاء الإخوان لأسباب عدة أبرزها حداثة سن السماوي ومصطفى وعدم عضويتهما بجماعة الإخوان وقلة بضاعتهما في العلم الشرعي، إلا أن الخطر الذي شحذ همة الإخوان تمثل في الرسائل والكتابات الصادرة عن الأستاذ سيد قطب. وقد عولجت الآثار الناجمة عن هذه الكتابات بطريقتين أولاهما: توضيح بعض النقاط حمالة الأوجه في كلام الأستاذ وبيان أن ما صدر عنه إنما كان الإبداع الأدبى الذي قد يشتط عن أصول الفكرة ومقوماتها، وثانيهما: صدور توجيه تنظيمي يجعل هذه الكتابات في حكم المحظورات وهو يكاد يكون ساريا حتى الآن.

٢ – إن مراجعات الإخوان الاختيارية كانت صادرة عن أعلى مرجعية تنظيمية في الجماعة وهو المرشد العام، الأمر الذي أعطاها زخماً لازما في حينه ومستمراً حتى هذه اللحظة. ولا يعكر من صدق هذه المراجعات ونفاذها كونها خولفت فى بعض الدول ولنأخذ سوريا كمثال، حيث أنه بقراءة الأحداث قراءة منصفة ودون تربص فإن ما حدث فى سوريا عام ١٩٨٢ كان متحتم الحدوث، ولم يكن المحرك له هو الفكر بقدر كونه ردة فعل على الممارسات الباطشة بكافة قوى المعارضة. ويؤيد ذلك ما أكدناه من صدق ورسوخ مراجعات الإخوان بالإضافة إلى أنها صدرت إبان مرض المرشد واعتقال كافة أفراد أسرته، وهو لا يقوى على الحراك ومع ذلك كان ثابتا لا يتنازل ولا يساوم، ثم هو يصدر هذه المراجعات أنه منشؤها، مما كان له بالغ الأثر عند أتباعه وأنه من يوم صدورها حتى الآن لم يثبت ارتكاب أي عنصر إخواني أي خرق لهذه المراجعات.

(ب) المراجعات القسرية

تعددت معالجات الأمن لمعتقلي الإخوان في السجون المختلفة، واتخذت وسيلة تأييد الرئيس جمال عبد الناصر بداية خلخلة مواقف الإخوان باتخاذها ذريعة للإفراج عن المعتقلين. وقد بدأت هذه الفكرة، عندما تقدم ضباط الإخوان المسجونون بعرض استعدادهم للقتال في صفوف الجيش المصري عند الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وأخذت المباحث العامة من هذا العرض (قضية) لتأييد عبد الناصر، فرسمت وخططت لها، وأخذت تضغط بشدة على أسر الإخوان في داخل السجن وخارجه، تارة بالوعود المعسولة، وتارة أخرى بالتهديد، والاعتداء، والتجويع، والاعتقال،

والتعذيب. وهكذا عاشت الأسر في رعب، وخوف، وأفهمهم ضباط المباحث أنه لا إنقاذ لهم من هذه الحالة إلا بالرجوع إلى أبنائهم في السجون وإلزامهم بضرورة تأييد الرئيس. ولكن كثيراً من الإخوان رفضوا هذه الضغوط الهائلة في سبيل الإفراج عنهم، إلا أنه مع تكرار هذه الضغوط وعظمة المصيبة على الإخوان، اضطر بعضهم إلى مجاراة ضباط المباحث، وكتبوا تأييدهم، على الرغم منهم، وأما غالبية الإخوان، فقد صبروا ورابطوا في سبيل دعوتهم، وتحملوا صنوف الضغط في داخل السجون وخارجها، فما لانت لهم قناة، ولا ضعف لهم عزم، وظلوا ثابتين على موقفهم من نظام الحكم.

ومن الوسائل الأخرى التي أشار إليها محمد الصروى في كتابه "الإخوان المسلمون في سجون مصر" (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٦(ما عرف بغسيل المخ وأشار إليها بقوله: (تولى ضابط كبير اسمه عقيل مظهر مهمة الإشراف على برنامج غسيل المخ للإخوان، وصمم برنامجا لمحاضرات الإخوان في غسيل المخ لمناقشة كل القضايا الفكرية عند الإخوان واختار لها أساتذة من الجامعات وبعضاً من رجال الدين في مصر، ومن هؤلاء:

١) الشيخ محمد بن فتح الله بدران، أستاذ علم مقارنة الأديان بالأزهر الشريف.

٢) الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار، وذلك قبل أن يصير شيخاً للأزهر فلقد كان أستاذاً في الشريعة بالأزهر.

٣) الأستاذ الدكتور أحمد زكي شلبي، أستاذ التاريخ بكلية دار العلوم.

٤) الشيخ عبد اللطيف السبكي، عضو هيئة كبار العلماء.

٥) عبد المغني سعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ومحاضر اشتراكي.

٦) الدكتور محمد أحمد وصفي أستاذ بكلية الطب البيطري.

وأشار الصروى أن الموضوع لم يكن موضوع محاضرات فقط، وإنما برنامج متكامل العناصر، ومناخ متناسق مع الهدف من المحاضرات، وأورد أمثلة للدروس والمناقشات والحوارات التي كانت تجرى داخل السجن بين سجناء الإخوان والعلماء الذين يختارهم رجال المباحث العامة. وأورد نفس الأمر الأستاذ أحمد رائف في كتابه "البوابة السوداء" (دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٧٤) والذي ألقى الضوء على دور الرائد عبد العال سلومة في معتقل أبو زعبل طوال عام ١٩٦٥ وحتى أواخر ١٩٦٦ في ترويض المعتقلين الجدد، ونصبه مسرحا يقوم فيه صغار الإخوان ممن تم استقطابهم بمعرفته بتوجيه الشتائم والهتافات العدائية للإخوان، وترتيب محاضرات لبعض علماء الأزهر للمعتقلين تفند فكر الإخوان. وقد ذكر الشيخ محمد السويفى وهو أحد علماء الإخوان في أسيوط في حديث خاص معنا أن هذا المهرجان الساخر لم يزد أعضاء الإخوان إلا ثقة في قياداتهم الذين برزوا واستطاعوا أن يعلنوا المسكوت عنه وأن يزيلوا الغبار عن سيرة الإخوان حتى أن الأستاذ محمد قطب استطاع أن يعلن على هذا الملأ الذي يحضر ندوات الرأي رأيه صراحة في الحكومة ويعدد مثالبها وأنها غير إسلامية.

وقد أثبتت هذه التجربة أنه رغم استخدام السلطة لسياسة العصا والجزرة، إلا أن نتيجة هذه المراجعات رغم اشتراك عدد من علماء الأزهر فيها وسكوت عدد من علماء الإخوان وانصياع الجميع لما يجرى حولهم كانت عكسية ولم تجن منها السلطة ثمارا إلا الحنظل المتمثل في بذرة التكفير المتمثلة في

شكري أحمد مصطفى الذي جهر ومعه طه السماوي بكفر الحكومة وأتباعها وجها لوجه أمام حسن طلعت مدير المباحث وحكما بكفر جمال عبد الناصر وحسن طلعت نفسه.

ثانياً: مراجعات الجماعة الإسلامية

يجدر التنويه إلى أن مبادرة الجماعة الإسلامية لم تكن وليدة لحظتها، بل سبقتها بوادر وتوجهات. وقبل أن نسرد إرهاصات مبادرة الجماعة الإسلامية، سنطوف حول مسيرة هذه الجماعة بإيجاز من أجل التعرف على طبيعة تكوينها والمراحل التي مرت بها، لنصل بعد ذلك إلى تقييم المبادرة والحكم على مصداقيتها وهل كان بها ثمة شطط أم أنها متوافقة مع الطبيعة العضوية للجماعة الإسلامية.

ولا يخفى على كل مهتم بالحركة الإسلامية وتطورها في العصر الحديث أن الجماعة الإسلامية إنما نشأت في الجامعات المصرية كنشاط طلابي تابع لاتحادات طلاب الجامعات تحت مسمى الجماعة الدينية، اهتمت في بداية أمرها بإقامة الشعائر الإسلامية والدعوة إلى الأخلاق ونشر المبادئ الإسلامية، كل ذلك بغير اصطدام بأية سلطة حيث ظلت الجماعة وحتى زيارة السادات للقدس واستضافة شاه إيران متسقة مع المنظومة العامة للمجتمع. وحتى هذه اللحظة لم تكن الجماعة الإسلامية قد انتهجت "فقه الخروج" ومن ثم استخدام العنف إلا نادرا واضطراريا. واسمح لنفسي هنا أن أقرر باعتباري أحد أعضائها منذ وقت مبكر أنها لم تكن بعد قد تطرق لفكرها أمر استخدام السلاح لتغيير النظام الحاكم في الدولة. حقيق أن الجماعة تميزت بخطابها الثوري الذي مكنها من استقطاب أعدادا كبيرة داخل محافظات الصعيد بشكل رئيسي قبل انتقالها إلى العاصمة أو المنطقة المركزية ثم الوجه البحري، إلا أننا نستطيع القول بأن ثوريتها في الخطاب الدعوى كانت بادية للعيان لكنها كانت محدودة بتغيير اجتماعي داخل أسوار الجامعة وارتبطت تلك الثورية بمحاولات لفرض منطقها داخل المدينة الجامعية بأسيوط. ولكن بعد التقاء قادة الجماعة الإسلامية بالقيادي الجهادى محمد عبد السلام فرج إبان هروب بعضهم من وجه المطاردات الأمنية عام ١٩٨١، على النحو الموضح تفصيلا ببعض كتبنا[٣]، أقنع الأخير قيادة الجماعة الإسلامية بفكر الجهاد ونظرية الخروج على الحاكم وتغيير النظام بالقوة وكان هذا المنحنى الأهم عند الجماعة والذي أوصلها وأوصلنا معها إلى الأحداث التي أفرزت المبادرة محل البحث.

أ- إرهاصات المراجعات الخاصة بالجماعة الإسلامية

بدأت هذه الإرهاصات بمجرد انتهاء أحداث عام ١٩٨١ وفشل خطط تنظيم الجهاد للاستيلاء على السلطة ثم دخول قيادات وأعضاء التنظيم السجون واختلاطهم مع غيرهم من الإسلاميين الذين لا يرون رأيهم والذين يعارضونه مع اختلاف درجة الاختلاف بين الجذرية التي تصل إلى حد اختلاف التضاد الذي يستحيل معه الالتقاء، والآخرين الذين يرون أن هؤلاء الشباب مخلصين تنقصهم الخبرة والعلم. واستطاع كاتب هذه السطور أن يكون من الطليعة التي أعملت فكرها في هذا الاتجاه الأخير، وحاولت جاهدا أن أقنع كثيرا من إخواني إلى هذا الطريق وبح صوتي بالنداء نحو مراجعة فقهية وفكرية هادئة على النحو الذي تم بلورته أخيرا، مما جعل نبيل نعيم القيادي المعروف بجماعة الجهاد إلى وصفي بزرقاء اليمامة للحركة الإسلامية. ولكن صوتي لم يجد صدى ومع ذلك لم يتملكني اليأس بل واصلت طريقي فقد مكنت لأصحاب الرأي المعارض للعنف من إلقاء الدروس العلمية في السجن ودافعت عن حقهم في إسماع رأيهم والدعوة إليه خاصة الشيخ محمد الدبيسى وهو

من دعاة المدرسة السلفية. وقد قوبلت دعوتي له مع غيره من الإخوة السلفيين لإلقاء دروس علمية عقائدية وفقهية باعتراضات من بعض القيادات وقتها، إلا أنني استمررت على هذا النهج. ثم كانت من أهم هذه الإرهاصات مبادرة فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوى رحمه الله والذي كان ذا قبول لدى كافة الجهات، والتي لم يكتب لها النجاح بسبب المعالجات الصحفية الإستئصالية والتي كانت سببا في سنوات عجاف عاشتها مصر ما كان لها أن تراها لو كتب لهذه المبادرة النجاح. ثم كانت مبادرة خالد إبراهيم وهو قيادي الجماعة بأسوان حينما ناشد قادته وقف العمليات المسلحة من جانب واحد في أبريل ١٩٩٦ أثناء محاكمته في إحدى قضايا العنف الديني. وقد تلقف كاتب السطور هذه الخطوة وآزرها ووجه من ثم نداء لقادة الجماعات في الداخل والخارج بوقف العمليات المسلحة لمدة عام وأيضا لم يكتب لها النجاح لأمور تنظيمية. وقد قيل وقتها أن منتصر الزيات هو من وراء هذه المبادرة، ورغم رغبتي وحبي أن أكون بالفعل كذلك، إلا أن الحقيقة أن خالد إبراهيم هو من تحرك بالأمر ولست أعلم حتى اليوم هل بادر بها من تلقاء نفسه منطلقا من قناعا ته أم أنها كانت بإيعاز من شيوخ الجماعة وقتئذ؟ ولكن الذي أذكره أنني نصحت له وأيدته حينما طلب مشورتي، فهي ترجمة لقناعاتى الشخصية المنبثقة عن دراسة شرعية وقراءة واقعية.

وحقيق أنني تلقفت الخيط من خالد إبراهيم وبلورت ما دعي إليه في ندائي الذي وجهته لقيادات الجماعات الإسلامية في الداخل والخارج على مدى يومين عبر صحيفة الحياة اللندنية وبترتيب مع مراسلها في القاهرة السيد محمد صلاح. وهكذا لم أبخل أيضا بأي دور يطلب منى بعدها سواء في مبادرة الجماعة الإسلامية في يوليه ١٩٩٧ أو في مراجعات الجهاد الأخيرة. وقد أصاب خالد إبراهيم وهو قيادي بالجماعة الإسلامية بأسوان حينما ناشد قادته وقف العمليات المسلحة من جانب واحد حتى يقطع الطريق على قاطعي طريق الخير والوئام والسلام الذين ترتعد فرائصهم عند كل بادرة أمل للوفاق بين التيار الإسلامي والسلطة بحسبان أن ذلك يقلل فرص تأثيرهم ويحد من سلطاتهم بل وحضورهم في المشهد الجماهيري والنخبوى. وكان رأينا في حينه أنها دعوة خير لا يصح أن يقف في سبيلها حائل وأنها كما تصح للإمام والخليفة والحاكم والوزير تصح لمن هم مثل قيادة الجماعة الإسلامية، إذ أولئك مجمع على وجوب طاعتهم وهؤلاء مختلف في أمرهم، وأصابنا حينئذ رذاذ نحتسبه عند الله فقصدنا كان وقف شلال الدم المتدفق من أبناء الوطن.

إلى أن صدرت المبادرة الكبرى التي وقّع عليها قادة الجماعة بأكملهم، وهذه الأخيرة كتب لها النجاح لتوافر عوامله المتمثلة في:

١ - صدورها عن كامل قيادة الجماعة بما لهم من حضور في نفوس القواعد.

٢ - تولى الشيخ صلاح هاشم تفعيل هذه المبادرة على المستوى القاعدي والإعلامي. و نحن إذ نقرر في هذا المقام عن خبرة ودراسة ودراية أن دور صلاح هاشم كان من الأهمية بمكان في إنجاح هذه المبادرة:

(أ) كونه حرا طليقا غير خاضع تحت أية ضغوط تفقده الاستقلال والمصداقية.

(ب) وأن صلاح هاشم قيادي ممن تولوا تأسيس الجماعة الإسلامية في بداية سبعينات القرن الماضي، ولم يكن ممن التقوا بالمهندس محمد عبد السلام فرج الأمر الذي يحسب له في هذا الصدد أنه من المخلصين لمنهج الجماعة الأول الذي لم تكن من بين أد بياته عمليات العنف المسلح. كما أنه لم يشترك

في أي من الأحداث التي قامت بها الجماعة سواء في ثمانينيات القرن الماضي أو تسعينياته، بل عمل على منع كل من استطاع منعه من الاشتراك في الأحداث التي قامت بها الجماعة الإسلامية حينذاك.

ب – آلية المراجعات الفكرية والتنظيمية

من الناحية الفكرية صدرت مجلة غير دورية تحت عنوان المراجعات اشترك في تحريرها نخبة من المفكرين الإسلاميين والوطنيين كان في مقدمتهم ، إلى جانب صلاح هاشم وكاتب هذه السطور، الدكتور توفيق الشاوي والدكتور وحيد عبد المجيد والأستاذ ضياء رشوان والأستاذ ممدوح الشيخ، وكانت مهمة هذه المجلة هي التفعيل الإعلامي والمجتمعي لمبادرة وقف العنف الصادرة عن الجماعة الإسلامية. ولم نألو جهدا نحن وثلة مخلصة في سبيل العمل على إنجاح هذه المبادرات رغم التشكيكات التي أثيرت حولنا والتي وصلت إلى حد التحريض ضدنا في وقت كان السلاح في أيدي الشباب، حتى أن البعض من باب الشفقة علينا وصم عملنا هذا بالمخاطرة غير المحسوبة إلا أننا كنا نرى أن الجهاد لوقف نزيف الدماء لا يقل شأنا عن الجهاد لإقامة شرع الله، وعلم الله أننا استفرغنا وسعنا في ذلك. وقد كتب الأستاذ ممدوح إسماعيل كتابه "مبادرة الجماعة الإسلامية تكتيك أم استسلام" وعهد إلينا بتقديم كتابه فاغتنمناها فرصة، استصرخنا المجتمع المصري وقواه الفاعلة الاشتباك الايجابي مع مبادرة الجماعة الإسلامية اشتباكا فكريا جديا تقييما ودراسة حتى يتم تفعيل هذه المبادرة، ووجهنا ندائنا إلى الأحزاب وهيئات المجتمع المدني بإجراء حوار قومي حر يجعل من هذه المبادرة طرحا قومياً. كم سعيت وآخرين لإثبات فاعلية الفكر الإسلامي عن طريق الإعلان عن تأسيس سلسلة من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كحزب الشريعة وحزب الإصلاح. ثم لما أثمرت هذه المبادرة ثمارها وتم الإفراج عن بعض قيادات الجماعة الإسلامية، تم إصدار عدة كتيبات سطرت مراجعات الجماعة الإسلامية في كافة المسائل الفكرية التي سبق وأن تناولتها في أدبياتها وأبحاثها المنشورة والمخطوطة وكان للأسماء التي تصدرت هذه الكتب أثرها الفعال في انتشارها وإقناع منتسبى الجماعة بما حوته من فكر. وقد يلتبس لدى كثير من المتابعين ويتساءلون هل أقتنع أعضاء الجماعة الإسلامية بهذه المراجعات كونها صادرة عن هؤلاء الأشخاص أم لكونها الحق؟ والجواب بداهة الاقتناع نتج عن قناعة ونتيجة حوارات مضنية ولايمكن بحال إغفال دور المحاور وشخصيته ومدى ثقة المتلقي فيه في حدوث هذا الاقتناع.

والحقيقة أن ما حوته هذه الكتب من أطروحات وإن كانت غريبة على ذاكرة المتابع الحديث لفكر الجماعة الإسلامية، غير أنها لا تكون بنفس الأثر على من تابع الجماعة من نشأتها الأولى. فلو قدر لقيادة الجماعة الإسلامية أن تؤطر فكرها إبان نشأتها وحتى التقاء فرج، لم تكن لتخرج عن هذه الكتب، لذلك لا نبتعد عن الحقيقة إن قررنا أن ما سطر في كتب المراجعات الصادرة عن الجماعة الإسلامية إنما يمثل بدون شك فكرها الحقيقي وفكر قادتها.

أما على مستوى إدارة شيوخ الجماعة الإسلامية وقياداتها التاريخية لمبادرتهم، فقد تميزت بالاقتدار حسب تطورات الموقف. فللوهلة الأولى بدا ندائهم لوقف العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها الذي أطلقوه في الخامس من يوليو ١٩٩٧ حجرا قصد منه تحريك الماء الراكد وإعادة النظر في استراتيجية المواجهة، لكن قصر العبارة التي تضمنها البيان المقتضب لم تشي بأبعاد التحولات التي وقعت في قراءة الشيوخ للأحداث ومن ثم في طبيعة الوسائل والآليات التي اتبعوها طيلة ثلاثة عقود سبقت هذا الإعلان. كانت الخطوة الأولى ترمي إلى لفت انتباه الأطراف بالمهمة الجديدة التي

تبلورت في بيانهم الأول "نداء إلى الإخوة بوقف العمليات القتالية داخل مصر وخارجها ووقف الأعمال التحريضية داخل مصر وخارجها". وكان من الطبيعي أن يطلب أصحاب البيان من كاتب هذه السطور مهمة توثيقه لدى قيادات الجماعة وكوادرها خارج مصر أو وسط الزراعات والجبال والكهوف داخلها وقصد من التوثيق أيضا قطع الطريق مبكرا على تلمس أسباب الإكراه أو ظروف السجن، كما طلب منه أيضا مهمة التوثيق لدى مؤسسات المجتمع المختلفة. كما طلب أصحاب البيان الذي تحول سريعاً إلى مبادرة شاملة لوقف العمليات المسلحة من كاتب هذه السطور مهمة نقل الرسائل بينهم وبين إخوانهم خارج مصر وأيضا بينهم وبين المؤسسة الأمنية التي كانت تراقب الموضوع عن كثب وبمنتهى الحذر.

وكانت العقبة التي تصدرت أولى مهام إدارة الحوار بينهم وبين إخوانهم في الخارج هي من جهة صعوبة نقل رسالة مخطوطة تحمل أبعاد المبادرة والتي اشترط القيادي رفاعي أحمد طه، الذي كان يشغل في ذلك الوقت موقع رئيس مجلس شورى الجماعة، تسلمها من كاتب هذه السطور لتحقيق الاطمئنان لديه من باب "بلى ولكن ليطمئن قلبي". ومن جهة ثانية لم تكن أجهزة الأمن في حالة تسمح بتمرير مثل هذه الرسائل وهى التي كانت مفاجئة مما حدث ولديها حذر في التواصل مع مبادرة من طرف واحد لم تتضمن قواعد للحوار أو التفاوض على النحو الذي حملته وساطة العلماء إلى وزير الداخلية الأسبق محمد عبد الحليم موسى عام ١٩٩٣. أيضا لم يشأ شيوخ الجماعة وقادتها التاريخيين داخل سجن طره التوسع في مضمون ما يرمون إليه تحسبا لعدم القفز من مرحلة إلى أختها. واستمرت عملية نقل الرسائل الشفهية من قادة الجماعة عبر كاتب هذه السطور، وفى مرحلة لاحقة معه المهندس صلاح هاشم، إلى إخوانهم في الخارج مصحوبة بأمارات تدل على صدق نسبتها إليهم. وبعد وقوع حادث الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧ بعد أربعة شهور فقط من إطلاق المبادرة كتب قادة الجماعة رسائل خطية ممهورة بتوقيعات بعضهم أبرزهم الأستاذ كرم زهدي والمهندس عاصم عبد الماجد حملناها إلى قادة الجماعة بالخارج وأبرزهم الشيخ رفاعي طه والمهندس مصطفى حمزة والشيخ محمد شوقي الإسلامبولي والدكتور أسامة رشدي، وكنا نحمل بصورة يومية تقريبا رسائل من وإلى شيوخ الجماعة في سجن طره وقادة الخارج، وقد حدد لنا قادة الجماعة في طره عناصر إدارة الحوار حسبما تقتضيه الضرورة سواء مع الإخوة في الخارج أو عبر وسائل الإعلام.

ولقد أحسن شيوخ الجماعة وقادتها التاريخيين في سجن طره إدارة أزمة حادث معبد حتشبسوت بالأقصر واستيعاب آثاره الضارة بالمبادرة خاصة مع تصريحات الشيخ رفاعي طه التي تبنت الحادث. وفى هذا الظرف أمكن التوصل لمساحة مناسبة من التوافق بين هؤلاء القادة وكل من المشايخ محمد الإسلامبولي وأسامة رشدي الذي تصدى بوضوح لتصريحات طه ونفيها باسم الجماعة الإسلامية، حيث أصدر بيانا نفى فيه صلة الجماعة الإسلامية بالحادث وأدانه ونفى علم طه أصلا بأي خلفيات تنظيمية حول الحادث جاء فيه: "تدعوني أمانة الكلمة وشجاعة الرأي لأعلن عميق أسفي وحزني لما وقع في الأقصر وسقوط هذا العدد الضخم من الضحايا الأبرياء. ومهما كانت الدوافع فإنه لا يوجد مبرر يدعو لهذا القتل العشوائي الذي يعد سابقة لا مثيل لها ويتناقض تماما مع الأدبيات الشرعية والسياسية للجماعة الإسلامية". وانتهت الأزمة بقبول استقالة كل من رفاعي طه ومحمد الإسلامبولي وأسامة رشدي من عضوية مجلس شورى الجماعة بالخارج، وفتحت هذه الاستقالة الطريق أمام تفاهم أصحاب المبادرة بزعيم الجناح العسكري مصطفى حمزة وانصياعه لآراء إخوانه والتزامه بتعليماتهم، ومن ثم توليته رئيسا لمجلس شورى الجماعة بالخارج بدلا من المستقيل رفاعي طه. والحقيقة جاءت

معالجة الشيوخ السجناء على قدر كبير من الجدية والمسئولية والحرص على المضي قدما فى طريق المراجعات الفكرية والحركية، ويكفى أن نشير هنا إلى نتيجة ومحصلة جهودهم في قرار أصدره مجلس شورى التنظيم بالخارج في الثامن من شهر ديسمبر ١٩٩٧ بوقف كل العمليات التي تستهدف السياح الأجانب.

وحينما تم الإعلان عن تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد الصليبيين واليهود في فبراير ١٩٩٨ والتي كانت إيذانا باندماج الدكتور أيمن الظواهري وبعض الجماعات الجهادية في باكستان وكشمير وبنجلاديش مع القاعدة وشيخها الأبرز أسامة بن لادن، ولوحظ أن الوثيقة المنشورة حملت توقيع زعيم الجماعة الإسلامية ورئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت رفاعي طه، كتب شيوخ الجماعة في طره رسالة خطية شديدة اللهجة منهم حملت اعتراضا واضحا على انضمام الجماعة الإسلامية بمصر إلى هذه الجبهة والأسس التي قامت عليها، وقمت بتسليمها لرفاعي طه عبر البريد الاليكتروني على النحو الذي كانت تتم به عملية نقل الرسائل وقتها إليه بنقل المضمون في محادثات هاتفية ثم بنسخها عبر جهاز نسخ الرسائل (الاسكنر). وكانت لهجة الشيخ كرم زهدي في الرسالة قوية وحاسمة، مما دفع طه في نهاية يوليو ١٩٩٨ إلى الإعلان عبر موقع "المرابطون" الناطق باسم الجماعة على شبكة الانترنت توضيحا على صفحتها الأولى مفاده نفى الانضمام إلى جبهة بن لادن وكان هذا الموقف نقطة إيجابية دعمت فرص شيوخ الجماعة وقدرتهم على السيطرة على مقاليد الأمور داخل تنظيمهم ومن ثم القدرة على دفع المراجعات الفكرية في أوساطها.

وأخيرا جاء قرار مجلس شورى الجماعة الاستجابة للمبادرة ووقف كل العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها في مارس ١٩٩٩، ليؤكد لكثير من الباحثين قدرة شيوخ الجماعة على الإمساك بخيوط كثيرة بأيديهم، وأن مكانتهم في نفوس إخوانهم وكوادرهم لم تزل تنتج كثيرا من المواقف الحاسمة والقدرة على تغيير دفة العمل داخلها أيضا. وبعد تمكن شيوخ الجماعة من استيعاب كل المؤثرات التي كانت تهدد المبادرة من جهة بعض رموز الجماعة خارج مصر، وعندما بات من الضرورة بمكان نشر المراجعات الفكرية والمنهج الجديد بين أعضاء الجماعة المنتشرين داخل السجون، سارع الشيوخ إلى عرض رغبتهم في تحقيق الاتصال مع أبنائهم وعناصر الجماعة داخل السجون المختلفة، وهو ما ساعد على تنظيم ندوات تنقل خلالها قادة الجماعة بين السجون المختلفة أداروا خلالها حوارات طويلة مع قواعد الجماعة وثّق بعضها الكاتب الكبير مكرم محمد أحمد وحققت نجاحات واسعة النطاق اختتمت بإصدار سلسلة تصحيح المفاهيم.

ج – مراحل مبادرة ومراجعات الجماعة الإسلامية

مرت المبادرة منذ إعلانها وحتى اليوم باثني عشر مرحلة، الأولى لم تتجاوز أكثر من شهر، إلا أن نجاحها كان من أسباب الاستمرار في دعمها، فعلى رغم إشاعة أننا توصلنا إلى المبادرة بعد إكراه من الأمن فقد صمم مطلقوها ونحن معهم على الاستمرار فيها. وفي المرحلة الثانية، نجحنا في الحصول على مباركة القيادات الموجودة خارج السجون وتأكيدهم على أن المبادرة لم تأت تحت ضغوط أمنية، فأجريت اتصالات مع الشيخ رفاعي طه وهو المسئول الأول عن الجماعة في الخارج وبدأنا نقاشاً حول المسألة في ظل ترقب من جانب الدولة. وجاءت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة البيانات الداعمة لها من قيادة الجماعة التي توالت واتسمت بالذكاء البالغ، فأبدى أولها رأيه فيما يتعلق بقانون صدر آنذاك عن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، وجاء موقف الجماعة وقتها متفقاً

مع رؤى اليسار، وأعقب ذلك بيان يشجب كل ما يهدد الوحدة الوطنية والاعتداء على الشركاء في الوطن. المرحلة الرابعة، هي مرحلة التحاور مع قيادات الداخل، وقد لحق بي في تلك المرحلة صلاح هاشم الذي كان خارج السجن وناقشنا القضايا الرئيسة كافة، لكن قضية وقف العنف جاءت في المقدمة وقطعنا شوطاً كبيراً في الاتصالات بين الداخل والخارج والقيادات الميدانية، وهو ما يصل بنا إلى المرحلة الخامسة التي تمثلت في الرسائل الخطية، فلم يعد كافياً أن يقال إن فلاناً قال كذا أو أيد كذا، فكان من الضروري أن تنقل الرسائل خطياً للتأكد منها، وفي تلك المرحلة واصلنا الاتصالات مع رئيس مجلس شورى الجماعة رفاعي أحمد طه، ورئيس الجناح العسكري مصطفى حمزة وأحد القادة التاريخيين وهو محمد شوقي الإسلامبولي، والناطق الإعلامي باسم مجلس شورى الجماعة أسامة رشدي، وتداولنا الرأي وكانت الضغوط تزايدت مع تأزم وضع أسر المعتقلين وظروفهم الصعبة.

وجاءت المرحلة السادسة وهي مرحلة الدعم من الخارج من خلال القيادي إبراهيم علام الذي نشر بياناً عن طريق جريدة الحياة حمل عنوان "لماذا المبادرة" وكان أقوى البيانات الداعمة في ظل هجمة شرسة في الداخل من اليسار والقوى الإسلامية الأخرى. لكن المبادرة شهدت أكبر انتكاسة لها في مرحلتها السابعة عندما استهدفت مجموعة من القيادات الميدانية للجماعة الإسلامية السائحين في معبد حتشبسوت غرب مدينة الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧، وكان المقصود من تلك العملية قطع الطريق على المبادرة خصوصاً مع تبني رفاعي طه لها، فكانت أكبر صدمة لي على الإطلاق. عندها قام أسامة رشدي بمحاولة احتواء سريعة وأصدر بياناً نفى فيه صلة الجماعة بالعملية، وهنا بدأت الخلافات تدب بين القيادات في الخارج، ما أدى إلى استقالة كل من رفاعي طه وأسامة رشدي ومحمد شوقي الإسلامبولي. وكان رد فعلي هو أنني قمت بتجميد كل التحركات داخلياً وخارجياً واشترطت صدور قرار نهائي يعلن وقف العمليات العسكرية، وظلت الاتصالات مستمرة مع رفاعي طه الذي بدأ يظهر تجاوباً مع المبادرة لكنه تحدث عن الثمن المقابل لها، فقلت له إنها استراتيجية جديدة لنعيد التفكير، واقتبست إحدى كلمات الأخ كرم زهدي: "القتال وسيلة تعبر عن هدف، فإذا ثبت فشل الوسيلة تعين العدول عنها واللجوء إلى غيرها". وفي ذلك الوقت تم تعيين مصطفى حمزة رئيساً لمجلس شورى الجماعة وهو ما أثار قلقاً بالغاً لدى السلطة، خصوصاً لدوره الكبير في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، واعتبرت السلطة خطوة تعيين حمزة هدماً لما سبقها من خطوات، لكنه أثبت أنه جندي قوي في السلم والحرب، فبدأ تنفيذ استراتيجية جديدة تتمثل في تغيير المضامين الموجودة على موقع "المرابطون" الخاص بالجماعة على الانترنت لتتغير من فقه المواجهة إلى الطريقة الوسطية.

ولتبدأ المرحلة التاسعة بعد ذلك وهي مرحلة استئناف المفاوضات وإعادة الترويج للمبادرة مرة أخرى، لكنها سرعان ما أصيبت بانتكاسة جديدة تمثلت في إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" تحت قيادة أسامة بن لادن في فبراير ١٩٩٨ وشهدت وقوف رفاعي طه إلى جوار بن لادن وأيمن الظواهري وتوقيعه على وثيقة انضمام الجماعة الإسلامية للقاعدة. لكن كرم زهدي أرسل رسالة شديدة اللهجة إلى طه، تساءل فيها عن كيفية الاندماج في تلك الجبهة على رغم الخلافات الموجودة، وهو ما أدى برفاعي طه إلى التوضيح بأن البيان الذي وقعه كان لشجب "العدوان الأمريكي على العراق" ثم اختفى تماماً عن الصورة ليحتل مصطفى حمزة الصدارة ويتولى قيادة الدفة. بعد ذلك، وبالتحديد في مارس عام ١٩٩٩ صدر قرار مجلس شورى الجماعة بالإجماع بالموافقة على المبادرة، وهو

ما بدأت به المرحلة العاشرة، وهي أهم المراحل على الإطلاق إذ بدأت عملية المراجعة بصدور كتب عدة تتضمن تصحيح المفاهيم والإعلان عن عقد اجتماعي جديد تؤكد فيه الجماعة نبذها للعنف، وللأسف فقد تجاهلت النخب المصرية المراجعات بل وشككت فيها ولم تشارك في الحوار حولها واقتصر الأمر على مناسبتين، الأولى في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والثانية بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وحتى عام ٢٠٠٠ كانت وزارة الداخلية تراقب الوضع وتسهل اللقاء مع قيادات الجماعة داخل السجون، لكن مع عام ٢٠٠١ وبالتحديد مع تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، بدأت المرحلة الحادية عشرة، إذ أدركت السلطات آنذاك أن المبادرة جادة بالفعل خصوصا مع الهدوء الذي شهدته البلاد في ظل أحداث عنف تجتاح العالم، وبدأت القيادتان الأمنية والسياسية تدركان أهمية المراجعات لتبدأ المرحلة الثانية عشرة، وهي بدء التعامل مع المراجعات، فأطلقت سراح عضو مجلس شورى الجماعة حمدي عبدالرحمن في عام ٢٠٠٢، وعقد اللقاء الشهير الذي جمع مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة "المصور" آنذاك، بقيادات الجماعة، لتتوالى الأحداث من خلال إطلاق قياديين بارزين في الجماعة أبرزهم زعيمها كرم زهدي ومعه ألف من قيادات الصف الثاني في العام ٢٠٠٣.

د – آثار مراجعات الجماعة الإسلامية في الداخل والخارج

نجحت مراجعات الجماعة الإسلامية لكونها متوافقة مع طبيعة نشأة الجماعة الأولى وأيضا حسن التوفيق فيمن قاموا على المراجعات بداية ونهاية، وقد أدت إلى عديد من الآثار على المستوى المحلي وأخرى على المستوى الدولي.

على المستوى المحلي

١ – مثلت هذه المراجعات مخرجا حسنا للجماعة الإسلامية استطاعت أن تصحح مسارها، وعندما تم التفاعل مع هذه المراجعات كانت الثمرة الأولى هي الإفراج عن آلاف المعتقلين من أبنائها أو المتعاطفين معها وتصفية مواقفهم تباعا حتى إغلاق ملف المعتقلين نهائيا عام ٢٠٠٧.

٢ – مثلت المراجعات انتصارا للخط السلفي الذي يرفض الصدام المسلح.

٣ – أعطت بارقة أمل لمن رفضوا التعاطي مع هذه المراجعات أو المبادرة أساسا مثل جماعة الجهاد أو المجموعات الجهادية المختلفة الأخرى.

على المستوى الدولي

تم ترجمة كتب المراجعات إلى عدة لغات أهمها اللغة الإندونيسية وتم تدارسها بين أعضاء الجماعات الإسلامية المختلفة هناك، كما أن الجماعات الجهادية بالسجون الليبية استفادت منها وعملت على توفيق أوضاعها مع النظام الليبي وعاد كثير من رجالات الحركة الجهادية الليبية المغيبون في المنفى خلال عام ٢٠٠٧. كذلك فقد أعيد طبع كتب المراجعات في المملكة العربية السعودية للاستفادة منها في مراجعات الجهاديين والسلفيين الجهاديين هناك. ولا شك أن تلك الاستفادة شملت العديد من البلاد الإسلامية وكادت مراجعات الجماعة الإسلامية أن تكون متطابقة مع المراجعات المنشورة لبعض الجهاديين في مختلف البلدان.

ثالثاً: مبادرة ومراجعات الجهاد

لا بد أن الباحثين سوف يقفون طويلا أمام مبادرة ومراجعات جماعة الجهاد، فالجهاد حركة فكرية مناهضة لنظم الحكم لا تقر لها بمشروعية على امتداد العقود الأربعة الماضية على الأقل، وتتحدد أهدافها عند مرحلة الإطاحة بتلك الأنظمة وتولية حكومة إسلامية بديلة. و كما أسلفنا فإن نشأة الجماعة ونوعية أعضائها تعد عنصرا مهما من عناصر المراجعة يكمن فيهما نجاح المبادرة من عدمه، فإننا نعرض نشأة مجموعات الجهاد ونوعية أعضائها بما يناسب مجال البحث.

فقد نشأت مجموعات الجهاد في ستينيات القرن الماضي كنتاج للظروف التي مرت بها الحركة الإسلامية آنئذ، وكان سوادهم – المعتقلين والمعذبين – الأعظم من الإخوان المسلمين. إلا أن هذا لا يمنع من أن السلطات في ذلك الوقت تغولت على حريات وحرمات كل العاملين للإسلام تحت أي مسمى ودون النظر لنوعية النشاط بدءا بالإخوان وانتهاء بالتبليغ مرورا بالجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية تجميدا أو حلا أو اعتقال(٤). وغير خاف أن أول هذه المجموعات نشوءا وتأصيلا وحركيا هي جماعة الجهاد التي قام عليها منذ نشأتها في ستينيات القرن الماضي إلى إعادتها مرة أخرى في تسعينياته أيمن الظواهري وعصام القمري وسيد إمام عبد العزيز. ونستطيع أن نجمل فكر هذه المجموعات في أنها آمنت أن الطريق الوحيد للتغيير هو القوة المسلحة مع تباين في النظريات من حيث كنه هذه قوة عسكرية خالصة أو عسكرية مختلطة بمدنيين على غرار الثورة الشعبية في إيران عام ١٩٧٩. أما من حيث الأشخاص، فكون مجموعات الجهاد من حيث عملها ونشاطها تعتمد العمل السري المبالغ فيه أحيانا والمنفتح قليلا أحيانا أخرى، فقد كانت هناك حتمية للتدقيق في اختيار المنضمين للمجموعة مما جعل مجموعات الجهاد أشبه بالمجموعات النخبوية، فالجهاد تنظيم نخبوى عسكري أو شبه عسكري يفضل تجنيد واستقطاب العسكريين أو المدنيين القابلين للعمل العسكري ابتداء.

١ ـ تطور مبادرات ومراجعات الجهاد

كما كان لمبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعاتها إرهاصات، وكما كان لمبادرة الجماعة الإسلامية ومراجعاتها إرهاصات كما أسلفنا، فكذلك لم تخل أيضا مبادرة الجهاد ومراجعاته من إرهاصات تمثلت أولها في مبادرة حسن الهلاوى وهو أحد الذين اتهموا في قضية الفنية العسكرية وكان وقتئذ طالباً بالثانوية الأزهرية تمكن من الهرب أثناء تأديته للامتحان وغادر البلاد وأقام لفترة بالأردن ثم استطاع دخول السعودية وظل هاربا حتى تم ترحيله منها واعتقاله بسجن استقبال طره ومنه أطلق مبادرته لوقف العنف والتي كانت موجهة إلى كافة أبناء الحركة الجهادية دون تميز وعاونه فيها عبد الناصر دره أصغر المتهمين في قضية اغتيال السادات. وقد استجاب عدد محدود لهذه المبادرة عزلوا في زنزانات مخصصة لهم بسجن استقبال طره نقلوا بعدها لسجن المزرعة وبعد التأكد من صدق توبتهم تم الإفراج عنهم تباعا. غير أن مما أفشل مبادرة الهلاوى ولم يساعد في نجاحها التسمية التي أطلقت عليها آنذاك بـ"التوبة"، فضلا عن احتقان المناخ آنذاك وعدم توفر الثقة فيها مع استمرار الصراع وتبادل الاقتتال بين فصائل جهادية والمؤسسة الأمنية. ومع إطلاق مبادرة الجماعة الإسلامية في يوليو ١٩٩٧ كان أحد أبرز الموقعين عليها عبود الزمر، الذي على الرغم من تقديمه باعتباره عضوا بمجلس شورى الجماعة الإسلامية، فإن تأثيره الأدبي على فريق من مجموعات الجهاديين لا تخطئه العين، أبرزهم مجموعة مجدي سالم الذي رغم انضمامه لجماعة الجهاد بقى على ولائه للزمر. والحقيقة أن نضج الزمر بدأ مبكرا من

سنوات السجون والمعتقلات عندما أرسل من داخل محبسه في غضون عام ١٩٨٦ تقريبا رؤية لتكوين جبهة إسلامية موحدة تعمل علي نشر الإسلام بالطرق والوسائل السلمية تتواصل خلالها الحركات الإسلامية قاطبة مع بعضها البعض، وحملت رسالته لكل من طلب توصيلها إليهم غير أن الناس أعرضوا، وسعي للصلح بين رفاقه المتشاكسين ولم يفلح. وعندما نبتت فكرة مبادرة وقف العنف كان الرجل من أوائل الذين حققوا لها دفعة معنوية هائلة بموافقته عليها ومشاركته في إطلاقها، فلا شك أن وجوده ضمن من أطلقوها سبب لها زواجا وقبولا لأنه الأكثر قبولا ومعرفة لدي الناس خاصتهم وعامتهم. وأشهد أن الرجل كان ينفق من دخله الخاص ويبيع من أرضه لينفق سواء داخل السجن علي إخوانه أو علي ضرورات المبادرة، وساهم في صياغة أول كتب سلسلة تصحيح المفاهيم، وتوالت تصريحات وتسريبات صحفية عن دور الرجل في الاتجاه الصحيح لحركة المراجعات الفكرية. كما أسهمت مبادرة الجماعة الإسلامية في حذو بعض قيادات الجهاد حذوها مثل أنور عكاشة ونبيل المغربي وأحمد يوسف الذين أعلنوا تأييدهم وانضمامهم بكل قوة إلى مبادرة الجماعة الإسلامية، إلا أن التفاعل الأمني لم يتناول إلا منتسبي الجماعة الإسلامية ولم يعر الآخرين اهتماما يذكر.

كذلك، أطلق الشيخ نبيل نعيم عبد الفتاح – وهو قيادي بارز ارتبط منذ أوائل السبعينات ارتباطا وثيقا بضابط المدرعات المعروف عصام القمري وبالدكتور أيمن الظواهري ومجموعة المعادى القديمة – مبادرة لتحقيق مراجعات فكرية وفقهية باسم جماعة الجهاد التي تولى هو قيادتها بمصر بإسناد من الدكتور أيمن الظواهري عام ١٩٨٩، وشاركه قيادتها آنذاك المحامى ثروت صلاح شحاتة المطلوب حاليا على القوائم الأمريكية، والمحامى عادل عبد المجيد الموقوف حاليا في بريطانيا على ذمة طلب تسليمه للولايات المتحدة الأمريكية، وعصام عبد الجيد الذي أفرج عنه مؤخرا بعد.نشر وثيقة ترشيد مراجعات الجهاد. وكان نعيم قد أثبت تواجدا في أوساط فصائل الجهاد المختلفة بعد اغتيال السادات لثباته أثناء التحقيقات وعدم تأثره بالضغوط الأمر الذي تشهد به مواقف كثيرة داخل السجون سواء إبان اعتقاله في قضية الجهاد الكبرى ولمدة سبع سنوات من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ أو اعتقاله الأخير الذي استمر من أغسطس ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة. غير أن هذه المبادرة كانت تفتقد إلى الإجماع على خلفيات شخصية قديمة تتمثل في اعتراض نبيل على انضمام بعض المجموعات إلى جماعة الجهاد التي أسسها الظواهري في بيشاور وتولى قيادتها داخل مصر نعيم، إلا أن الظواهري تجاوز رأى نعيم وقبل انضمام هذه المجموعات. ومن جهة أخرى أعاقت اعتراضات قيادات جهادية بارزة على تولى نعيم أمر هذه المبادرة مثل مجدي سالم وأحمد سلامة مبروك وصالح جاهين وآخرين تحقق الإجماع خلف هذه المبادرة. وكانت أبرز ملامح مبادرة نعيم التوافق على عدم استعمال السلاح كوسيلة للتغيير أو تحقيق أهداف للمشروع الإسلامي وإحالة ملف نظرية الخروج على الحكام المبدلين لشرع الله إلى العلماء الثقات سواء في المؤسسة الدينية الرسمية أو غيرها من المجامع الفقهية المعتمدة ليقولوا رأيهم فيها والتزام الشباب بآراء العلماء في هذه المسألة، والامتناع عن تكفير أحد من أهل القبلة. وبقيت تلك المبادرة لا تراوح مكانها حتى ظهر فقيه الجهاديين الأبرز سيد إمام عبد العزيز الشريف بعد احتجاب طويل عقب القبض عليه في اليمن عام ٢٠٠١ وظهوره في سجن طره عام ٢٠٠٦ ليحمل لواء مبادرة جديدة.

كان تداخل الدكتور سيد إمام الشريف في صياغة مراجعات الجهاد أهم مراحل تلك المبادرة في طورها النهائي. فالرجل من أهم القيادات التاريخية للحركة الجهادية المصرية منذ نشأتها عام ١٩٨١، واتهم في قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١، وكان قد تمكن من مغادرة مصر بعد اغتيال السادات وصدر الحكم ببراءته عام ١٩٨٤. وبعد محطات عربية وصل إلى بيشاور بباكستان والتقى بالدكتور

أيمن الظواهري وأسس معه من جديد جماعة الجهاد بمصر في عام ١٩٨٩ وكتب حينها كتابه الأشهر "العمدة في إعداد العدة" الذي اعتبر دستور جماعات الجهاد في مصر والعالم العربي واتخذته القاعدة بعد ذلك مرجعا فقهيا اعتمدت عليه في العمليات التي تم تنفيذها في مختلف أنحاء العالم. وعرف سيد إمام عبد العزيز بعدة أسماء حركية أهمها الدكتور فضل وهو الاسم الذي تولى من خلاله إمارة جماعة الجهاد في بيشاور بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، وعبد القادر عبد العزيز هو الاسم الذي وقع به على المراجع الفقهية لجماعة الجهاد وتولى من خلاله رئاسة اللجنة الشرعية للجماعة الجهاد وقدم به كتابيه: "العمدة في إعداد العدة" و"الجامع في طلب العلم الشريف" وعدة رسائل تناولتها عناصر الجهاد في مصر أهمها "بطلان ولاية الضرير" و "الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعاة" وغيرها. غير أن الأثر الأهم في تبنى الدكتور سيد إمام لمبادرة الجهاد تحقيقه الطمأنينة والثقة لدى كثيرين داخل مجموعات الجهاد المختلفة في السجون المصرية وخارجها نظرا لكونه المؤهل بحسب إمكانياته العلمية لتأصيل المراجعات من الناحية الشرعية والفقهية لجماعة الجهاد، وإزالته التباسات وقع فيها أعضاء الجهاد في فهم كتبه المشار إليها. وأصدر سيد إمام بيانا في ٥ مايو ٢٠٠٧ كلفنا تلاوته وإرساله إلى وسائل الإعلام المختلفة مهد خلاله لوثيقته التي عكف على كتابتها وعنونها "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم"، الأمر الذي وجد قبولاً لدى قطاعا عريضا من أعضاء الجهاد ومجموعاته المختلفة، وأقرت غالبية مجموعات الجهاد تلك الوثيقة والمراجعات الفكرية. وتم التعاطي مع المبادرة أمنيا، حيث تم الإفراج عن أعداد كبيرة من أعضاء الجهاد منهم قياديون بارزون مثل صالح جاهين وعباس شنن ومحمد أبو الحديد وهشام أباظة وشريف هزاع ومعوض عبد الله ورزق السيد وغيرهم. وبقيت تحفظات أبداها قادة آخرون محسوبون على فصائل جهادية أبرزهم المهندس محمد الظواهري نائب رئيس مجلس الشورى لجماعة الجهاد قبل انفراط عقدها، وأيضا مجدي سالم وأحمد سلامة مبروك من داخل السجون المصرية، غير أنه لم يتسن الوقوف على منطلقات الرفض لتلك الوثيقة أو لمبدأ المراجعات. غير أن أبرز تلك الاعتراضات أبداها الدكتور هاني السباعي مدير مركز المقريزي للدراسات والمقيم في العاصمة البريطانية لندن والذي كان أهم ما ارتكز عليه نقده لها هو بطلانها لكونها صادرة عن أسير وأن ثمة ضغوط ووعود ساهمت في كتابتها وصدورها.

٢ـ آثار مراجعات الجهاد في الخارج

إذا كانت جماعة الجهاد قد أوقفت عملياتها القتالية داخل مصر منذ عام ١٩٩٥ للعجز وعدم القدرة، فإن وثيقة سيد إمام تعمد إلى تكريس الوقف منهجيا باعتباره غير جائز شرعا. وإذا كان الأقرب للتصور عدم إمكانية تجاوب قيادات القاعدة مع وثيقة صديقهم القديم، فإن إمكانية تأثيرها في جسم القاعدة وامتداداتها الإقليمية أكثر تصورا وقبولا باعتبار أن الذين ينفذون خطط القاعدة وأهدافها في السنوات الأخيرة ممن لا ينتمون إليها حركيا بحسب الأصل، وإنما يتأثرون بخطها العام من واقع خطابها الإعلامي المستند لحالة التوتر الناشبة في المنطقة نتيجة اختلالات موازين العدل في تعامل الإدارة الأمريكية مع قضية فلسطين بما لها من أهمية لدى المسلمين في كل مكان وتوفيرها غطاءً سياسيا للكيان الصهيوني في ارتكاب جرائمه على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأيضا نتيجة مشاعر الغضب من احتلال العراق وأفغانستان، واستناد عديد من هؤلاء الشباب في تلك العلميات والتفجيرات على كتب سيد إمام القديمة. من هنا فلا شك أن نشر الوثيقة سيحدث خللا لدى هذه القطاعات الشابة الناشئة خاصة مع تفاعل الوثيقة بعد نشرها وحالة الجدل التي أحدثتها ولم تزل تحدثها مع الوقت.

رابعاً: خبرة ودروس المراجعات

لا نستطيع القول بأن القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية تأخرت في خطوة المراجعة واتخاذ مواقف تحسم نزيف الدم بين المصريين، فقد كانت تجربة الوساطة التي طرحها أصحاب الفضيلة متولي الشعراوى ومحمد الغزالي ناظرة في رغبة هؤلاء القادة ولوج سبيل السلم والاعتدال والمصالحة والعودة إلى الأصل الذي انطلقت من خلاله مسيرة الجماعة، فقد قبلت الوساطة بعبارات رقيقة وأبدت مرونة كافية لإثبات حسن النوايا، غير أن افتقار هؤلاء القادة لخبرة المراجعات ربما سمح لتيار يساري باغتيال المحاولة بتكثيف إعلامي أسقط على التجربة بأنها تنال من هيبة الدولة٥. وكانت مبادرة شهر يوليو ١٩٩٧ نقطة حاسمة في خيارات قادة الجماعة وتوحد إرادتهم تجاه وقف العمليات القتالية داخل مصر وخارجها اكتملت معها خريطة النضج داخل منظومتهم الشرعية والسياسية. وكانت مواقف جماعة الجهاد ين من مبادرة الجماعة الإسلامية عاكسة لعدم توفر تلك الخبرة أيضا فى أروقة الجهاد، ولعل ما صرح به أيمن الظواهري حينذاك عندما سئل من وكالة الأنباء الفرنسية حول احتمالات انضمام الجهاد لتلك المبادرة، بأن ذلك يمكن أن يحدث في حالة واحدة عندما يتنازل النظام المصري طواعية عن الحكم، يكشف عن رأى قطاعات واسعة داخل مجموعات الجهاد. وكان الدكتور سيد إمام الشريف نفسه قد أصدر بيانا مستقلا تناول فيه مبادرة الجماعة بالنقد والتحليل. لكن مبادرة الجماعة الإسلامية فرضت منطقها وتداعت آثارها لدى كل دوائر الحركات الجهادية داخل مصر وخارجها، فعقب إعلان بيان الجماعة في يوليو ١٩٩٧ تبعتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بمبادرة شبيهة، ثم تتابعت مبادرات شخصيات نافذة داخل تيارات الجهاد في السجون مثل أنور عكاشة واحمد يوسف ونبيل المغربي وصالح جاهين وآخرين وصولا إلى مبادرة نبيل نعيم ثم خاتمة المطاف وثيقة سيد إمام الشريف.

وإذا كنا قد أشرنا أثر المبادرات الاختيارية لدى الإخوان، فإننا نعتقد أيضا أن الانتقادات الكثيرة التي وجهت لحركة المراجعات سواء التي قامت بها الجماعة الإسلامية أو الجهاد بأنها وليدة السجون وشابتها عيوب الإرادة والإكراه لا محل لها. إذ أن قادة الجماعة الإسلامية أفرج عنهم منذ خمس سنوات حيث أطلق حمدي عبد الرحمن عام ٢٠٠٢ وتوالى إطلاق شخصيات قيادية من مستويات متعددة دون أن يحدث تراجع عن تلك المبادرة أو المراجعات، بل أن ما صدر عن قادة الجماعة من أدبيات وهم خارج السجون يفوق بكثير ما صدر عنهم داخلها. وقد أطلق هؤلاء القادة موقعا اليكترونيا معبرا عن توجهاتهم ومواقفهم من قضايا عديدة ترأسه الدكتور ناجح إبراهيم ويشرف عليه ثلة من شيوخ الجماعة وقادتها التاريخيين. ومؤخرا تم الإفراج عن رموز وقيادات كثيرة من جماعة الجهاد وظلوا يتحركون تحت مظلة المراجعات متمسكين بها بالرغم من خروجهم من السجون. وهنا يمكن أن نقارن المراجعات الأخيرة للجماعة والجهاد وتمسك أصحابها بها مع المراجعات القسرية التي تمت بداخل السجون إثر اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فيما اصطلح على تسميته بندوات الرأي التي فشلت فشلا ذريعا وتبرأ منها كل الذين شاركوا فيها.

وفي النهاية، فإن خبرة مراجعات الجماعات الإسلامية المصرية تشير إلى عديد من الدروس والنتائج، أبرزها:

١ – أن فكر المراجعات إسلامي أصيل لا يقلل من شأن القائم به.

٢ - أثبتت التجارب أن المراجعات الفكرية الاختيارية هي الأجدر بالنجاح والاستمرار.

٣ - أن الحوار بين الأفكار هو أنجع طريقة للالتقاء والاتفاق والتفاهم.

٤ - أن كل المراجعات الإسلامية في العصر الحديث نابعة عن ضمائر استشعرت المسئولية صادقة في توجهاتها ومراجعاتها.

٥ - أن منطلقات كلا المبادرتين وإن كانت لها مبرراتها الشرعية إلا أن القائمين على كل واحدة منهما غايروا في المنطلقات على نحو ما صدر من مراجعات عن كلتا الجماعتين. ففي حين تعلن الجماعة الإسلامية عن خطئها وخطأ رؤيتها وقصورها في التأصيل، أعلنت جماعة الجهاد إساءة فهم أعضائها لتأصيلاتها الشرعية وعزت مراجعاتها إلى الظروف الدولية التي أوجبت تكاتف القوى لصد الهجمات الشرسة ضد المسلمين ودولهم. ولكن النتيجة في كلتا المبادرتين واحدة تمثلت في إنهاء دوامة العنف والإفراج عن المعتقلين من كلتا الجماعتين.

٦ - أن وحدة الظرف الزماني والمكاني الذي جمع أعضاء جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية أوجد حتمية التأثير والتأثر، ونستطيع معه الجزم بتأثير مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف في مثيلتها الصادرة عن جماعة الجهاد، ولكن ذلك لم يكن يؤتى ثماره لولا تعاطى الجهات المختصة مع المبادرة الأولى وقد يعزى ذلك تأخر وتباطؤ مبادرة الجهاد.

٧ - أنه لا مجال للتشكيك في المراجعات لأنها صادرة عن أناس ليس لهم من رأس مال سوى مصداقيتهم بين محبيهم.

٨ - أما عن ضمانات عدم عودة هذه الجماعات إلى العنف مرة أخرى فأولها مرور عشرة أعوام على صدور مبادرة الجماعة الإسلامية دون خرق واحد. ولا يختلف الأمر بالنسبة للجهاد فقد مرت اثني عشرة سنة على إصدار الظواهري لقراره بوقف العمليات فى مصر دون أن يخرقها خارق، ثم الأهم أن أي من هذه القيادات لا يمكن بحال أن يغير مراجعاته لان دون ذلك انتهاؤه وفقدانه لأية مصداقية.

هوامش :

١ - هذه هي القراءة الخاصة للكاتب، وقد يختلف معها باحثون آخرون، وهي في كل الأحوال ملك له وحده.

٢ ـ ومنها:

= الجماعات الإسلامية: رؤية من الداخل، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٥.

= أيمن الظواهري كما عرفته، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٢.

= من قتل المحجوب؟، دار خلود للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

٣ - ما يطرحه الكاتب هو تفسيره الخاص لنشأة الجماعات الجهادية في مصر، وهو الذي قد يختلف جذرياً مع تفسيرات أخرى تطرح أسباباً وعوامل غير التي ذكر لتفسير هذه النشأة.

٤ - هذه وجهة نظر الكاتب، وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

◆ الفصل الخامس ◆

◆ الخطاب الإسلامي الراديكالي المتغير فقه المراجعات، وإشكالياته، وإعاقاته

نبيل عبد الفتاح (*)

* مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ورئيس وحدة الدراسات الاجتماعية بالمركز.



مقدمة

شكل الخطاب الإسلامي الراديكالي – على تنوع مصادره ومرجعياته ومسمياته – أكثر الخطابات الدينية السياسية حضوراً، وكثافة في الأسواق السياسية، والدينية والإعلامية الداخلية، والإقليمية، والعالمية، منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وحتى اللحظة التاريخية الراهنة.

اختلفت مسميات الخطاب الإسلامي السياسي الراديكالي، وفق منتجيه سواء أكانوا أفراداً مستقلين عن الحركة الإسلامية، وتنظيماتها – وأن أثروا في إيديولوجياتها، أو قادة فكريين، وبالأحرى فقهاء – أو دعاة ومفتيين داخل أبرز منظماتها، بدءاً من جماعة الفنية العسكرية – بقيادة صالح سرية – وجماعة المسلمون (التكفير والهجرة)، والجماعة الإسلامية، والجهاد الإسلامي، والشوقيون، والتوقف والتبين، في مصر، إلى الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر، والقاعدة ونظائرها وشبكاتها، والسلفية الجهادية، وقاعدة المغرب الأقصى، ثم حماس والجهاد الإسلامي، وقاعدة بلاد الرافدين، وآخرين، على اختلاف منظوراتهم وبنياتهم الفقهية والإيديولوجية والإفتائية.

الحضور الطاغي للخطاب الإسلامي السياسي الراديكالي وبعض ألقه ووهجه الإيديولوجي والشعبوي ارتبط بانتشار ظواهر العنف المادي والرمزي والعقدي الذي مارسته المنظمات الإسلامية الراديكالية في إستراتيجياتها الحركية، ومشروعاتها في التغيير السياسي الانقلابي، عبر الاغتيالات السياسية – لرموز سياسية وأمنية سلطوية أو علمانية – أو عبر السيارات المفخخة، أو تفجيرات في بعض دور العبادة المسيحية، أو عمليات قتل السياح الأجانب...الخ.

لعب الخطاب الديني السياسي العقائدي، ولا يزال دور السند المرجعي الذي أضفى مشروعية دينية وعقدية سوغت لدى ممارسيه أنماط السلوك العنيف، بما فيها الاغتيال، والقتل لبعض الأقباط، والمثقفين والسائحين الأجانب، وأبرياء ينتمون إلى جنسيات أمريكية وأوروبية، ومنهم صحفيين وممثلين لمنظمات دولية حكومية، أو غيرها من المجتمع المدني العولمي، أو أطفال في بعض الأحيان، أو تفجيرات في مطاعم ومشارب يرتادها المدنيين الأبرياء، أو قطارات، أو منتجعات سياحية كما حدث في مومباسا بكينيا...الخ. من ناحية أخرى، لعب الخطاب الراديكالي التكفيري، دوراً مؤثراً في إستراتيجية العنف الرمزي الإسلاموي إزاء بعض المخالفين لرؤى وتفسيرات المنظمات الإسلامية الراديكالية أيا كانت انتماءاتهم السياسية أو الدينية(١). إن مسعى تطوير أو إصلاح أو تجديد أو مراجعة الخطابات الدينية

الإسلامية - بل والمسيحية الأرثوذكسية - كانت جزءاً من اهتمامات ومطالبات بعض المفكرين المصريين - وبينهم قلة من رجال الدين-، منذ تنامي وقائع العمليات العنيفة التي مارستها الجماعة الإسلامية والجهاد في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، ثم المواجهات الضارية بين السلطة السياسية، وجهازها الأمني طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات والسنوات الأولى من الألفية الجديدة. وتزايدت دعاوى الإصلاح الديني، ولاسيما في أعقاب حادثة الأقصر ذائعة الصيت -١٧/ ١١/ ١٩٩٧- وما بعدها، وحتى وقائع تفجيرات ميدان عبد المنعم رياض، والسيدة نفيسة، وشارع جوهر القائد بالقاهرة ثم أحداث طابا، وشرم الشيخ. إن الدعوة إلى إصلاح أو مراجعة الخطاب الديني الراديكالي كمنتج للعنف الرمزي والمادي، ومشروعية تجلياتها، لم يكن استجابة لمطالب خارجية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بكل انعكاساتها الهيكلية على عالم ما بعدها، وعلى الحرب العولمية على الإرهاب بقيادة الإمبراطورية الأمريكية ومعها أوروبا ثم بناءها تحالفات على مستوى كوني بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بطول العالم وعرضه. من ناحية أخرى، أصبحت القاعدة، ونظائرها وخلاياها - النائمة واليقظة - أحد الفواعل المؤثرة في النظام الدولي اللارسمي، ومن ثم شكل خطابها الديني - السياسي، والشرائط الفيلمية لقادتها أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، والزرقاوي - قبل مقتله - وخلفاؤه في إمارة التنظيم في بلاد الرافدين، جزءاً من محركات السوق الديني العولمي، والإقليمي، والمحلي في مناطق عديدة في عالمنا، ولاسيما في المنطقة العربية.

في إطار الخرائط الجيو - دينية، والجيو - سياسية الملبدة بالعنف المادي، والرمزي، وفي سياق من التوترات والانفجارات السياسية في العراق، وأراضي السلطة الفلسطينية، ولبنان، يبدو الخطاب الديني الراديكالي أحد محركات الفعل السياسي، ووقائع العنف، والتوترات، ومن ثم يبدو المسعى الفقهي أو الفكري لمراجعة بعض الأفكار الإسلامية، السياسية الراديكالية، أمر يتسم بالأهمية، أيا كان التقييم الفكري والسياسي والفقهي لأصول ومقومات واتجاهات المراجعة، ولاسيما إذا كانت جزءاً من إعادة تقييم بعض المنظمات لبنياتها الإيديولوجية، وليست مجرد موقف فردى لمنظر سياسي، أو مفتى، أو فقيه[٢].

إن مبادرات وقف العنف، والمراجعات الفقهية والأيديولوجية، التي تتناول المبادئ الشرعية المؤسسة للعنف، تبدو خطوة إيجابية على صعيد الاستقرار السياسي، والأمني، ويمكن أن تشكل بداية لإعادة التفكير في بعض القضايا والإشكاليات الأصولية التي تمس الخطابات الفقهية والدعوية والإفتائية التي تسيطر على السوق الديني السياسي والاجتماعي طيلة العقود الماضية ولا تزال مستمرة، وتعيد إنتاج ومراكمة بعض آثارها السلبية. في هذا الإطار تشكل المراجعات الفقهية عموما، ولتنظيم الجهاد على وجه الخصوص عملاً مهما أيا كانت ابتساراته، ومن ثم لابد من وضعهم في سياقاتهم التاريخية والتنظيمية والأيديولوجية كخطوة في طريق طويل وشاق معرفيا وروحيا وإيمانياً بلا سياجات أو ضفاف أمام تراثنا الفقهي والتفسيري والتأويلي البشرى.. الإنتاج والمصالح والرؤى والتحيزات، ومن ثم لا قيد أمام حركة المراجعة، وإعادة التفكير، والاجتهاد في إطار أصوله.

إن دراسة إشكاليات وعوائق عملية المراجعة، تتطلب طرح الجوانب التالية:

أولاً: وقف العنف، والمبادرات، والمراجعات: الحدود والسياقات والمتغيرات.

ثانياً: المبادرة والمراجعة الجهادية: الأصول والعلاقات والمسارات.

ثالثا: إشكاليات المبادرة وتحدياتها.

رابعاً: إعاقات التحول.

خامساً: خاتمة.

أولاً: وقف العنف، والمبادرات، والمراجعات: الحدود والسياقات والمتغيرات

١ - إن مبادرتي وقف العنف، وما سمي بالمراجعات يضعون حدوداً على أية عملية تقويمية للمبادرتين، أو المراجعات التي تمارسها الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد. ونقصد بالحدود التقويمية، أننا ابتداء إزاء عملية مساومة سياسية بين الجماعتين - الجماعة الإسلامية والجهاد - وبين السلطة السياسية، وجهازها الأمني، يتم بموجبه إطلاق المبادرة، والموافقة عليها من قبل أعضاء كل جماعة، في مقابل إعادة تقييم بعض الملفات الجنائية - سواء أحكام أو قرارات اعتقال - والإفراج عن المحكوم عليهم وقضوا العقوبة، أو المعتقلين، أو وقف تنفيذ بعض أحكام الإعدام على من قضى عليهم بها، وذلك إلى حين التصرف الملائم فيهم.

نحن إزاء عملية إعادة تقويم أمنية - سياسية وجنائية لملفي الجماعة الإسلامية، والجهاد، ومن ثم عملية أمنية وسياسية معاً، ويمثل البعد الإيديولوجي والفقهي والإفتائي، أحد عناصرها، ويرتبط بها ارتباطاً عضوياً، سواء في تحريكها، أو الدعوة إليها - داخل كل جماعة أو على النطاق الإعلامي والديني، والسياسي - أو في إضفاء المشروعية والتبرير الديني على العملية الأمنية - السياسية والدينية التي تمت مع الجماعة الإسلامية، ثم مع تنظيم الجهاد بقطع النظر عن بعض العناصر الرافضة في الدخول في عملية "التسوية السياسية - الأمنية".

٢ - اصطلاح المراجعة - بالمفرد - أو المراجعات، هو أقرب الاصطلاحات دلالة وعلامة على العملية السياسية - الأمنية وبعدها الديني التنظيري، لأنها تمثل مراجعة بعض الآراء، والفتاوى التي ارتبطت بعملية ممارسة الاغتيال والعنف وبعض أشكال القتل المستحدثة في العقود الأخيرة تحت مسمى الجهاد، والموقف من الأقباط، وتكييف واقع المجتمع المسلم.. إلخ. إن تغيير بعض الآراء الفقهية الراديكالية المتشددة - أو المغالية أو الإرهابية في نظر بعضهم - التي سبق أن تبنتها الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد، لا يعني سوى تغيير جزئي في بنية الأفكار الفقهية، ومصادرها، وأساليب إنزالها على الواقع السياسي، والاجتماعي، والديني المتغير. من ثم نحن لسنا إزاء عملية إصلاحية في بنية العقل السياسي والفقهي - للجماعتين - من حيث المصادر والمرجعية ومناهج التفكير وأساليب استنباط الأحكام التفصيلية من مصادرها الشرعية، أو آليات إنزال الأفكار الفقهية من مظانها التاريخية البشرية والتأويلية على الوقائع المتغيرة. الأحرى القول إن المبادرتين والمراجعات لا يشكلوا حالة يمكن إدراجها في إطار مشروعات التجديد في الفكر الإسلامي على نحو ما تم في عصر النهضة المصرية، على أيدي الشيوخ الكبار محمد عبده، والمراغي، وعبد المتعال الصعيدي، ومحمود بخيت، ومحمود شلتوت.. إلخ.

٣ - السمت الجزئي لمبادرتي وقف العنف والمراجعات، يختلف عن الإصلاح، وحركاته في المراحل التاريخية التي ارتبطت بالدولة القومية الحديثة، والبيئة الثقافية والسياسية شبه الليبرالية في مصر، حيث اتسمت المشاريع الإصلاحية في الفكر الإسلامي بالعودة إلى الينابيع - وتخليص الإسلام من القشور، والفكر الخرافي والأسطوري، والتقاليد البالية، والرغبة في التحرر من الاستعمار، والنهوض بالمجتمع، ... الخ. من جهة - ومن الرغبة في تمثل العالم المعاصر، وخصوصاً إنجازاته العلمية والتقنية، وذلك عن طريق هذا التجذير بالذات، كما يذهب محمد أركون[٣].

٤ - إن أية مراجعات فقهية، أو إفتائية، أو إيديولوجية لا تتم في إطار مغلق، وإنما هي جزء

من عملية جدل داخلي، وجدل خارجي، أي جزء من عملية جدلية وسجالية ديناميكية داخل جماعة دينية، أو سياسية ما، إزاء تحديات فكرية، أو تنظيمية أو سياسية تواجهها، أو نزاعات داخلية حول بعض الأفكار والآراء الفقهية والتفسيرية للنصوص والمتون القديمة. الجدل حول الأصول والنصوص والواقع الحياتي المتغير لا يتم في أطر داخلية بينية، إنها تدور الجدالات الفقهية - السياسية والأيديولوجية الدينية مع الجماعات الإسلامية السياسية الأخرى، ومع القوى السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية، وذوى الانتماءات الدينية والمذهبية الأخرى. هذا النمط من الجدالات، يؤدى إلى إعادة تقييم بعض الأفكار المسيطرة داخل الجماعة، أو السعي إلى بناء منظومة للمحاجة الفقهية أو السياسية، أو تطوير واستنبات آراء جديدة ، أو السعي إلى اجتهاد يمس بنية المقولات السائدة داخل الجماعة، أو لدى الجماعات الإسلامية السياسية الأخرى، أو داخل السلطة الدينية الرسمية، أو المتصوفة، أو "وعاظ" و"دعاة" و"علماء" الطريق - إذا شئنا استعارة طه حسين - بهدف استنباط وتوليد مناهج في التفسير والتأويل الديني تسمح بإنتاج مستمر في الأفكار الكلية، أو الأحكام والحلول التفصيلية تتضمن وصلاً دينامياً ومستمراً بين النص والعصر، وترفع التناقضات والتوترات بين المسلم المعاصر، وبين أسئلة ومتغيرات مجتمعه وعالمه المعولم الآن وما بعده.

٥ - إن التجديد، والمراجعات العميقة البنيوية التي تمس الأصول المعرفية، ومنهجية التفكير، والمصادر الفقهية التي يستعير منها المفكر والفقيه والداعية، والتنظيم عناصره الفكرية - الإيديولوجية، تحتاج إلى بيئة فكرية ونفسية مفتوحة، ومترعة بالتسامح والقبول بالاختلاف، والنقد الحر، ومن ثم يبدو مشروعاً ومهماً التساؤل عن مدى إمكانية إجراء مراجعات نقدية تستصحب معها تجديدات أو إصلاحات في بنية التفكير والعقل الإسلامي وآليات التفكير في إطار بيئة تسلطية، وهيمنة بعض الرؤى الفقهية - السياسية التي تصادر بعضها بعضاً؟!

يبدو من الصعوبة بمكان الإقرار النظري بإمكانية إجراء إصلاحات في الفكر الديني، دونها إصلاح ديني في المؤسسة، وأنماط التعليم الديني، وإنتاج الخطابات الدينيـــة الفقهية - والإفتائية والدعوية - وفى القيم والأخلاقيات الدينية. ولا شك أن ثمة ارتباطات عضوية بين الإصلاح الديني والإصلاحات السياسية الديمقراطية والتعددية، والانفتاح على العالم المعولم، ناهيك عن إصلاحات في المنظومات والمؤسسات والسياسات والمناهج التعليمية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية. بتعبير آخر التجديد الديني هو جزء لا يتجزأ من مشروعات وسياسات وإستراتيجيات تتغذى على بعضها بعضاً، وتتكامل وتتساند فيما بينها.

٦- مبادرتا وقف العنف، والمراجعات من تنظيمي الجماعة، والجهاد، لم تكن الأولى على طريق التراجع الأيديولوجي البطيء، وإنما سبقتهم مبادرات خلت كما حدث في نهاية عام ١٩٨٩، عندما أعلن أربعة من المتهمين في قضية الفنية العسكرية ١٩٧٤ تراجعهم عن بعض أفكارهم السابقة، ووصفوا الجماعة بالمتطرفة، وذهبوا إلى الرأي الفقهي القائل بعدم جواز الخروج على الحاكم المسلم لو أدى الشعائر الإسلامية. وتذهب الجماعة الإسلامية الآن إلى أن الحاكم إذا لم يحكم بشرع الله كلية أو ببعض شرع الله فإنه لا يجوز على الإطلاق الخروج عليه بل تجب طاعته والسمع له.

ولاشك أن بعض المتابعين للشأن الإسلامي الحركي والفقهي ينتقدون هذا الموقف الأخير، بمقولة أن الدولة نجحت في عزل الجماعة عن جمهورها، وأنها لم تستفد من التجارب السابقة، ومنها جماعة الفنية العسكرية، وفق القيادي السابق في جماعة الجهاد هاني السباعي[٤].

وثمة مبادرة سابقة لتنظيم الجهاد، تم إطلاقها عام ١٩٩٥، وسبقت الجماعة الإسلامية. وقد فشلت لأسباب عديدة يحددها بعض المتابعين للحركة الإسلامية - منتصر الزيات - بما يلي:

(أ) الخلافات الحادة بين أقطاب الجهاد لانتمائهم لمناطق وبلاد مختلفة داخل مصر، وفى الخارج.

(ب) تخلى أيمن الظواهري عن تنظيم الجهاد، وتحالفه مع أسامة بن لادن في عام ١٩٩٨، ثم تكوينهم الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين، وهو ما أدى إلى خلافات في المواقف داخل لتنظيم، وبعض عناصره جمد نشاطه، أو تحول بعضهم عن التنظيم.

(ج) بروز بعض الأشخاص الذين رموا لإفشال المبادرة، فضلاً عن انتقادات بعض المثقفين العلمانيين(٥).

٧ - إن مبادرتي وقف العنف والمراجعات الفقهية هما نتاج متغيرات عديدة مست الخرائط الجيو - دينية في عالمنا المعولم، وفى السوق السياسي - الديني في مصر منذ مذبحة الأقصر ذائعة الصيت - ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ - ضد بعض السياح الأجانب، وإعادة هيكلة إستراتيجيات المواجهة الأمنية التي رمت إلى تجفيف منابع ومصادر إنتاج العنف والإرهاب، وأساليب المواجهة، وقامت السلطة السياسية باستثمار حالة الخوف والرهبة من العنف السياسي الإسلامي بين الأقباط والمثقفين أشباه العلمانيين، والخوف الذي اعترى بعض رجال الأعمال، وبعض شرائح الفئات الوسطى - العليا والوسطى - الوسطى - لبناء تحالفات سلطوية مع قطاع مؤثر من الجماعة الثقافية، والمؤسسة القبطية الأرثوذكسية وغالب الأقباط والمسيحيين معها، وغالب أحزاب المعارضة في مواجهة ما أطلق عليه إرهاب الجماعات الإسلامية الراديكالية وذلك بدعم إيديولوجي - فقهي ودعوى أزهري.

٨ - مزاوجة السلطة والصفوة السياسية الحاكمة بين الأيدي الأمنية الحديدية، وفتاوى الأزهر، ودعاة الأوقاف، وبين انتقادات بعض المثقفين المقربين من السلطة الثقافية الرسمية، والإعلام الرسمي، وحصار أمني - سياسي وثقافي، وديني للجماعات والخطابات الدينية الراديكالية التي بدت معزولة إزاء خطاب جماعة الإخوان المسلمين، وبعض قادة الأزهر - الإمام الأكبر والمفتى - ودعاة وزارة الأوقاف.

العزلة السياسية - الخطابية، والضربات الأمنية القاسية، أدت إلى تخفيض معدلات العنف المادي ووقائعه المتفجرة، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز فشل خيار العنف العسكري في التغيير السياسي، وإستراتيجية التغيير العنيف للسلطة السياسية من القمة، أي الأسلمة من أعلى بالقوة للنظام والصفوة الحاكمة، وأجهزة الدولة. ولا شك أن النتيجة السالفة الذكر ليست جديدة، في أساليب التغيير السياسي الانقلابي المقارن عموماً، ولا في التجربة المصرية في أعقاب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١. إلا أن التفكير السياسي الإسلامي النقلي لم يستوعب التجربتين المقارنة والمصرية في أن نمط التغيير الانقلابي من أعلى لرموز السلطة السياسية لا يؤدى إلى تغيير هيكلي في بنية النظام وطبيعته وتحالفاته ومصالحه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية.

ويذهب عدد من الباحثين والمعلقين إلى القول أن أحد أبرز المتغيرات الإقليمية التي ساعدت على طرح مبادرة وقف العنف من الجماعة الإسلامية، سواء للمرة الأولى، أو الاستمرار في التأكيد عليها، رغما عما حدث في مذبحة الدير البحري بالأقصر - ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ - صعود الوزن النسبي لحزب الله الشيعي في لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية حماس في مواجهة العنف المفرط إزاء الشعب



الفلسطيني، والتشدد اليميني الإسرائيلي من نتانياهو، ثم بعدئذ مع إيهود باراك وشارون، وأولمرت. إن نجاحات حزب الله ومقاوماته في جنوب لبنان، ثم العمليات الاستشهادية في نظر بعضهم - والانتحارية في نظر البعض الآخر أدت إلى تزايد مكانة حماس، وحزب الله في أوساط شعبية عديدة في مصر، والعالم العربي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام النسبي بالجماعات الجهادية لدى الرأي العام، والإعلام العربي، والمصري، ناهيك عن تزايد دور ومكانة جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية، كجماعة سياسية دينية، وحركة اجتماعية.

ساهم التغير في الأوزان السياسية والمكانة داخل الخريطة الإسلامية السياسية، في التحول عن نظرية أن العدو القريب أولى بالمواجهة والقتال من العدو البعيد، ومن ثم شكلت الدولة - والنظام السياسي، ورموزه السياسية والأمنية - وبعض المثقفين العلمانيين وبعض الكنائس والمواطنين الأقباط أهداف لعنف الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد. وترتيباً على ذلك كانت المسألة العقدية، وإقامة الدولة الإسلامية أساسية في إطار هذا التصور. ولا شك أن نجاح الآلة الأمنية في التصدي لكلا الجماعتين، ثم نجاحات حزب الله وحماس دفعت نحو الانتقال إلى نظرية "أولوية قتال العدو البعيد"، والتي تبنتها عناصر قيادية في الجهاد، ساهمت في إنشاء وتطوير تنظيم القاعدة، ولاسيما الدكتور أيمن الظواهري(٦).

٩ - إن تجربة الجماعة الإسلامية، في إجراء بعض المراجعات بعد العزلة السياسية - الدينية، والتصدي الصارم لجهاز الدولة الأمني لهياكلها وكوادرها، وتجربة السجن والاعتقال المؤلمة، هي نتاج للاعتبارات السابقة كلها، وأيضاً فشلها العسكري في إجراء التغيير السياسي للنظام الحاكم بالقوة المسلحة. إن مبادرة وقف العنف في صيغتها الأولى التي وقعها ستة من قيادات الجماعة الإسلامية في ٥ يوليو ١٩٩٧ ، كما ظهرت في بيان محمد أمين عبد العليم عضو الجماعة والمتهم في القضية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٧ وذهب إلى وقف العمليات العسكرية بالداخل والخارج ضد الدولة، ووقف البيانات المحرضة عليها دون قيد أو شرط من جانب واحد، لم تحقق أي نتائج إيجابية آنذاك، وكشف عن ثمة خلافات حولها، وانكسار في الروابط والاتصالات التنظيمية، وعدم التزام بعض كوادر الجماعة بها، ومن ثم أقدموا على القيام بمذبحة الأقصر ضد السائحين الأجانب في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧، والتي شكلت نقطة تحول في مسار تطور العنف، والتصدي الأمني الصارم للقائمين به أيا كانت انتماءاتهم التنظيمية. أخذت المبادرة دورتها في القبول والخلاف معها من داخل الجماعة، وخارجها، وبعد مواجهات ضارية مع الأجهزة الأمنية، انخفض معدل وقائع العنف الإرهابي، ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي قام بها تنظيم القاعدة. أدى تنامي الهجوم الأمريكي على النظام المصري إلى أن تولى أجهزة الأمن اهتماما أكبر لمراجعات الجماعة الإسلامية، وتشجيعها وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها" (٧) . أدت المحاورات الفقهية بين قادة وكوادر الجماعة بعدئذ إلى تصفية الملفات الأمنية للغالبية الساحقة من قادتها وأعضائها، ثم مراجعاتهم الفكرية العديدة، وبعض بياناتهم حول أحداث العنف الإرهابي المعولم للقاعدة ونظائرها.

ولا شك أن تاريخ المبادرات السابقة والحالية والمراجعات الفقهية التي تمت في إطارها شكلوا التجربة التاريخية التي تدور في سياقها مبادرة وقف العنف التي تقدم بها سيد إمام عبد العزيز الشريف أو الدكتور فضل أمير تنظيم الجهاد المصري في التسعينيات قبل انضمامه للقاعدة ١٩٩٨ ، ومؤسسا لقاعدة الجهاد، ثم اعتزاله بعدئذ العمل السري. ويبدو أن ما شجع بعض أعضاء تنظيم الجهاد

الإسلامي على تحريك وإطلاق مبادرة وقف العنف، عدد من الاعتبارات منها: الفشل العسكري لتنظيم الجهاد، والخلافات بين بعض قادة الداخل التاريخيين، وبعض قادة الخارج ذوى الدور القيادي داخل تنظيم القاعدة، والإفراج عن المسجونين والمعتقلين من الجماعة الإسلامية، ومحاولات الحكم إدماج بعضهم في المجتمع. ويبدو أن نجاح مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف، وخروج الأغلبية الساحقة من كوادرها، و"النجاح النسبي" لعملية التسويق السياسي والتأويلي والتفسيري الديني للمراجعات، كتجربة فقهية وحركية إسلامية مصرية قابلة للتطبيق مجددا سواء في إطار تنظيم الجهاد النخبوي والراديكالي، بل وفى العالمين العربي والإسلامي. إلا أن حالة تنظيم الجهاد تشير إلى سمة خاصة، ألا وهى تشتت قياداته التاريخية، بين الداخل في السجون المصرية، والشتات الخارجى، بما فيهم عناصر بارزة تقود تنظيم القاعدة.

وترتيبا على ذلك فإن الدافع وراء المبادرة الجهادية بوقف العنف هو غياب وحدة القيادة، وغياب التماسك التنظيمي الصارم، الذي يسمح بالحوار والجدل الداخلي، على نحو ما جرت عليه أمور الحوار داخل الجماعة الإسلامية. تعدد أقطاب القيادة الجهادية، وارتباطات بعضهم القيادية الجديدة - أيمن الظواهري وصحبه - في تنظيم القاعدة، شكلت بؤر تنافس قيادي، ومن ثم خلاف في الرؤى والمصالح السياسية - الدينية، وخاصة أن مبادرة وقف العنف الجهادي، مصحوبة بتنظير وتأويل عقدي لها، تشكل مراجعة "للمرجعية التاريخية الرئيسية للقاعدة والسلفية الجهادية"، ومن ناحية أخرى تشكل المراجعات الفقهية مساساً بالإسناد التفسيري - العقدي للمرجعية التفسيرية والتأويلية التي يسوغ بها تنظيم القاعدة عملياته العنيفة الراديكالية، سواء إزاء "العدو البعيد" - الولايات المتحدة وغيرها من الدول - أو بعض ممارسات العنف المادي والرمزي واللفظي - التكفيري - الذي تمارسه بعض الجماعات السلفية الجهادية في المغرب والجزائر على سبيل المثال. وثمة من يرى أن منحى المراجعات ونبذ العنف يمثل عودة إلى الإطار التاريخي - الفكري الأوسع للجماعة الإسلامية، والجهاد، وهو "الإسلام التاريخي الوسطي" الذي تشكل من الحركات الصوفية والسلفية والمؤسسات الإسلامية الرسمية، أو الاجتماعية، والذي لم تستطع معه الجماعات المتشددة والمغالية في الحرفية والنصوصية أن تستمر وتؤثر في مجمل الحالات الإسلامية الأساسية التي أدت إلى تراكم الإرث السوسيو - ثقافي، والسوسيو - إسلامي، ولاسيما في إطار المثال المصري(٨).

ثانياً: المبادرة والمراجعة الجهادية: الأصول والعلامات والمسارات

تبدو أهمية مبادرة وقف العنف والمراجعات الفقهية لتنظيم الجهاد، من عدد من الأمور أبرزها ما يلي:

١ - أن صاحب المبادرة، يمثل أحد القادة التاريخيين البارزين لتنظيم الجهاد، سيد إمام عبد العزيز شريف، الذي اشتهر بأسماء كودية منها الدكتور فضل، وعبد القادر بن عبد العزيز، وله تجربة في العمل الطبي في أفغانستان أثناء القتال ضد القوات السوفيتية. وكان زعيم التنظيم - وأميره - حتى عام ١٩٩٣ ثم تركه مؤسساً لقاعدة الجهاد وفق بعض النشطاء في هذا الصدد - منتصر الزيات -. وتكمن أهمية سيد إمام عبد العزيز في المزاوجة بين العمل القيادي والحركي، وبين الإنتاج الفكري حيث سبق له إعداد كتابين مهيمن، ومؤثرين في إطار الفكرة الجهادية - السلفية، أولهما (العمدة في إعداد العدة)، حيث يوصف بأنه الدستور الفكري والحركي لعمل المجاهدين أثناء الحرب في أفغانستان ضد القوات السوفيتية. كما قام بوضع كتاب (الجامع في طلب العلم الشريف)، وهو ما يشكل تلخيصات للفقه

الجهادي من متون الكتب الفقهية التراثية. إن المكانة القيادية التنظيمية والحركية والفقهية للزعيم السابق للتنظيم تضفى أهمية خاصة على المبادرة.

٢ – أن المبادرة جاءت في سياق تمرير مبادرة الجماعة الإسلامية، ولاسيما بعد تصفية غالب ملفاتها الجنائية والأمنية والاعتقالية، وخروج غالب العناصر التنظيمية المحكوم عليها أو المعتقلة، وفق قانون الطوارئ من السجون، وبدء عملية دمجهم في المجتمع مرة ثانية.

٣ – فشل المشروع العسكري للجماعة، كأداة للتغيير بالقوة.

٤ – نجاح جماعة الإخوان المسلمين في العمل التنظيمي والدعوى والسياسي ووصول مرشحيها إلى البرلمان بنسبة ٢٠٪ من أعضاءه، لأول مرة في تاريخ الحركة والجماعات الإسلامية السياسية[٩].

٥–أن تجربة السجن المريرة، والعزلة القسرية عن صخب الحياة اليومية – بنزاعاتها وتوتراتها وعنفها، وجدالاتها، ومصاعبها – أدت في نظر بعض الباحثين إلى إعادة النظر في بعض مكونات منظومة أفكارهم الأيديولوجية، والقراءات الفقهية أو التفسيرية التي قدموها للمنظومة العقدية الإسلامية، وإلى التجربة الإسلامية التاريخية، فضلاً عن تجربة تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. ويبدو أن القراءات العديدة في متون الكتب الفقهية والتفسيرية، قادت أصحاب المبادرات – والمراجعات الفقهية – إلى تأمل مسار تجربتهم، ونتائجها، وأسباب هزيمتهم العسكرية، إزاء جهاز الدولة الأمني الذي استطاع التصدي الصارم لكلا التنظيمين، وإضعاف بناهما التنظيمية، وتصفية بعض كوادرهم، ثم القبض على غالبهم وسجنهم واعتقالهم، ثم تسلم بعض الهاربين عبر تفعيل اتفاقيات تسليم المجرمين مع دول عديدة، وهو الأمر الذي زادت كثافته في أعقاب أحداث نيويورك وواشنطن التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتزايد معدلات التنسيقات الأمنية العولمية الطابع، والتي تقودها الولايات المتحدة في مجال "الحرب العولمية على الإرهاب"، وفق المنظور الأمريكي. وقد ترتب على ذلك اهتمام الجهاز الأمني المصري بالمراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية وذلك لنفى بعض الاتهامات الأمريكية التي وجهت للحكم المصري، من قبيل دفعه للجماعات الإرهابية إلى خارج البلاد، مما أدى إلى تشكل منظمات إرهابية ساهمت في نشر الظاهرة الإسلامية الراديكالية – والإرهابية في نظر الإعلام الأمريكي والغربي، بل وحكوماته – على المستوى العولمى، فضلاً عن فشل النظام المصري وسلطاته في التعامل مع الظاهرة الإسلامية السياسية الراديكالية وعنفها «الإرهابي"[١٠].

٦ – أن مبادرة ومراجعة تنظيم الجهاد تختلف عن مبادرة الجماعة الإسلامية كنتاج لاختلاف طبيعة التنظيمين، الأول يقوم على الطابع الانتقائي والنخبوي، لأنه منظمة سرية وانقلابية تكفر النظام الحاكم وترى إلى ضرورة تغييره بالقوة المسلحة، في حين يغلب الطابع الدعوى والشعبوى على تنظيم الجماعة الإسلامية [١١]. ومن ثم تمثل المبادرة نقلة مهمة في مسار التنظيم وتحولاته، ولاسيما أن ثمة احتمالات لبعض من تأثيرها على تنظيم القاعدة، وبعض الجماعات السلفية الجهادية، التي بدأ بعضها ينتقد مبادرة الجهاد المصري.

ولا شك أن أحد نتائج هذه المبادرة تتمثل في البيان الذي وزعه المكتب الإعلامي لتنظيم القاعدة في أرض الكنانة بقيادة محمد خليل الحكايمة الذي دعا إلى "ضرب كل الأهداف الصهيو – صليبية في مصر". وذهب الحكايمة في بيانه إلى "أن الأحداث الأخيرة في فلسطين المحتلة وما نتج عنها من قرارات صهيو – صليبية بنشر قواتهم على الحدود المصرية الفلسطينية لتؤكد على ضرورة الإعداد

لمواجهة طويلة وحاسمة". ووجه بيانه إلى الإسلاميين المصريين "قوموا بسواعدكم الفتية وبكل الوسائل الشرعية المتاحة لكم بضرب كل الأهداف الصهيو - صليبية على أرض الكنانة مع أخذ الحيطة لدماء المسلمين المعصومة"(١٢). ويعد الحكايمة من منتقدي مبادرة ومراجعات الجماعة الإسلامية التي كان ينتمي إليها قبل خروجه من مصر، ثم انضمامه إلى تنظيم القاعدة. ويتفق بيان الحكايمة مع توجهات الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري من مبادرات وقف العنف والمراجعات، وذلك لاحتمالات انعكاس بعض تأثيراتها على بعض عناصر القاعدة ونظائرها من السلفية الجهادية.

٧- أن مبادرة ومراجعة تنظيم الجهاد، يمكن أن تحدث بعض الأثر في الجدل الفقهي والسياسي داخل تيار السلفية الجهادية، ولاسيما بين الموجة الجيلية الأولى من قادتها المؤسسين لمسارها، وبين القاعدة والقيادة الجديدة للتيار، ولاسيما أن أيمن الظواهري استبق المبادرة والمراجعة، بالإعلان عن انضمام عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية إلى القاعدة في أغسطس ٢٠٠٦. ثم تم بث شريط مصور لمحمد خليل الحكايمة أعلن أنه ممثلاً لمحمد الإسلامبولي، ورفاعى أحمد طه، ومحمد مصطفى المقرئ، وأنهم انضموا إلى القاعدة. وفى هذا الإطار تم بث دعاوى اتهامية، وتشهيرية بقادة المراجعات وذلك لخضوعهم لأوامر السلطات المصرية وفى إطار نقد المراجعات، وتم بث بيان ممن يطلقون على أنفسهم "الثابتون على العهد داخل السجون المصرية" ورفضهم للمبادرة(١٣).

٨ - لا تزال المراجعة الفكرية التي يقودها سيد إمام عبد العزيز - الدكتور فضل - الأمير السابق للجهاد، في طور النقاشات والحوار والجدل، ولاسيما في ظل تعدد أقطابها القيادية وتشتت بعضهم داخل السجون، والبعض الآخر خارج البلاد، فضلاً عن تأثيرات رفض أيمن الظواهري، والحكايمة لها، وإن كان ثمة مؤشر على أنها تأخذ طريقها نحو المرور، ويسوغ هذا الرأي بعض ما نشر عنها من عموميات في بعض الصحف القومية.

٩ - أن وثيقة "ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" ترمى إلى التصدي لبعض "المخالفات الشرعية" في الأشكال المستحدثة للقتل المنسوبة إلى الجهاد، ومن أبرز هذه الصور التي كشفت عنها وقائع عنف واغتيالات عديدة فيما يلي:

أ - القتل على الجنسية أو بسبب العرق ولون البشرة أو الشعر أو القتل على المذهب (السني والشيعي .. إلخ).

ب - قتل من لا يجوز قتله من المسلمين وغير المسلمين.

ج - الإسراف في الاحتجاج بمسألة "التترس" لتوسيع دائرة القتل واستحلال أموال المعصومين وتخريب الممتلكات. واعتبرت الوثيقة أن هذه الأعمال كلها من قبيل "العدوان الذى نهى الله عنه حتى في حال الجهاد"(١٤).

١٠- تقوم مبادرة الجهاد ومراجعاتها على أساس التخلي عن العمل العسكري في تحقيق أهداف الجماعة، أو التغيير السياسي بالقوة. ثم إحالة جميع القضايا الفقهية الخلافية إلى علماء المسلمين والأزهر للوصول إلى «رأى قاطع فيها»، ويرى البعض أن مآل ذلك هو "اندماج الجهاد - والجماعة الإسلامية - في المجتمع والتصالح معه، والاشتغال بالدعوة السلمية"(١٥).

وذهب بعض الباحثين - كمال حبيب - إلى القول أن المراجعات "هي تعبير عن الانتقال والتحول

من الفكر القديم (فقه الاستثناء أو الضرورة الخاصة) إلى "فقه المعاش أو الحياة الاجتماعية أو العامة" أي الانتقال من المنهج الانقلابي إلى المنهج الدعوى، والانتقال من العنف كأداة وحيدة للصراع الاجتماعي والسياسي إلى أدوات أخرى لا تستبعد النضال السلمي. والانتقال من النخبوية إلى الشعبوية"(١٦).

إن مبادرة وقف العنف الجهادية، والمراجعة المصاحبة لها، والمؤسسة شرعياً لأطروحاتها، إذا ما تمت وحازت قبول غالب أعضاء التنظيم، تشكل نقلة مهمة في مسار إيديولوجيا الجماعة، وخاصة التحول من نظرية "أولوية قتال العدو القريب إلى قتال العدو البعيد" على سند من أن النظم السياسية الداخلية تعد مرتدة ومبدلة لشرائع الله، ومن ثم وجب مدافعتها، لأن المرتد أولى في دفع ردته عن الكافر الأصلي وفق الفريضة الغائبة لعبد السلام فرج، ثم أدت متغيرات دولية، وعولمية عديدة إلى تأسيس تنظيم "الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين" في فبراير ١٩٩٨، كنتاج لتطورات الأوضاع في الأزمة الأفغانية، وانسحاب القوات السوفيتية – السابقة – ثم بروز مشكلات الشيشان، والبوسنة في البلقان، وتشتت الأفغان العرب بين السودان، واليمن والصومال، وانتقال كوادر جهادية – ومن الجماعة الإسلامية – إلى الشتات الأورو – أمريكي، الأمر الذي أدى إلى تبنى "نظرية العدو البعيد" – الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية – والتي تمثلت في عمليات تنظيم القاعدة بتفجير السفارتين الأمريكتين في نيروبي، ودار السلام عام ١٩٩٨، ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ... الخ. إن أهمية مشروع المبادرة والمراجعة الجهادية – حتى هذه اللحظة – تتمثل في الانتقال من إيديولوجيا تؤسس للعنف الراديكالي، المؤسس على العقيدة في النظر إلى الواقع والعالم دون اجتهاد إلى نبذ للعنف، وعدم تكفير أهل الحكم، ومن معهم ودوائرهم بوصفهم طائفة ممتنعة، ناهيك، عن جواز قتل المسلمين من غير الطائفة الممتنعة الذين لا يمكن الوصول إليها إلا بقتلهم، واعتبار الحكومات الإسلامية – والمصرية – حكومات مرتدة، والدور القائمة دور كفر، وقتل غير المسلمين لأنه لا عهد لهم ولا ذمة، وقصد قتل غير المسلمين من المستأمنين والمعاهدين في دار المسلمين بسبب كونهم محاربين، وأن عهود الأمان التي منحت لهم غير شرعية ... الخ(١٧).

يبدو أن أحد أبرز معوقات عملية مخاض مبادرة الجهاد لوقف العنف – والمراجعة الفقهية التى تستند إليها – يتمثل في نظر بعض المصادر الإعلامية –، في رفض بعض قادة الجماعة التاريخيين لها ومنهم مجدي سالم وأحمد سلامة مبروك، وثمة من يرى غياب مؤثر للقيادي البارز عبد العزيز الجمل، فضلاً عن موقف بعض قادة الخارج كالظواهري – ولاسيما في ضوء موقعه المؤثر في القاعدة – والحكايمة(١٨).

إن أهمية المبادرة والمراجعة الجهادية، لا يعنى إدراجها ضمن محاولات التجديد الفقهي أو الفكري الإسلامي، أو إصلاح بنية العقل الإسلامي، ولاسيما النقلي، وذلك لأنها لا تزال تدور في إطار بنيته ومناهجه وآلياته، ومن ثم لا يمكن وصفها بالإصلاحية، وإنما قصارى ما يمكن أن توصف به، أنها مراجعة على طريق الاعتدال الفكري، يمكن تطويرها بعدئذ لآفاق تجديدية، ولكن ذلك يحتاج إلى جهد معرفي فكري وفقهي وتنظيري جاد وتاريخي ومؤلم وجسور، ويصعب التنبؤ بإمكانيات حدوثه، أو إنكار ذلك على نحو حاسم.

ثالثاً: إشكاليات المبادرة وتحدياتها

١ – علي الرغم مما تمثله مبادرة وقف العنف والمراجعات من أهمية في تاريخ الحركة الإسلامية الراديكالية، إلا أنها تشكل جزءاً من مرواحات النزعة النقلية الراديكالية والمعتدلة معاً، ونقصد بذلك

أنها تدور في مدارات المتن الفقهي والتفسيري القديم، تستمد منه السند المرجعي والمشروعية العقدية والتفسيرية، ولا تملك الجسارة الاجتهادية على نقد الخطاب الفقهي القديم - أيا كانت مدرسته الفقهية في إطار إسلام جمهور الفقه - سواء على المستوى التفسيري أو التأصيلي - والتقعيدى للأصول - أو الإفتائي حول أسئلة فلسفية أو عقدية أو تشريعية أو قيمية أو سلوكية كانت مطروحة في واقعها التاريخي والمكاني، سواء كانت شخصية أو أسئلة تمس مشاكل ومصالح واهتمامات جمهور أوسع في المجتمع الإسلامي، أيا كان موقعه على الجغرافيا الدينية والسياسية الإسلامية.

٢ - إن أبرز إشكاليات العقل النقلي الراديكالي والاعتدالي، هو إسقاط مفاهيم التاريخية والسياقية والإنتاج الاجتماعي للأسئلة والمشكلات والأزمات الشخصية والجماعية، أثناء ممارسة عملية المراجعة أو الإفتاء. إن إغفال الطابع التاريخي للخطابات الفقهية والافتائية والتفسيرية أثناء الممارسة الإفتائية والفقهية المعاصرة، يؤدى إلى إعادة إنتاج رؤى وفتاوى وتفسيرات ماضوية، ومن ثم تسييد نزعة تكرارية لمشكلات وآراء وحلول كانت جزءاً من الماضي.

٣ - إن نمط تكييف المشكلات والأسئلة المعاصرة - أيا كانت فلسفية أو عقدية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية ... الخ - لدى العقل النقلي عموماً يميل إلى أنها لا تعدو كونها أسئلة قديمة، أو تتشابه معها، بما يشير إلى النزعة اللا تاريخية، وإلى النزعة القياسية كمنهجية تفكير وآلية استنباط للأحكام يتم إعمالها في أحيان عديدة على نحو آلي، وذلك في محاولة استنباط أحكام لمواجهة مشكلات وأسئلة ومواقف، أو إضفاء شرعية ما على ممارسات سياسية - دينية اتسمت بالعنف المادي الذي تجسد في عمليات اغتيالات عديدة شملت سياسيين ورجال أمن ومفكرين وأقباط وأبرياء وسياح أجانب، ومست ممتلكات خاصة، أو عامة على نحو ما شهدنا طيلة عقود العنف السياسي - الاجتماعي ذو الوجوه الدينية والطائفية في الثمانينيات والتسعينيات وما بعد.

٤ - إن هيمنة العقل النقلي - الرسمي والراديكالي والاعتدالي المعارض - على سوق إنتاج الأفكار والتفسيرات والفتاوى السياسية عموماً، ساهم في تكريس الجمود الفكري الإسلامي، ومن ثم كرس التقليد الذي سرعان ما انتقل إلى مجال "عبادة" العادات الاجتماعية والخرافات وقشور التدين، وتحويلها إلى ممارسة استعراضية، تهتم بأشكال التدين لا مضامينه وقيمه الروحية العبادية والسلوكية والأخلاقية. ولاشك أن هيمنة العقل والإنتاج النقلي أدى إلى تفاقم أزمة التجديد في الفكر الديني الإسلامي، وضعف الاجتهاد والمجتهدين، بل وخوف بعض رجال الدين الرسميين، أو من ينتمون إلى الجماعات الإسلامية السياسية من ممارسة الاجتهاد لحل المشكلات ، وإنتاج الرؤى والفتاوى التي تواجه مشكلات "الفرد المسلم"، والدول والمجتمعات الإسلامية، والعالم المعولم الذي نعيش في أسواقه السياسية والدينية والاقتصادية والتقنية...إلخ، التي تتسم بالتركيب والتعقيد .

٥ - إن المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد، على الجهد الذي بذل في إطارهما من السجال والحوار بين قادتها وكوادرهما، يظل في إطار محدود نسبياً من حيث التجديد في بُنى الأفكار، وذلك لأن البيئة السياسية والفكرية والمذهبية تبدو أسيرة قيود عديدة مفروضة عليها، بحيث لا تجعل الجدل والحوار طليقاً وحراً في أطر من الموضوعية، واحترام الرأي الآخر، وعدم نفى كل جماعة سياسية ودينية للجماعة الأخرى. ومن ثم تبدو أحد أبرز إشكاليات المراجعة أنها تدور في فضاء مصري يفتقر إلى مراجعات جادة لأسس ومرجعيات، وبنى الأفكار السائدة في الأسواق الأيديولوجية والسياسية

والفكرية والرمزية، ولم نشهد مراجعات فكرية أو أيديولوجية ماركسية، أو ناصرية، أو ليبرالية، أو من جماعة الإخوان المسلمين إلا فيما ندر وعلى نحو شاحب من بعض الأشخاص في جماعات الفكر والعمل السياسي في مصر.

٦ – إن العقل النقلي التكراري يسود غالب العرض الخطابي الإفتائي والوعظي، وبما يؤثر على إمكانيات بعض الجماعات الإسلامية السياسية ولاسيما الراديكالية، في الخروج من دائرة النقل إلى الاجتهاد ومن الإفتائي إلى الفقهي، ويرجع ذلك لاعتبارات عديدة نسوق بعضها فيما يلي:

أ – ضعف التكوين الفقهي عند منتجي الفتاوى والوعظ، لصالح النزعة نحو الصوتية البيانية والخطابية، لا التحليل والتركيب والاستنباط المعمق للأحكام من أدلتها التفصيلية.

ب– تزايد طلب الجمهور المسلم على الفتاوى ، كآلية للتطهر الداخلي في ظل انتهاكات كثُر منهم للقيم والمبادئ الإسلامية التي يرددونها في خطاباتهم اليومية، ومفارقتها بعض الآثام الخلقية، أو انتهاك القانون، نظراً لشيوع الفساد والرشوة والاختلاس والسرقات في حياة المصريين، وفى ذات الوقت تزايدت نزعة الاستعراضات الدينية في طقوس الحياة اليومية. ثمة تناقضات ما بين المنطوق من لغة ومفردات الخطاب اليومي الممتلئ بالرمز واللغة الدينية المستمدة من الموروث الديني القرآني المقدس، والنبوي، وما شاع في محفوظات الذاكرة اللغوية والإيمانية الإسلامية، وما بين واقع السلوك الاجتماعي الذي يعتريه الدنس، والتهتك والشهوانية في الممارسة اليومية.

ج – بروز دور القنوات الدينية الإسلامية الفضائية، والسجالات النقلية العنيفة التي تميل للغلو والتشدد في انتقاء الفتاوى، ولاسيما بعض الغريب منها، على مثال فتوى إرضاع الكبير، والتبرك ببول الرسول (صلعم)، بكل ما أثارتاه من ردود أفعال غاضبة من مستوى الإفتاء ونوعيته في مصر .

٧– فقه المراجعات – إذا جاز التعبير وساغ – تم إنتاجه في إطار السياجات والقيود الأمنية وبتشجيع من السلطة السياسية والأمنية، وهو ما يتناقض مع بيئة إنتاج الاجتهادات والتجديدات في الخطابات والرؤى الفقهية، التي تعتمد على سيادة الحريات السياسية والدينية والتسامح، والحوار والجدل الأحسن بين منتجي الأفكار السياسية والدينية والفكرية على اختلاف منابتها الفلسفية والإيديولوجية والفقهية. المراجعات الفكرية الكبرى هي تعبير عن الحرية في الفكر والحركة، وفى أجواء آمنة لا يشيع فيها الخوف أو التعذيب أو انتهاك معصومية الجسد الإنساني، وحقوق الإنسان. إن جدل التجديد/ الحرية يبدو غائباً في فقه المراجعات لدى الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد. إن إنتاج المراجعات في السجون لا يعنى عدم صدق نوايا البعض إلا أنها لدى بعضهم تبدو أقرب إلى الصدى الفقهي التبريري لمصالحة أمنية وسياسية مع كلا التنظيمين لتصفية ملفاتها الأمنية.

٨– أظهرت المراجعات حدة إشكالية العالم المعقد في تركيبه الثقافي، والتقني، والمعلوماتي، وفى السلوك الإنساني، وبين عالم من التراكمات النقلية في الرؤى الإفتائية التاريخية التي تتسم بالبساطة، بما لا يواكب تعقيدات اللحظة المتغيرة في عالمنا ومشاكلنا المركبة في إطار تفاعلاته. ويبدو أن هذا التناقض الإشكالي مرجعه عدم استيعاب بعض الجماعات الإسلامية السياسية لبنيات الحداثة المعرفية، وهندساتها الدولتية والتشريعية والسياسية والمؤسساتية ، وآليات الإنتاج الدولتي والسياسي والتشريعي على اختلافها...إلخ.

يبدو شاحبا هذا العالم من الهندسات السياسية والاجتماعية - .. إلخ - المركبة، في العقل النقلى الإسلامي، وفى الذاكرة والوعي المصاحب له. ومن ثم يبدو جليا عدم استيعاب بعضهم للحداثات وانقطاعاتها المعرفية مع ما قبلها، وما بعدها في المجال الرمزي والمعرفي والمفاهيمي. قصارى ما استوعبه البعض من الحداثة هي إنتاجها المادي الذي يدل على التحسينات التي أدخلت على الإطار الخارجي للوجود الإنساني، كما يذهب محمد أركون في تعريفه للحداثة المادية(١٩).

من ناحية ثانية، ثمة إغفال "للحداثة الفكرية، التى تتضمن المناهج، وأدوات التحليل، والمواقف العقلية التى تؤمن معقولية أكثر مطابقة وملاءمة للواقع. والاستفادة من الحداثة المادية مرهونة تماما بنوعية الحداثة الفكرية المتحققة"(٢٠).

٩ - تتم المواجهات في سياقات متغيرة تواجه الإسلام وجماعاته الراديكالية إزاء حرب عولمية ضروس ضد الإرهاب، بقيادة الإمبراطورية الأمريكية وحلفاء كثُر في النظام الدولي المعولم. في هذا الإطار الفائض بالعنف، يبدو الوهج الراديكالي لتنظيم القاعدة ونظائره والسلفية الجهادية، يستقطب اهتمامات الرأي العام العولمى، والدول ووسائل الإعلام على اختلافها، في حين ثمة اهتمام محدود بمراجعات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد التي تمت، ولا تزال في عزلة السجن، والعقل المعتقل - وفق تعبير ميسولوفيتش - إزاء سوق ديني سياسي مترع بالطلب على الاستهلاك الديني لمعاني وفتاوى ووعظ يتسم بالغلو والراديكالية، ومن ثم تبدو المراجعات تعبيراً عن أمانة مع النفس وشجاعة رغما عن أية ملاحظات تبدى عليها في هذا الصدد.

١٠ - ثمة من يرى أن الحوار حول المراجعة يكشف عن تناقض بين ذرائعية الهدف من وراءها لدى كل أطرافها، الجماعة والجهاد يرغبان في الخروج من السجون والمعتقلات أي إلى فضاء الحرية، وبين هدف السلطة السياسية والأمنية، وهو تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، وبين أن أية مراجعات جادة لابد أن تتم في إطار حر لتبادل الأفكار، ونقدها.

١١ - بعض مراجعات الجماعة الإسلامية لا تزال تعيد إنتاج خطاب عقد الذمة في مجال العلاقة بين المسلمين والأقباط، ومن ثم بين تصورهم للدولة الإسلامية، وبين مواطنيها من غير المسلمين وفى هذا الصدد تذهب الجماعة الإسلامية في ردها على بعض الأسئلة التي تمس العلاقة مع الأقباط في كتاب نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية (مكتبة التراث الإسلامي، سبتمبر ٢٠٠٣) إلى ما يلى:

"يقول البعض، إن نصارى مصر يحاربون، وذلك أنهم لا يدفعون الجزية ولأن عهد الذمة تكون الجزية ركناً هاماً فيه فإن العقد يكون منتقضاً، والنصارى هنا يكونون ناقضي العهد. فما هو رأيكم؟ ورد على هذا السؤال بما يلي: «عقد الذمة تكون الجزية ركناً أساسياً فيه في بعض الأحوال، وإلا فإن نصارى تغلب قد عقد لهم الفاروق عمر عقداً أضعف عليهم فيه الصدقة ولم يذكر جزية، أما نصارى مصر فإنهم لم يمتنعوا عن دفع الجزية، بل إنهم ظلوا يدفعونها إلى أن أسقطها سعيد والى مصر عنهم لما قرر إدخالهم الجيش ومشاركتهم في الدفاع عن البلاد، واستند في فعله إلى فتوى لبعض المتأخرين بأن أهل الكتاب إذا اشتركوا في الدفاع عن بلاد الإسلام سقطت عنهم الجزية، لأن الجزية إنما أخذت منهم نظير دفاع المسلمين عنهم، وأن أبا عبيده قد رد الجزية لبعض نصارى الشام لما اضطر إلى الانسحاب من مدينتهم ولم يدافع عنهم، وهو وجه مقبول في فتوى لبعض المتأخرين. إذن هم لم يمتنعوا عن

أداءها بغض النظر عن صحة هذه الفتوى أو عدم صحتها حتى يوصفوا بأنهم نقضوا العهد، وإنما الذي ألغاها هو حاكم البلاد، ورفض أخذها منهم، وإنهم إلى هذا العهد كانوا يدفعونها. فالعهد قائم لم ينقض، وحقوقهم كأهل ذمة قائمة، وهم لم يطالبوا بالجزية حتى نقول إنهم امتنعوا، وفارق كبير بين إنشاء عهد نقول أن الجزية من هذا العهد، وبين دعوى نقض عهد تستلزم لإثباتها امتناعاً ومنعاً لم يحدث. وعليه فهم باقون على عهدهم وذمتهم، وحقوق الذمة مازلت سارية في حقهم"(٢١).

ولا شك أن الموقف من الأقباط – كأهل ذمة- يثير لدى بعضهم ملاحظات عديدة على المراجعات الفقهية، ولاسيما لدى الجماعة الإسلامية، فما بالنا بالجهاد وخاصة أن موقفه الإيديولوجي من أهل الذمة والمستأمنين والمعاهدين في ظل "الحكومات المرتدة والكافرة" -وفق تصوره العقدي والإيديولوجي – من الملاحظات التي أبديت على مراجعة الجماعة، ومن ثم يرى بعضهم أنه لابد من شفافية كاملة في معرفة شروط الاتفاقات التي تمت بين الأجهزة الأمنية والجماعة، وضرورة معرفة أفكار قادة الجهاد عن الأقباط والمرأة ومدنية المجتمع. وتساءل البعض عن الإفراج عن أعضاء الجماعة، وهل يكافئ من قتل وسرق وأهدر دمار وانتهك عرض بالإفراج عنه لمجرد الاعتراف بجرائمه ومراجعة أفكاره، ومن ثم يرفض إقامة حزب سياسي لهم على نحو ما طرحه منتصر الزيات المحامي مؤخراً، لأن ذلك يتنافى مع نص المادة الخامسة من الدستور، ويطالب أيضاً بعدم تمتع المفرج عنهم بحق الدعوة والوعظ في المساجد، لسابق تجربتهم غير المطمئنة- بتعبير البعض-، وأنها يمكن أن تستخدم منابر المساجد في الشحن الطائفي وإعادة نشر الفكر المتطرف، ومن ثم يرى وجوب فرض رقابة صارمة على المفرج عنهم" (٢٢).

إن إعادة إنتاج مفهوم عقد أهل الذمة يشير إلى الطابع النقلي التكراري للفتاوى والتكييفات الفقهية، مع إغفال سياقاتها وظروفها والمتغيرات التاريخية والسياسية، وطبيعة الدولة القومية الحديثة، وإنتاج مفهوم الأمة بالمعاني والدلالة الحديثة، والمواطنة وحقوقها وواجباتها في إطار علاقة المواطن بالدولة، فضلاً عن عدم متابعة الاجتهادات الفقهية المعاصرة التي تذهب إلى أن عقد الذمة، هو عقد تاريخي انتهت دوافعه، ومبرراته، ومسوغاته في إطار علاقة الدولة القومية الحديثة بمواطنيها والمؤسسة على مبادئ وقواعد دستورية عامة تدور في إطار المساواة الكاملة وعدم التمييز بين المواطنين في إطار مبدأ المواطنة، ومكوناته الحقوقية وواجباته.

١٢ – يذهب بعض الباحثين والنشطاء إلى أن ثمة تحديات عديدة تواجه المراجعات، ولاسيما في إطار تنظيم الجهاد، ومنها وجود قيادات جهادية خارج البلاد، ومن ثم ليست طرفاً في عملية المراجعة، وأبدى بعضهم رفضاً للتحولات الجديدة، ورفض تنظيم القاعدة للمراجعات، لأنه يعتبرها بمثابة طعنة له، ثم التشكيك العلماني في نوايا المراجعة، وهل تعد تعبيراً عن تحول حقيقي أم لا؟(٢٣).

رابعاً: هل تنهي المراجعات العنف ذو السند والوجوه الدينية والطائفية في مصر؟

ثمة جدالات بين الباحثين حول ما إذا كانت المراجعات الفقهية والمبادرات الخاصة بوقف العنف هل تؤدي إلى إنهاء حالة العنف المادي؟ لا شك أن تعدد الرؤى حول هذه النقطة الإشكالية، يعود إلى التقويمات المختلفة للمبادرات والمراجعات، ومدى تعبيرها عن مواقف حقيقية، ومن ثم ليست ظاهرية، أو هل هي أقرب إلى ما يطلق عليه في الفقه الشيعي بالتقية للخروج من عزلة السجن إلى الحياة ثم العودة إلى التقاط الأنفاس، وإعادة بناء التنظيمات سواء بنائها ذاتها أو تحت لافتات أخرى؟ وثمة من يخشى عودة قادة وكوادر الجماعتين إلى العمل الدعوى في المجال الاجتماعي، لإعداد الأرضية،

وزرع البذور العقائدية والشرعية التي تسمح للعودة مستقبلاً لتشكيل منظمات إسلامية جهادية، تمارس العنف وصولاً للحكم.

ثمة اتجاه آخر يرفض هذه الوجهة من النظر، ويرى أن التصور الأول مؤسس على تخيلات وهواجس، ويغفل عن أن المراجعات هي نتاج تجربة عسكرية وتنظيمية، ثبت فشلها، وتقوض بنيانها التنظيمي، وروابطها ناهيك عن أن غالب كوادر كلا الجماعتين دخلوا السجون في عمر اليفاعة – من ١٨ إلى ٢٥ سنة–، ثم بعد تجربة العزلة القسرية، بلغوا الخامسة والأربعين، والخمسين عاماً، في بيئة السجن، والقراءة المتأنية لأصول الفقه الإسلامي، وفى متون كتب العقيدة، والتفسير، والسيرة والسنة النبوية المشرفة والتاريخ الإسلامي، مما أتاح لهم إعادة النظر في تجربتهم العسكرية والقتالية وأسباب فشلها، ثم آراءهم السابقة، والأهم التغير الذي حدث في العالم، وإزاء الإسلام السياسي وجماعاته.

ولا شك أن كلا الاتجاهين في التقويم السياسي للمبادرات والمراجعات ينطوي على تركيز على النوايا، والمضمرات السياسية والفقهية، ولم يتأسس كلا الطرحين على معلومات مدققة، وعلى متابعة لطبيعة الاتفاقات التي تمت مع قادة الجماعة الإسلامية، أو الذي يتم مع بعض قادة تنظيم الجهاد.

إن اختلاف تقويم المراجعات والمبادرات، يعاد إنتاجه في وجهات النظر حول مدى تأثيرها على العنف المادي وجماعاته مستقبلاً وفى هذا الصدد برز اتجاهان يمكن إيجاز أفكارهما فيما يلي:

الاتجاه الأول: يرى أن مبادرة الجهاد ستؤثر كثيراً على أطروحات تنظيم القاعدة– وشبكاته ونظائره– والسلفية الجهادية – لأن إيديولوجيا تنظيم الجهاد تمثل أحد أبرز المراجع الفقهية والإيديولوجية الإسلامية على هذا النمط من التنظيمات، وعلى أساليب تفكير قادتها، وعملها التنظيمي والحركي من حيث البنية التنظيمية، والخلايا العنقودية، فضلاً عن أن خبرات الظواهري وصحبه بالقاعدة، مستمدة من الخبرات التنظيمية، والفكر العقدي– السياسي للجهاد المصري. ومن ثم يسوغون هذه الوجهة من النظر بردود فعل أيمن الظواهري– الرجل الثاني في القاعدة – على مبادرة الجهاد، ومعه الحكايمة الذي اعتبرها جزءاً من إستراتيجية استخباراتية مصرية إزاء الجهاد.

يبدو لي أن التأثير الإيديولوجي والرمزي هو الذي قد يتحقق من مبادرة وقف العنف والمراجعة المأمولة من د. سيد فضل ومؤيديه، ولاسيما في مصر وخاصة أن منظرها أحد أبرز القادة الفكريين للجهاد المصري وربما على مستوى نظائره من المنظمات الإسلامية السلفية الجهادية خارجها[٢٤].

الاتجاه الثاني: يرى أن مبادرة وقف العنف ومراجعة الجماعة الإسلامية، والجهاد، لن يكون لها تأثير كبير في الخريطة الإسلامية السياسية– المصرية، والعالمية، وذلك لأن كلا التنظيمين تم هزيمتهما عسكرياً وتقويض هياكلهما التنظيمية، ودخول كوادرهما إلى السجون والمعتقلات في سن الشباب، وأصبحوا الآن كبار السن، ولم يعد القادة التاريخيين يشكلون تأثيراً، أو مصدر جذب للأجيال الجديدة واللاحقة للإسلاميين المصريين، وغيرهم، وأن ثمة وجوهاً، ورموزاً أخرى ذات جاذبية راديكالية وتأثير عليهم.

ويشير بعضهم إلى أن عدم فاعلية المبادرات لا تقتصر فقط على هزيمتهم العسكرية والتنظيمية، ونجاح الأجهزة الأمنية في الحد من فاعليتهم التنظيمية والحركية والقتالية والتعبوية والإيديولوجية، وإنما للتغير في الحالة الإسلامية المصرية التي شهدت عدداً من المتغيرات التي تجعل من المراجعات

والمبادرات ضعيفة وغير مؤثرة، ومنها تراجع أهمية ومحورية التنظيم كوعاء لانخراط النشطاء الإسلاميين، وممارسة العمل التنظيمي والدعوى والقتالي، حيث ضعف دور المؤسسات والتنظيم في العمل الإسلامي الحركي، سواء على المستوى الرسمي، لتراجع وضعف الأزهر والأوقاف وعلماءهم ودعاتهم، أو سيطرة الدولة وأجهزتها الأمنية على جماعات العنف ومظاهره الإرهابية.

إن انتقال الحالة الإسلامية من التنظيم/ الجماعة/ المؤسسة، إلى التدين الفردي، وإلى بروز مكانة وتأثير ودور الدعاة الجدد، والمفكرين المستقلين، ومن ثم التحول إلى النشاط الإسلامي الفردي أو المجموعات الصغيرة – التي ترتبط بالأواصر العائلية أو الصداقة والزمالة – كما حدث في مثال الوقائع الإرهابية التي حدثت في شارع جوهر القائد بالأزهر، وكوبري السيدة عائشة، ويعود ذلك– وفق هذه الوجهة من النظر– إلى أن الناشط الإسلامي يمكنه اللجوء إلى مصادر عديدة للحصول على الرأسمال الإيديولوجي والعقدي الإسلامي، بل وأساليب العمل التنظيمي، والدعوى وإعداد الكادرات من الفضاء النتي وكتابات تنظيرية وتنظيمية عديدة، بل ويمكنه إدخال تعديلات عليها وفق ما يريد من أهداف[٢٥].

ثمة بعض من الوجاهة في هذه الوجهة من النظر، إلا أن ذلك لا يستند إلى غياب التأثير، فلا شك أن بعض من هذا التأثير الإيديولوجي والرمزي للمراجعات على بعض قادة وكوادر القاعدة، ونظائرها في حدود، لأنها أنتجت جاذبيتها الإيديولوجية والرمزية والتعبوية في إطار الجيل الرابع للحركة الإسلامية الراديكالية، ولاسيما في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج، وبعض الدول الإسلامية كباكستان، ومعها السلفية الجهادية في اليمن، والأردن، وفلسطين، والجزائر والمغرب، وفى وسط المهاجرين المسلمين في الشتات الأوروبي.

وربما يعود التأثير المحدود في الداخل المصري ووسط الأجيال الجديدة، لبروز نموذج إسلامي جديد، وهو (سلطة إسلام الشارع) على إسلام الحكومة الرسمي، والجماعات الدينية، فضلاً عن تمدد جماعة الإخوان المسلمين، ونزوعها الحركي في التمدد القاعدي وفى الوسط بين المهنيين، وفى دخولها للبرلمان عبر الآلية الانتخابية، وتحقيقها نجاح سياسي للمرة الأولى منذ نشأتها عام ١٩٢٨، والذي تمثل في حصولها على ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات عام ٢٠٠٥[٢٦]. أيا ما كانت التقويمات وأسانيدها، فثمة إقرار بأهمية ما للمراجعات والمبادرات والخلاف حول مدى التأثير وفاعليته، وهو ما ستكشف عنه مآلات الحركة السياسية المصرية على اختلافها، ومواقف النظام والسلطة الحاكمة، ومدى الاستجابة إلى مطالب الإصلاح السياسي والديني والفكري والاجتماعي من كافة الأطراف الرسمية والمحجوب عنها الشرعية القانونية، والمنظمات غير الحكومية.

خامساً: إعاقات التحول

ثمة إعاقات بنائية في الواقع السياسي والثقافي والديني في مصر تحول دون استكمال المراجعات لدوراتها الفكرية والجدلية، بحيث تسفر عن تحول نوعى في الفكر الإسلامي نحو إنتاج تجديدات اجتهادية جديدة. يمكن رصد تلك الإعاقات إيجازاً فيما يلي:

١ – حالة النفي المتبادل، وأشباهها داخل الحياة السياسية والثقافية المصرية، ولاسيما في ظل الاستقطابات الفكرية الحادة بين الجماعات الإسلامية السياسية عموماً، وبين القوى السياسية العلمانية وأشباهها، ناهيك عن تناقضات واستبعادات بين الإسلاميين الراديكاليين، وجماعة الإخوان المسلمين، وبين الأزهر – عموماً

- والراديكاليين، حيث يسود التنافس السياسي – الديني. ولا شك أن النفي والاستبعادات لا يؤدى إلى خلق حالة حوارية أو جدالية تؤدى إلى نمو وتطور الأفكار والاجتهادات، ولاسيما الدينية.

٢ – سيطرة السياسي على الديني والعقدي بما يؤدى إلى بروز التوظيفات السلطوية، والمعارضة الإسلامية للديني والعقدي، واستثماره في اللعبة السياسية المباشرة، بما يحد من إمكانيات تحرر الديني من السياسي، ونزوعه صوب الاجتهاد والتحرر من الجوانب الفقهية والتفسيرية والنقلية.

٣ – عدم رغبة أطراف إسلامية رسمية أو إخوانية في المشاركة في عملية الحوار والجدل الفقهي والسياسي للمراجعات، كجزء من عملية تهميش سياسي للجماعة الإسلامية، والجهاد ووصف عملية المراجعة بأنها نتاج للضغط السلطوي والأمني وتعبيراً عنهما.

٤ – البنية السياسية التسلطية، والثقافة السياسية الطغيانية والامتثالية السائدة وتأثيراتها على الحوار وآلياته في مصر، حيث يشيع العنف اللفظي في السجالات السائدة، والمناخ الفكري القائم على التنابذات الخشنة المتفجرة التي لا تساعد على استكمال المراجعات في بيئة فكرية ملائمة.

خاتمة

وجيز ملاحظاتنا أن المراجعات خطوة إيجابية على طريق طويل من الممارسة التنظيرية، والفقهية والإفتائية التي تحتاج إلى الاجتهاد، والتأصيل، والإطلاع على مصادر الفقه والفكر الإسلامي على اختلافها، وعلى تاريخ الإنتاج التجديدي المصري والمقارن، فضلاً عن تحولات وانقطاعات الفكر الفلسفي والألسنى والسوسيولوجي والسياسي والتشريعي في عالمنا الحديث والمعاصر وما بعدهما.

ثمة مشكلات ستواجه قادة وكوادر تنظيم الجهاد، من بينها مشكلات دمجهم اجتماعياً وسياسياً في المجتمع المصري، ومن ناحية أخرى هل يتحول الدمج الاجتماعي إلى إمكانية دمج سياسي في إطار حزبي، أو في إطار جمعيات أهلية. أسئلة مفتوحة على واقع موضوعي مشحون بالتوتر والمشكلات المتراكمة، والأخطر على عقول – في السلطة والمعارضة والمجتمع– يبدو غالبها قد أعد لمواجهة الماضي لا المستقبل كما قال بعضهم ذات مرة.

ويبدو أن أي مسعى فقهي نحو إنتاج اجتهادات عميقة تمس بنية العقل الإسلامي النقلى، وإنتاجه يحتاج إلى إعادة هيكلة سياسية نحو الديمقراطية، والتعددية وقيمها السياسية وأيقوناتها الرمزية والفكرية، ومن ثم إلى ضرورة إصلاح التعليم عموماً العام والجامعي وما بعده، والتعليم الديني الأزهري ومعه المؤسسة الإسلامية الرسمية على نحو يجعلها قادرة على تأسيس انفتاح وإطلاع على ثورة المعرفة في الأطر الحداثية وما بعدها كي تدخل طرفاً في المعرفة والجدل والحوار الضاري الذي يسم عالمنا المعولم.

الهوامش :

(١) أنظر في أدوار الخطاب الديني عموماً: نبيل عبد الفتاح (محرر)، الخطاب الديني: مقاربة أولية، من ص ٧ إلى ص ٢٧، وفي دور الخطاب الديني الراديكالي من ص ٢٤٢ إلى ٢٤٣، الصادر من منتدى حوار الحضارات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٦.

(٢) أنظر في تقويم بعض مبادرات وقف العنف والمراجعات: ضياء رشوان، «تحولات الجماعات الإسلامية في مصر»، كراسات إستراتيجية رقم (٩٢)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

(٣) أنظر: محمد أركون، ولويس جارديه، الإسلام الأمس والغد، ترجمة على المقلد، ص ٨٩، الطبعة الأولى، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٣.

(٤) انظر : حوار كميل الطويل مع د. هاني السباعي، جريدة الحياة، لندن ٥/ ٩/ ٢٠٠٣.

(٥) أنظر في ذلك: علاء مطر، «الجهاد والجماعة الإسلامية، إلى أين»، حوار مع منتصر الزيات، آخر ساعة العدد الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٦.

(٦) أنظر في ذلك تفصيلاً: ضياء رشوان، المراجعات: المعنى والسياق والدلالات، الفصل الأول في الكتاب الحالي.

(٧) وحيد عبدالمجيد، «الجماعة الإسلامية في مصر: لماذا حدث التحول وأي تأثير له»، الأهرام، ١١/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٨) أنظر: ضياء رشوان، المراجعات - المعنى - السياق - الدلالات، المرجع سابق الذكر.

(٩) أنظر في ذلك: نبيل عبد الفتاح، الإسلام والديمقراطية والعولمة، من ص ١٠١ إلى ص ١١١، القاهرة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

(١٠) أنظر في هذا الصدد: د. وحيد عبد المجيد، مستقبل العلاقة بين الدولة وأعضاء "الجماعة" و"الجهاد" بعد المراجعات، الفصل السابع في الكتاب الحالي.

(١١) انظر: منتصر الزيات، مجلة آخر ساعة المرجع سابق ذكره.

(١٢) أنظر: تقرير محمد صلاح، «القاعدة في أرض الكنانة تدعو إلى ضرب الأهداف "الصهيو-صليبية"، جريدة الحياة العدد الصادر في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٧، ص ١، وص٧.

(١٣) أنظر في ذلك: محمد أبو رمان، «الصراع على السلفية الجهادية"، موقع الغد، ١٣/ ٦/ ٢٠٠٧.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) أنظر حديث منتصر الزيات في مجلة آخر ساعة، المرجع سابق الذكر.

(١٦) كمال حبيب، مراجعات التيار الجهادي: المغزى والمعنى، الجزيرة نت.

(١٧) أنظر عرضاً ضافياً للمرجعية الفكرية لتنظيم الجهاد في: د. كمال السعيد حبيب، خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات، الفصل الثالث من الكتاب الحالي.

(١٨) أنظر في ذلك: http: //services - egypt. Tv /Eg news / news - details. Asp?= ١١٤٩١٦.

(١٩) أنظر: لويس جارديه، ومحمد أركون، الإسلام الأمس والغد ، المرجع سابق ذكره ص١٠٣.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) أنظر: نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، ص ١٨٢ وص ١٨٣، مكتبة التراث الإسلامي - سبتمبر ٢٠٠٣، ومشار إلى الاقتباس في سمير مرقص، المراجعات والحاجة إلى المراجعة على قاعدة المواطنة، في جريدة روز اليوسف عدد ١٧٧ الصادر في ٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

(٢٢) انظر في ذلك: إسحق إبراهيم، موقع أقباط متحدون، في ٣/ ٧/ ٢٠٠٧، (http;www.copts-united.com)

(٢٣) أنظر : كمال حبيب، مراجعات التيار الجهادى: المغزى والمعنى، المرجع السابق ذكره.

(٢٤) أنظر في ذلك رأى د. كمال حبيب، ود. عمرو الشوبكى في برنامج بانوراما: أستاذ الظواهري يراجع فقه الجهاد بمصر، العربية نت - الاثنين ١٦ أبريل ٢٠٠٧م - http: //www.alarbiya.net /save_print.php?save_ id٣٣٥٥٣.

(٢٥) انظر تفصيلات هذه الوجهة من النظر، وعلى نحو تأصيلي: حسام تمام، مراجعات "الجماعة" و"الجهاد": هل من تأثير حقيقي في وقف العنف "الإسلامي"؟ http: dodi- Org. eg / indey Php? Id= ٢٩٢.

(٢٦) انظر في ذلك: نبيل عبد الفتاح، الإسلام والديمقراطية، والعولمة، من ص ١٠١ إلى ص ١١١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٦.

◆ الفصل السادس ◆

◆ الجماعات الجهادية والمجال السياسي من المعضلات الفقهية إلى تحديات الواقع

[illegible]

* مدير برنامج العلاقات العربية - الأوروبية والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمة

من المؤكد أن التحول الفكري الكبير الذي قامت به الجماعات الجهادية المختلفة متمثلا في المراجعات يعد نقطة فاصلة بين مرحلتين في تاريخ هذه الجماعات. فهو من ناحية يعد اعترافا بالفشل، ومن ناحية أخري محاولة للتراجع عن التفسيرات الفقهية التي بررت عمليات العنف التي اجتاحت البلاد لأكثر من عقدين. ويمكن النظر إلي مستقبل العلاقة بين الجماعات المعتزلة للعنف وبين الجماعات الإسلامية السلمية متمثله أساسا في جماعة الإخوان المسلمين، على ضوء أولا طبيعة المراجعات، وهل فتحت بابا للتلاقي بين هذه الجماعات والتيارات والسلمية، أم أنها فقط رفضت خبرة العنف، ولم تقدم أي رؤية لفهم الواقع السياسي والاجتماعي.

في الحقيقة أن الجدل الذي دار حول مراجعات الجماعة الإسلامية على مدار عشر سنوات عاد وتكرر على مدار عشر أسابيع هي تقريبا عمر مراجعات تنظيم الجهاد الذي قدمها الشيخ سيد إمام الشريف، واعتبرها البعض نتاج الضغوط الأمنية، وهو أمر غير دقيق، لأن من الصعب القول أن هذه المراجعات هي نتاج ميكانيكي للضغوط الأمنية، إنما هي بالتأكيد نتاج "للهزيمة" الفكرية والسياسية لتنظيمات العنف في مصر والعالم العربي، بعد فشل مشروعها بالتغيير بالعنف، وانكسار شوكتها في المعركة القاسية التي دارت بينها وبين الدولة وأجهزتها الأمنية. وقد اعتبر البعض الآخر أن ما تقوم به الجماعات الجهادية، هو نوع من "التقية" نتيجة الفشل، وإنه حين ستتاح لهم الفرصة لكي يعودوا للعنف سيعودون، وهي أيضا رؤية قاصرة في فهم طبيعة هذه الجماعات ودلالة الانكسار والفشل لتنظيمات كبري مثل الجماعة الإسلامية والجهاد، التي لا يمكن أن تعود إلي العنف مرة أخري بعد أن انتهي تقريبا الرابط التنظيمي الذي جمعها في الثمانينيات، وبعد أن تيقن لها أن طريق العنف لم يكن في أي مرحلة ذا جدوى. وأخيرا اعتبر البعض أن هذه المراجعات مجرد صفقة مع النظام القائم تقوم على مراجعة الجهاديين لأفكارهم في مقابل الإفراج عنهم، وربما توظيفهم سياسيا في مواجهة تيارات إسلامية أخري وعلى رأسها الإخوان المسلمين، وهو أيضا أمر غير دقيق لأن ملف التيارات الإسلامية السلمية والعنيفة لازال ملفا أمنيا، ولن يقيم النظام أي علاقة سياسية مع هذه الجماعات حتى لو وظف بعض عناصر الجماعة الإسلامية في تصريحات إعلامية هنا أو هناك، إلا إنه في كل الأحوال لن يدخلهم في لعبة السياسة حتى لو كان من أجل مواجهة الإخوان الذين يواجهون عبر رجال الأمن وليس رجال السياسة.

وتبدو مجمل هذه القراءات غير دقيقة إلي حد كبير، فرغم أن العناصر الجهادية تعرضت للعديد من الضغوط الأمنية، إلا أن "فلسفة المراجعات" تعود أساسا إلي فشل المشروع الجهادي في إسقاط "الدولة الطاغوتية" كما أسماها، عن طريق العنف والثورة الإسلامية، وأدي انكسار التنظيمين وربما إنهائهما، إلي جعل المراجعة أمرا حتميا كنتيجة للفشل وليس أساسا الضغوط الأمنية.

وقد قدمت الجماعة الإسلامية مراجعتها مبكرا، وتمثلت أولا في مبادرة وقف العنف عام ١٩٩٧، ثم في إصدار أربعة كتب في عام ٢٠٠٢ تمثل مراجعة للأساس الفقهي الذي قام علية المشروع الجهادي للجماعة الإسلامية تحت عنوان سلسلة تصحيح المفاهيم"، وهي:

ــ مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية، وحرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين، وتسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء، والنصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين. ثم استكملت ذلك بإصدارها ما يقارب الخمسة وعشرين كتابا في نفس هذا الاتجاه على مدار ما يقرب من ١٠ سنوات. وجاءت بعد ذلك مراجعة الشيخ سيد إمام، وعرفت باسم ترشيد الجهاد في مصر والعالم، لتطوي صفحة كاملة من ملف العنف الديني في مصر.

أولاً: في ظاهرة العنف الديني

لعل البداية الحقيقية في فهم تعقيدات الظاهرة الإسلامية بشكل عام وجماعات العنف الديني التي مارست إرهابا في مصر وكثير من بلدان العالم العربي، هي التمييز بين العوامل التي أدت إلى وجود الإرهاب، وبين الأسباب التي أدت إلي انتشاره. فالغالبية الساحقة من الكتابات التي اقتربت من هذه الظاهرة عرفت خلطا واضحا بين عوامل "الوجود"، وأسباب الانتشار أو التراجع. وظهرت كتابات كثيرة أرجعت أسباب وجود العنف الديني إلي المشكلات الاجتماعية والفقر والأزمات الاقتصادية، التي أدت إلي ظهور تربة مواتية لصعود العنف والعمليات الإرهابية. وركزت بعض الكتابات العلمانية الليبرالية واليسارية على دور النظم الشمولية وهزيمة ١٩٦٧ في وجود الظاهرة الإسلامية، وتصاعد العنف بعد ذلك. وأخيرا عظم الخطاب الرسمي العربي من دور القوى الخارجية وغياب العدالة الدولية والانحيازات الأمريكية الدائمة لإسرائيل، باعتبارها كلها دوافع تقف وراء تصاعد جماعات العنف الديني على السواء.

ويمكن القول إن كل هذه التفسيرات قد تساعد علي فهم أسباب انتشار العنف والعمليات الإرهابية في مرحله تاريخية ما، وأسباب تراجعه في مرحله أخرى، لكنها في كل الأحوال عاجزة عن تفسير سبب وجود ظاهرة العنف المستند على أساس ديني في العالمين العربي والإسلامي، وتعبيره بمفرده أو أساسا عن هذه الأزمات الطبقية والنكبات الوطنية. وإذا كان هذا العنف تعبير عن أزمة ما – وهو بديهي – فلماذا لا نجد مثيلاً له في مجتمعات وثقافات أخرى غير مجتمعاتنا العربية، أي بمعنى آخر لماذا يأخذ العنف في اغلب الثقافات الأخرى أشكالا مختلفة عن هذا "العنف الاستشهادي" الذي نراه في فلسطين أو هذا "العنف الانتحاري" الذي رأيناه في واشنطن ونيويورك وفي أحيان كثيرة في العراق؟ فكثير من المجتمعات الواقعة خارج الوعاء الحضاري الإسلامي كما في أوروبا أو أمريكا اللاتينية شهدت في فترات كثيرة من تاريخها دورا متصاعدا لجماعات ثورية مارست العنف ضد الاحتلال الأجنبي وضد السلطة المحلية على السواء ، ولكنه في كل الأحوال كان عنفا مختلفا في طبيعته عن العنف الاستشهادي الذي نراه في فلسطين المحتلة.

والحقيقة أن هذه القراءات السياسية تعجز في عن فهم أسباب وجود الظاهرة الإسلامية من الأساس بصرف النظر عن التجليات التي تأخذها، لأنها ترصد تعبيراتها الخاصة في ممارسة الاحتجاج التي تأخذ أحيانا شكل العنف المشروع حين يوجه ضد سلطة احتلال، أو عنف إرهابي حين يوجه ضد مدنيين وأبرياء عزل سواء كانوا في نيويورك أو الرياض والدار البيضاء، أو اسطنبول. ومن هنا فإن العامل الرئيسي وراء "وجود الظاهرة" الإسلامية من الأصل لا يرجع إلي دوافع سياسية اجتماعية، إنما يرجع بالأساس إلى وجود "كامن ثقافي" قادر على أن يدفع بها إلي حيز الوجود دون أن يساهم في تشكيل صورتها، وعلية فإن أسباب الانتشار والتراجع، أو دوافع تبنيها في سياق تاريخي معين لأساليب عنيفة وفي سياق آخر لأساليب سلمية هي كلها أسباب ودوافع اجتماعية وسياسية لا علاقة لها بالمكون الثقافي. وهنا تكمن أهميه دمج القراءة الثقافية، التي تفسر وجود الظاهرة، مع القراءة الاجتماعية التي تفسر أسباب انتشارها أو تراجعها والصور المختلفة التي تأخذها عنفا أو سلما.

ومن المؤكد أن واقع الحركات الجهادية العربية كان يعاني من أزمات عميقة قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تعمقت دون أدني شك في أعقابها، ولكن دون أن يعني ذلك أن هذا الحدث قد "صنع" أزمة الجماعات الجهادية بقدر ما أنه ألقي الضوء عليها وأبرز تأثيراتها السلبية على مسار التطور الديمقراطي في العالم العربي. وتكمن أبرز أزمات التيار الإسلامي الجهادي في بناءه العقدي وفي فهمه النصي للإسلام، فلهذه النوعية من الجماعات قراءه خاصة للإسلام تتضمن عناصر ثلاثة رئيسية: أول هذه العناصر أن الإسلام هو في الأساس عقيدة أي توحيد كامل ومطلق وخضوع شامل للخالق وجوهر الوجود الإنساني كله لا يخرج عن مهمة واحدة: إخلاص العبادة لله. ثاني هذه العناصر هو التنفيذ الحرفي لكل ما أمر به القرآن الكريم و عبر سنة رسوله، وهنا يظهر ذلك المصطلح المربك "الحاكمية" لله بسنده القرآني والذي تكاد لا تخلو منه ورقة واحدة صادرة عن تلك الجماعات الجهادية. أما غاية تنفيذ هذه الحاكمية فهي الطاعة المطلقة لأوامر الله، أو كما ذكر عبد السلام فرج مؤسس ومنظر تنظيم الجهاد في كتابة الفريضة الغائبة: "إن إقامة الدولة الإسلامية هو تنفيذ لأمر الله ولسنا مطالبين بالنتائج"[١].

والحقيقة أن "عدم المطالبة بالنتائج" مثل الأزمة أو العنصر الثالث في توجهات تلك الجماعات الجهادية على المستوي العقدي والسياسي، وشكل من ناحية أخري السبب الرئيسي وراء بقاء هذه الجماعات كنماذج "للاحتجاج" وليس البناء، وجعلها منذ اغتيال الرئيس السادات وحتى اعتداءات ١١ سبتمبر أسيرة لأحكامها العقائدية المغلقة والنصية، دون أدني تفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي والدولي المحيط بها، فهي كلها " قضايا دنيوية" لا علاقة لها بصحيح الدين ولا بنصوصه النقية كما تفهمها الجماعات الجهادية. وقد ظلت هذه الجماعات تكرر في وثائقها الفكرية مصطلحات التوحيد والعبادة والخضوع والحاكمية، ولأن العقيدة لدي هذه الجماعات لا تحتمل مواقف وسطي ولأن مجال العقيدة هو التصديق الغيبي لا العقلي فإن مبحث الإيمان وحقيقته أضحي هو المعبر الوحيد الذي يصل تلك الجماعات بالمجتمع الذي تعيش فيه حيث أكتسي مفهوم الإيمان طابعا صارما لا يحتمل كثير من التفسير أو التأويل[٢].

والحقيقة أن مساحة "التصديق الغيبي" للجماعات الجهادية المختلفة هي التي دفعتهم إلي الدخول في مواجهات متعددة طوال العقود السابقة، غابت عنها مساحة "التفاعل العملي" مع الواقع السياسي والاجتماعي المحيط، وأدت إلي خسارتها لكل معاركها مع أجهزة الأمن المصرية طوال عقد الثمانينيات

من القرن الماضي، وعجزها على استيعاب أن اعتداءً مثل ١١ سبتمبر لن يؤدي إلي هزيمة الولايات المتحدة، بل على العكس أدي إلي توحشها ونجاحها في كسر الصيغة العالمية للتنظيمات الجهادية كما عبرت عنها القاعدة، وأدت في النهاية إلي القضاء على "دولتهم" في أفغانستان وسقوط نظام طالبان واحتلال أمريكا لأفغانستان والعراق. ولعل المعضلة الحقيقية في خطاب جماعات العنف الديني في صورتها المتعولمة كما عبرت عنها شبكة القاعدة تكمن في هذا الانفصال التام عن الواقع، وبقائها أسيرة مفاهيم فقهية وعقائدية نصية جعلتها لا تري البيئة السياسية المحيطة ولا التوازنات الدولية، واعتبرت أن جوانبها العقائدية والإيمانية هي فقط أو أساسا التي تحدد خياراتها "السياسية".

ومن هنا فإن نجاح الدولة المصرية في القضاء على الإرهاب المنظم قد فتح الباب أمام مراجعات الجماعة الإسلامية والجهاد، والتي يمكن اعتبارها نقطة فاصلة في تاريخها، فهي من ناحية تعد اعترافا بفشل خيار العنف والتغيير بالقوة والعمليات الإرهابية، ومن ناحية أخري تعتبر محاولة لتقديم تفسيرات فقهية جديدة مناقضة لتلك التي بررت عمليات العنف التي اجتاحت البلاد لأكثر من عقدين. وجاء خروج هذه العناصر من السجون ليفرض تحديات جديدة على الواقع السياسي المصري أولها وضعته الدولة، بأنها أعادت الجهاديين إلي الحياة بالإفراج عنهم من السجون، وليس إلي الحياة العامة بالسماح لهم بالمشاركة في المجال العام وفي العملية السياسية الراكدة من الأصل، أما الثاني فهو داخلي يتعلق بالخبرة الجهادية نفسها والتي قامت أساسا على بناء تنظيمات عقائدية مغلقة لم تؤمن بالعمل السياسي أو النقابي ولم تمارسه، وبالتالي فإن تراثها السابق لا يؤهلها لبناء حركة سياسية سلمية، ولا المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، لأنه سيحتاج إلي إعادة تأسيس ثاني للخبرة الجهادية بالمعني الفقهي والسياسي يتجاوز التأسيس للعنف ثم التأسيس لوقفه، لصالح اكتشاف خيار سلمي وسياسي آخر يدفع نحو الانخراط في العملية السياسية.

إزاء هذه التحديات الجديدة لا يبدو أن خطاب المراجعات الفكرية قد حاول من الأساس التفاعل معها، وربما لن يكون قادراً على ذلك لأنه سيعني في حال قيامه بذلك إنه تحول إلي حالة أخري غير جهادية، تحتاج إلي شروط سياسية واجتماعية وثقافية أخري غير التي نراها الآن لكي تنضج وتطور في اتجاه الفعل السلمي. والحقيقة أن جوهر هذه المراجعات، تعني أن الجماعات الجهادية أعادت النظر في الأسس الفقهية التي بررت العنف والعمليات الإرهابية بعد فشلها، ولكن هل يعني ذلك أنها تبنت خيارات الجماعات السلمية وعلى رأسها الإخوان المسلمين؟ التي اعتبرت أن فشل الجهاديين هو انتصار لخياراتها الفقهية والسياسية وانتصاراً لما تسميه التيار الإسلامي الوسطي أو المعتدل، التي اعتبرت دائما أنها المعبرة عنه.

ثانيا: فى مضمون المراجعات الجهادية

١ ـ مراجعات الجماعة الإسلامية

من المؤكد أن جانبا كبيرا من القضايا التي جري مناقشتها في كتب المراجعات ترد على وقائع وممارسات جرت في عصر سابق، دون أن تتعرض إلي تحديات العصر الجديد، ورغم إنه أمر جيد أن تتم مراجعة هذه الممارسات إلا إنها بالتأكيد لا تكفي لبناء خبرة جديدة، أي أنها نجحت في رفض أساليب الماضي دون أي استشراف للمستقبل.

ففي مطلع ٢٠٠٢ أصدر قادة الجماعة الإسلامية مجموعة من الكتب (٤ كتب) لها عنوان مشترك

"سلسلة تصحيح المفاهيم"، وهي كتب أعد كل منها اثنان أو ثلاثة من القادة التاريخيين للجماعة وراجعها وأقرها بقية القيادات التاريخية الثماني [٣]. ورغم أن صدور الكتب سالفة الذكر عن الجماعة الإسلامية يعني أنها تخوض تحولاً حقيقياً وأن التحول يحظى بقدر كبير من اهتمام الدولة التي سمحت بخروج الكتب من السجن ونشرها، فإن ثمة ملاحظات أولية ينبغي التوقف عندها قبل التعرض لمحتوياتها. وأول ما لفت الأنظار كما أشار الكاتب والباحث ممدوح الشيخ، يتعلق بغلاف الكتاب الأول (الأكثر أهمية)، فعلى الغلاف الأمامي للكتاب يأتي اسمه "مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية" [٤] بينما الغلاف الخلفي يضم كلمة عامة عن السلسلة وفيها يأتي اسم الكتاب مختلفاً "مبادرة إنهاء العنف... رؤية شرعية ونظرة واقعية". والاختلاف الذي يبدو للوهلة الأولى بسيطاً ليس ذلك في حقيقته، فوقف العنف يختلف كثيراً عن إنهائه، والتقديم والتأخير بين الشرعي والواقعي ليس مجرد ترتيب شكلي، فهل هناك خلاف بين الطرفين (الجماعة الإسلامية والنظام المصري) حول هذه المسألة حتى صدور هذه الكتب الأربعة؟ [٥]

وفي مقام استعراض أهم المنعطفات التي مرت بها المبادرة يأتي في الكتاب أنها منذ إعلانها (١٩٩٧) لم تتجاوب معها الأجهزة الرسمية، بينما أيدها الدكتور عمر عبد الرحمن، وفي غمرة المساعي السلمية جاءت حادثة الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ التي يصفها مؤلفا الكتاب بما نصه "كانت صدمة لنا جميعاً... إذ كان الحادث بما فيه اعتداء على النساء والأطفال والتمثيل بهم غريب على منهجنا وتفكيرنا". وفي مارس ١٩٩٩ اكتسبت المبادرة دفعة قوية عندما أصدرت مجموعة كبيرة من قيادات الجماعة الإسلامية بالخارج بياناً أكد تأييدهم إياها تأييداً تاماً ودعوتهم لوقف كل البيانات التي تحرض على العنف.

وقد ناقش الكتاب فقه العنف مناقشة مستفيضة ارتكزت بشكل رئيسي على الموازنة بين جلب المصالح ودرء المفاسد. أما المناقشة من منظور واقعي فتحمل عدداً من المفاجآت، أولها الإقرار بأهمية الواقع عند إصدار الأحكام والفتاوى، إذ كان فقه الجماعة يتسم دائماً بالتمحور حول النص دون اعتبار جدل الواقع مع النص. وهذا الموقف متغير جديد يتجاوز موضوع الموقف من قضية بعينها (العنف) وهو مفاجئ إذ يصدر عن حركة عاشت دائماً لا تهتم إلا بالنصوص. المفاجأة الثانية كانت وضع الصراع مع الدولة في إطار الظروف الدولية والإقليمية وفي إطار مجريات الصراع العربي الصهيوني ومجمل العلاقة مع الغرب. وانطوى الكتاب كذلك على مفاجأة ثالثة هي موقف جديد من التيارات العلمانية، إذ يرد في الكتاب: "فهناك كثير منهم – بل قل أغلبية – تدرك أن مصلحة البلاد في تضافر الجهود لمواجهة العدو الحقيقي للوطن، ويمدون أيديهم لكل من يسعى لذلك وإن خالفهم في الفكر والعقيدة. وهو موقف لا شك جدير بالاحترام، وكثيراً ما نقرأ لهذه الأغلبية، وإن تخافت صوتهم، داعين الحكومة للمحافظة على التيار الإسلامي باعتباره تياراً وطنياً" [٦]. وهذا الموقف الجديد من العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين إذا كتب له أن يتبلور فسيكون علامة فارقة في تاريخ مصر كله، فالاستقطاب الإسلامي العلماني المستمر منذ عقود لعب دوراً كبيراً في إضعاف الطرفين وتبديد جهودهما في صراع لا طائل من ورائه، وهذا الموقف إذ يصدر من واحد من أكثر الجماعات الإسلامية تشدداً يؤكد أن بناء الجسور ممكن.

وينتقل مؤلفا الكتاب الأول "مبادرة وقف العنف... رؤية واقعية ونظرة شرعية" بعد ذلك إلى مناقشة "موانع القتال" وهو موضوع تناولاه بشكل مفصل بعد أن عاشت الجماعة لسنوات تربي

كوادرها على "وجوب القتال" والمسافة بين الموانع والموجبات تعكس طبيعة التحول. وأول الموانع أن الجهاد لم يشرع لذاته بل هو مشروع لتحقيق مصالح مشروعة، وطالما غلب على الظن أنه لن يحقق المصلحة التي شرع لأجلها فهو ممنوع. وثانيها، إذا تعارض الجهاد مع هداية الخلائق. ثالث الموانع هو العجز وعدم القدرة، والرابع ألا يحقق شيئاً غير إهلاك الطائفة الداعية لدين الله. وناقش الكتاب الموقف من أهل الكتاب (النصارى) وأكد حرمة دماءهم لأنهم في عقد ذمة وقطع بحرمة أن يقوم شخص أو جماعة بفرض الجزية عليهم لأنها تدفع مقابل الحماية ولا تقدر على توفير الحماية سوى الدولة ثم يقول المؤلفان ما نصه: "وما دام الجزية قد امتنع أداؤها لعجز في صفوف المؤمنين فلا يباح لهم مقاتلة أهل الكتاب لعدم أدائهم الجزية"[٧]. وينطوي هذا الموقف من أهل الكتاب على تقدم جزئي، فهو لم يصل بعد لقبول المواطنة متساوية الحقوق، بل يرى أن التقصير من المسلمين يسقط المطالبة بالجزية لكنه لا يسقط مشروعية الجزية.

وفي ختام الكتاب يؤكد القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية أنهم يجب أن يمتلكوا الشجاعة الكافية: "للإحجام عن أي قرار نراه مباعداً بيننا وبين هذا الهدف، ولا بد كذلك أن نمتلك شجاعة أكبر وأكبر للعدول عن أي قرار أو خطوة أقدم عليها بعضنا بالفعل ويتبين لنا أنها لا تعين على الوصول لهدفنا: "هداية الناس".

أما الكتاب الثاني: "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، فيناقش ظاهرة الغلو في التكفير بوصفها جذراً من جذور شجرة العنف السياسي، وقد حل الغلو مكان فكرة غربة الإسلام كحجر زاوية لبناء رؤيتهم للمجتمع المحيط. غير أن الانتقال من مناقشة الغلو والتكفير لمناقشة فكر استحلال الدماء والأموال يعتري سياقه اضطراب، فتيار التكفير فعلياً قاده التكفير للانعزال لا للاستحلال وبقي التكفير في معظمه موقفاً مغلقاً على نفسه، بينما الجماعة الإسلامية التي افترقت عن تنظيم الجهاد في قولها "بالعذر بالجهل" مارست العنف السياسي أكثر من أي تنظيم أصولي آخر. كما أن الكتاب يرجع ظاهرة التكفير في المقام الأول لكونها رد فعل على التعذيب الشديد الذي شهدته معتقلات التجربة الناصرية، وهو توصيف يفتقر للدقة، فالظاهرة بعد ذلك انفصلت عن سبب نشأتها واكتسبت قوة دفع ذاتية وبدأت تظهر أدبيات تؤصلها. ومثل سابقه لا يخلو هذا الكتاب من المفاجآت، فهو يعتمد بشكل رئيسي على كتاب للفقيه الدكتور يوسف القرضاوي "الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف"، وهي بادرة مهمة للتواصل مع الإسلام الوسطي والمعتدل والذي يمكن أيضا ترجمته من الناحية السياسية بأنه خطوة في اتجاه التواصل مع فكر الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه القرضاوي، والتي طالما اتخذت جماعات العنف كلها منه موقفاً سلبياً وفضلت أن تجتهد لنفسها فكراً وفقهاً. وعندما يرصد الكتاب أسباب الغلو ومظاهره تجد في فكرهم للمرة الأولى صدى لما كان يوجه لهم من اتهامات طوال سنوات "ضعف البصيرة بحقيقة الدين الاشتغال بالمعارك الجانبية الإسراف في التحريم بغير دليل وعدم التلقي عن العلماء"[٨].

وجاء الكتاب الثالث: "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، ليعتبر أن العنف ضد النظام الحاكم كان سبباً من أسباب ظهور جبهة عالمية معادية للإسلام، وهو تخل واضح عن التفسير التآمري الذي كان يرى عداء الغرب موقفاً مبدئياً تآمرياً لا يتأثر بسلوك المسلمين أحسنوا أو أساءوا. ويشير قادة الجماعة كذلك إلى أن البعض تلاعب خلال السنوات الماضية بشعار محاربة

الإرهاب واستغله لشن حرب إعلامية على كل مظاهر التدين وكل مؤسسات الدعوة الرسمية منها وغير الرسمية. ومن هنا فإن "القتال إذا لم يحقق مصلحة ولم يأت بثمرة، ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء وإراقتها فهو ممنوع شرعا... حتى وإن كان في طرفيه طرف محق وطرف مخطئ"[٩].
ويتوجه قادة الجماعة الإسلامية لأعضائها مؤكدين أن تغيير الفتوى جائز كتمهيد لإعلان موقفهم الجديد من خلال تأصيل مشروعية تغيير الاجتهادات الفقهية. وتحت عنوان "حرمة إلقاء النفس في التهلكة" تراجع الجماعة فكرة من أهم ما أمد ظاهرة العنف من روافد. فبعد عقود من تأكيد أن تفسيرها الوحيد للآية الكريمة "وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"[١٠] هو ما رواه الصحابي أبو أيوب الأنصاري من أنها نزلت في المسلمين لما حسبوا أن الإسلام انتصر وأرادوا أن يقعدوا عن الجهاد، وكانوا ينفون أن يكون المقصود الهلاك الجسماني ضمن مضمون الآية بأي معنى. كما أورد المؤلفان أن الرسول (ص) أخبر بظلم الأمراء بعده ونهى عن قتالهم، وأنه ليس لآحاد الناس أن يثوروا على الإمام الظالم.

أما في مقدمة الكتاب الرابع "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين"، فيتناول قضية مراجعة الأفكار ويطرح مجموعة من الأسباب والموضوعات ستفتح بابا للنقاش في الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها لأنها تمس التيارات الإسلامية كافة بدرجات متفاوتة. ومن أسباب تضخم الأخطاء وترك علاجها حسب الكتاب تقديس السابقين رغم النهي عن تقديسه هو نفسه، ومصادرة الرأي الآخر وإرهابه، وهو ثمرة من ثمرات سنين القهر والاستبداد الطويلة حتى اعتاد كل الناس والجماعات الإسلامية منهم على تقديس الرأي الأوحد ومصادرة الرأي الآخر وإخراجه من دائرة الحق بدعاوى الدين. كما أن الخوف من "شماتة الآخرين"، وبخاصة الفصائل الأخرى من الحركة الإسلامية التي تربطها بعض العلاقات خلق بينها حالة من التربص. وفي أحيان كثيرة يصبح التنظيم عبئاً فيصبح حرص القادة على تماسك التنظيم أكثر من حرصهم على الحق ويظنون أن إطلاع الأتباع على الخطأ الذي ينبغي التراجع عنه من شأنه أن يردهم عن العمل كله. واعتبر الكتاب أن هناك مجموعة من الأسباب التي تعوق الإفادة من هذه الفرص: ١ ـ إحسان الظن بالنفس والإعجاب بالعمل. ٢ – تقديس المقدمين والمغالاة فيهم. ٣ ـ الجهل والهوى. ٤ ـ مصادرة الرأي الآخر وإرهابه. ٥ – الشماتة. ٦ ـ الفهم الخاطئ بأن التصويب يعني إهدار الفضل. ٧ ـ العلاقة التصادمية بين فصائل العمل الإسلامي. ٨ ـ توهم فتنه الأتباع. ٩ ـ الخطأ في مفهوم الثبات على الحق. ١٠ ـ الضغوط المتوالية وسياسة الإجهاض وتجفيف المنابع.

٢ ـ مراجعات جماعة الجهاد

ربما تكون أهمية مراجعات تنظيم الجهاد تكمن من جانب في إنه تنظيم عقائدي مغلق، يضم "صفوة" العناصر الجهادية وأكثرها صرامة وتشددا، كما أنه من جانب آخر هناك مجموعة من أبرز قيادات هذا التنظيم قد التحقت بتنظيم القاعدة، بما يعني أن هناك أهمية خاصة لمراجعات الجهاد تفوق الحدود المصرية.

وقد تضمنت وثيقة الشيخ سيد إمام الشريف التي حملت عنوان ترشيد الجهاد في مصر والعالم[١١] مراجعات عديدة للأسس الفقهية التي قام عليها مشروع العنف الجهادي في مصر وكثير من الأقطار العربية. وقد حددت الوثيقة مجموعة من الأسس التي اعتبرتها من شروط الجهاد بشكل عام، وهي تعني بشكل صريح مواجهة الأسس والممارسات التي حدثت في كثير من البلدان العربية باسم الجهاد،

وسقط فيها كثير من الأبرياء، ولم تسفر عن أي نجاح. وقد أشار الرجل إلي العقل والعلم كشرط للجهاد، والدليل الشرعي من القران والسنة وليس من آراء العلماء.

وقدم الشيخ نقدا للخبرة الجهادية السابقة، حين وضع شرط القدرة كشرط الجهاد، واعتبر أن القدرة (أي الاستطاعة) فهي مناط التكليف بواجبات الشريعة بعد العقل والعلم، فالعاقل العالم بالحكم الشرعي لا يجب عليه إلا إذا كان مستطيعا قادرا عليه. والقدرة في الجهاد لا تنحصر في ذات المسلم أي قدرته البدنية والمالية وإنما تتعداه إلى واقع الظروف المحيطة به من الموافقين والمخالفين. وقد اشتملت الرسالة الخاتمة رسالة الإسلام على كل الخيارات الشرعية الواجبة على المسلمين نحو المخالفين في الدين، وقام بمعظمها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم في عصر النبوة، وعصر الخلافة الراشدة: من التخفي وكتمان الإيمان، إلى الاعتزال والهجرة إلى الحبشة ثم إلى المدينة، إلى العفو والصفح والإعراض عن المشركين، إلى احتمال أذى المشركين بالقول والفعل والصبر على ذلك، إلى جهاد الكفار من المشركين والمرتدين وأهل الكتاب بالنفس والمال واللسان، إلى عقد الصلح والمعاهدات، وهذا كله ثابت بالكتاب والسنة.

ويلتقي الشيخ سيد في وثيقته مع مراجعات الجماعات الإسلامية حين قال أنه لا يجوز تغيير المنكرات باليد إلا لذي سلطان في سلطانه كالأب في أهل بيته أو لإنقاذ مسلم من مهلكة لا تتدارك، كما نرى عدم جواز الصدام مع السلطات الحاكمة في بلدان المسلمين من أجل تطبيق الشريعة باسم الجهاد. فالتغيير باليد والصدام كلاهما ليسا من الخيارات الشرعية الميسورة فلا تجب، وإنما تجب الدعوة بالحسنى، فإن عجز عنها المسلم ففي الصبر خيار وأجر. واعتبر الرجل أن الجهاد لا يجوز على فاقد النفقة، فمن فقد النفقة فهو غير مستطيع وبالتالي يسقط عنه وجوب الجهاد لعدم استكمال القدرة على القيام به. والنفقة اللازمة للجهاد ليست مجرد ما يحتاجه المجاهد لنفسه وجهاده بل ويدخل فيها نفقة أسرته ومن يعولهم طول غيابه. وقد وضع الشيخ سيد إمام مجموعة من الأحكام التي لا بد أن تحكم الجهاد، ومنها أن قرار الحرب والجهاد لا يعتمد على الأحكام الفقهية وحدها وإنما معها الخبرة العسكرية، وبهذا أفتى أحمد بن حنبل بأن "الغزو مع الأمير الفاجر القوي أفضل من الغزو مع الأمير الضعيف التقي"، والقوة والضعف هنا هما بالنظر إلى خبرته بالحروب. ومنها أن الجهاد لو كان واجبا بدون اعتبار التكافؤ في القوة عددا وعدة، وأنه يكفي إعداد ما يستطاع من أي قوة، لو كان هذا الفهم صحيحا لأوجب الله الجهاد على المسلمين وهم مستضعفون بمكة قبل الهجرة.

من جانب آخر، ربما تكون أبرز ما تضمنته وثيقة ترشيد الجهاد في مصر والعالم، هي تلك الجوانب المتعلقة "بالخروج على الحاكم"، ومراجعة التبريرات الفقهية التي قام عليها الفكر الجهادي في السبعينيات والثمانينات، ودعا إلي الخروج على الحاكم الذي لا يطبق شرع الله، وعاد الشيخ سيد إمام في مراجعاته، واعتبر أن في هذا الخروج مفسدة كبيرة، وانه لا يجوز الصدام مع الحاكم المسلم لتطبيق الشريعة باسم الجهاد. ورفض الرجل أفكار "الاستحلال"، التي قدمها بنفسه لتنظيم الجهاد منذ ما يقرب من ربع قرن، ونقض أفكار الغاية تبرر الوسيلة واعتبر إنه " لا يجوز تمويل الجهاد بأعمال السطو والخطف". ورفض الشيخ سيد إمام ما سبق ودعا إلية، أي "الخروج على الحاكم"، واعتبر إنه وقعت في صدر الإسلام حوادث خروج على السلطان بسبب المظالم، وقد نجم عن الخروج مفاسد كثيرة. واعتبر أن الجهاد ليس هو الخيار الشرعي الوحيد لمواجهة الواقع غير الشرعي وإنما هناك خيارات أخرى كالدعوة والهجرة والعزلة والعفو و والصفح والإعراض والصبر على الأذى وكتمان الإيمان، والفقيه

هو من يختار الخيار المناسب من هذه لواقع معين. ورفض الشيخ سيد إمام قيام البعض بالاصطدام بالسلطات في بلاد المسلمين، وحين عجز عن ذلك، لجأ إلى مسالك جانبية لإزعاج السلطات وذلك بضرب المدنيين أو الأجانب والسياح ببلاد المسلمين، وكل هذا غير جائز شرعا لأنهم عالجوا الخطأ بخطأ ثان. وأضاف الشيخ سيد إمام في موقع آخر من وثيقته "أنه سواء كان ترك الحكم بالشريعة كفرًا أو كفرًا دون كفر أو معصية، فإننا لا نرى أن الصدام مع السلطات الحاكمة في بلاد المسلمين باسم الجهاد هو الخيار المناسب للسعي لتطبيق الشريعة، فالجهاد لا بد له من مقدمات ومقومات تعتبر من شروط وجوبه فإذا انعدمت سقط الوجوب".

من ناحية أخرى، رفض الشيخ الشريف الاعتداء على الأجانب والسياح لأنهم حصلوا على ما أسماه "الأمان الشرعي "لأن هؤلاء الأجانب يقدمون إلى بلاد المسلمين بدعوة أو بعقد عمل من مسلم صاحب عمل أو صاحب شركة سياحة، وهذا أمان شرعي صحيح لا شك فيه، أما تأشيرة السلطات بعد ذلك فلا تغير شيئًا من حكم أمان المسلم لهم، ونقض أمان المسلم بالتعرض لمن دعاهم من الأجانب بالأذى من كبائر الذنوب المفسقة لأن فيه وعيدًا باللعن كما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم. أما ما يرتكبه بعض الأجانب أو السياح من المنكرات في بلدان المسلمين فليست عقوبتها القتل وما هم عليه من الكفر أعظم، والكفار يقرون في دار الإسلام بعقد الذمة، كما أن المستضعف لا يجب عليه تغيير المنكر باليد كما سبق في البنود السابقة، فكيف بالقتل؟

ويعلن الرجل رفضه لما يقوم به بعض المسلمين في البلاد الأجنبية، ــ في إشارة ضمنية إلي تنظيم القاعدة ــ من تفجيرات والقتل وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، والاحتيال للاستيلاء على أموالهم، وعلى شركات التأمين، والهروب من المساكن قبل دفع الإيجارات وتسديد فواتير التلفون وغيره، بحجة أنهم كفار، مقررا أن هذا كله حرام ولا يجوز شرعًا وهو غدر، والغدر نفاق ومن الكبائر ومرتكب الكبيرة إن مات بلا توبة يخشى عليه من عذاب النار يوم القيامة إلا إن شاء الله تعالى أن يغفر له. وقد وجه الدكتور فضل في هذا السياق انتقادات صريحة لتنظيم القاعدة والعناصر الجهادية المتحالفة معه دون أن يسميها.

كذلك تعرض الدكتور فضل لمفهوم أهل الذمة، والمواطنة، دون أن يعبر بشكل قاطع عن إيمانه بالأخير، الذي ظل بالنسبة له مفهوم حديث، وهو الأمر الذي من الصعب مطالبته به وهو لازال قابع خلف القضبان، ولم يعرف إلا خبرة التنظيمات المغلقة والسجون، مما يجعل قدرته على الانتقال من فقه النص إلي فقه الواقع أمرا مستحيلا دون تفاعله مع الواقع السياسي والاجتماعي، ومعايشته لخبرة تاريخية جديدة، تختلف عن تلك التي عرفها داخل تنظيم الجهاد أو وراء القضبان في محبسه. وقد أشار الرجل في مراجعاته عن أن أهل الكتاب المقيمون في بلاد المسلمين مثل النصارى في مصر ليسوا أهل ذمة، حيث كان هذا قديما وقت الحكم بالشريعة، ومع نشوء الدولة المدنية بتحكيم القوانين البشرية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، سقطت عن أهل الكتاب بمصر ونحوها من البلدان هذه الصفة، والدستور (وهو أبو القوانين) في هذه البلاد لا ينص على مصطلح (أهل الذمة)، وإنما ينص على مبدأ (المواطنة.

ويضيف الشيخ سيد إمام مخاطبا عموم المسلمين بالقول : "اعلم أيها المسلم أنه لا يوجد شيء في الشريعة اسمه قتل كل اليهود والنصارى الذين يسميهم البعض بالصليبيين، ولو كان هذا صحيحا ما بقي على وجه الأرض الآن من اليهود والنصارى إلا القليل، وما بقى منهم أحد في بلاد المسلمين

فقد عاش هؤلاء رعايا لهم حقوقهم في ديار الإسلام قديما. ويجوز للمسلم أن يعاملهم بالمعاملات التجارية وغير التجارية المختلفة وأن ينكح نساءهم (...) أما قتالهم، فالصحيح أنه يقاتل المعتدي منهم في جهاد الدفع، ويقاتل من انتصب منهم لقتال المسلمين في جهاد الطلب، هذا ما استقر عليه فقه المسلمين قبل غلبة الأهواء على الناس. فليحذر المسلم من إطلاقات الجهال في هذا الشأن، فالأمر له ضوابط وفيه تفصيل، وليس كل يهودي أو نصراني يجب أو يجوز قتله".

ثالثا ـ المراجعات بين زمنين: من الاقتراب الفقهي إلي الواقع السياسي

يتمثل جوهر المراجعات الجهادية في أنها أعادت النظر في الأسس الفقهية التي بررت العنف والعمليات الإرهابية بغرض إسقاط النظام القائم بعد فشلها، ولكنها لم تعن أنها بنت رؤى عقائدية جديدة تؤسس لنشاط سلمي جديد يتعامل مع الحكم والمجال السياسي بصورة جديدة. ويمكن اعتبار مراجعات الشيخ الدكتور سيد إمام، بداية مسار فقهي جديد يختلف عن المسار الذي خطه تنظيم الجهاد طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن المرجح إنه سيعيد وضع ما تبقي من تنظيم الجهاد أمام مسار فقهي جديد، يجعل عودته، أو عوده عناصر التنظيمات المشابهة إلي العنف والعمليات الإرهابية، أمراً شديد الصعوبة بحكم الإطار الفقهي وليس فقط صعوبة الواقع.

من المؤكد أن جانب كبير من القضايا التي جري مناقشتها في كتب المراجعات ترد على وقائع وممارسات جرت في عصر سابق، دون أن تتعرض إلي تحديات العصر الجديد، ورغم إنه أمر جيد أن تتم مراجعة هذه الممارسات إلا إنها بالتأكيد لا تكفي لبناء خبرة جديدة، أي أنها نجحت في رفض أساليب الماضي دون أي استشراف للمستقبل. فعلى سبيل المثال جاء في كتاب "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين" في فصله الأخير الذي جاء تحت عنوان "نماذج من التجاوز على أرض الواقع" ذكر مجموعة من القضايا والممارسات التي لا يمكن وصفها بالقضايا السياسية، ولا يمكن أيضا تصور إمكانية تكرارها في ظل الظروف الحالية، وذكر منها اعتراض البعض لرجل وامرأة في الطريق العام، أو الاعتداء على الفنانين عند عودتهم في الليل، أو اقتحام منازل تحت شبه ممارسة الرذيلة داخلها، وضرب السكارى، والاعتداء على الفتيات المتبرجات،وتحطيم الأعراس لوجود موسيقي، وأجهزة التليفزيون لنفس السبب، وأخيرا خروج الشباب في مجاميع للأسواق والحدائق لمنع المنكر بالقوة.

ورفض "المراجعون" هذه الأساليب مستندين أساسا إلي قضايا شرعية وفقهية، فالإشارة إلي حديث الترمذي وابن ماجه عن قول الرسول الكريم (صلعم) "كل بن أدم خطاء وخير الخطاءين التوابين"، وأن حوادث الاعتداء هذه استنادا إلي الحسبة لا تجوز لأن "الحسبة لا تكون إلا في منكر قائم أما بعد زوال المنكر، فإنه ليس على المحتسب حسبه إلا بعد زواله، ويترك الأمر في يد القاضي ليحقق فيها إذا كان هذا العمل منكر من عدمه". والحقيقة أن هذا الفصل الأخير الذي جاء تحت عنوان نماذج من التجاوز على أرض الواقع لم يتعرض إلي قضية سياسية معاصرة واحدة، ولم يناقش أي تحديات جديدة طرأت على الحركة الإسلامية بغرض استشراف مستقبلها، وظلت القضايا الواقعية التي نوقشت، داخل إطار قضايا "السلوك الفردي" والأخلاقي، وإيجاد تفسيرات فقهية جديدة لتبرير التحول الذي جري وتقديم نقدا ذاتيا ومراجعة شاملة لهذه النوعية من الممارسات.

وجاء في كتاب "مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية" في بابه الأول تحت عنوان المصلحة

والمفسدة، كثير من الأحاديث وأقوال لكبار العلماء والفقهاء غير المعاصرين، دون أي قراءة للواقع السياسي المعاش، كالقول: "تحصيل المصالح هو كما يقول العلامة الشاطبي أصل أصول الشريعة، إذ أن الشريعة إنما نزلت لتحصيل مصالح العباد الدينية والدنيوية ودفع المفاسد عنهم". ويضيف الكتاب نقلا عن بعض الفقهاء: " حيث تكون المصلحة العامة للمسلمين يكون شرع الله، وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن". وأضاف الكتاب حديثا عن البخاري جعل الفتنة المترتبة على الهدم وإعادة البناء ـ وهي مفسدة واضحة بلا شك ـ مانعا على إعادة بنائها على القواعد الصحيحة. وهو ما يعني نقدا جذريا في صميم المشروع الجهادي القائم على هدم النظام القائم وبناء نظام جديد. ورغم أن هذا الكلام يعد متقدما للغاية، إلا إنه غاب عنه الرؤية الواقعية تقريبا، التي تلخصت في الإشارات العامة كالقول في الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان رؤية عامة: أن الصراع الدموي الذي دار بين الإسلاميين والسلطة سيستفيد منه ثلاث قوي هي إسرائيل والغرب والعلمانيون، وهو فهم شديد التبسيط لتعقيدات الواقع المحلي والدولي وخاصة في صورته الحالية. ولذا لم يكن غريبا أن تكون الغالبية العظمي لمصادر كتب المراجعات الأربعة الرئيسية هي كتب لفقهاء أوائل وتطرقت لماما إلي فقهاء معاصرين كالشيخ القرضاوي.

بالمقابل فقد جاءت مراجعات الشيخ إمام مختلفة وذات طابع فقهي وعقائدي يخص السلوك السياسي العنيف لتنظيم الجهاد، ووضع قيود على ممارسة العنف ضد الحاكم المسلم، وبحق الأبرياء المدنيين كما جاء في وثيقته عن ترشيد الجهاد في مصر والعالم. ومع ذلك فإن الواقع السياسي الذي خرجت إليه عناصر تنظيم الجهاد يختلف بصورة كبيرة عن الواقع الذي "قاتلوا" فيه السلطة القائمة طوال الفترة السابقة. فهناك الإخوان المسلمين كقوة إسلامية شبة مسيطرة على الساحة السياسية على عكس الحال في السبعينيات والثمانينيات حين ناطحتها الجماعات الجهادية في الجامعات المصرية وتفوقت عليها في الوجه القبلي. وهناك ضعف للأحزاب المدنية، وركود في الحياة العامة، وتدهور هائل في أداء الدولة لا يحتاج إلي تنظيمات جهادية لمواجهتها، إنما أصبح يعاني من خطر الفوضى والتحلل الداخلي، وأخيرا هناك انهيار لكل المشاريع الأيديولوجية المطلقة عربيا وعالميا، سواء كانت ذات أساس ديني أو علماني.

هذا الواقع الجديد لا يبدو أن خطاب المراجعات الفكرية قد استهدفه من الأساس، فمن الأصل ناقشت المراجعات قضايا فقهية تتعلق بمبررات وقف العنف، وفتح باب فقهي جديد أمام "المجاهدين" مختلف عن الذي تبنوه أثناء مرحلة المواجهة العنيفة مع النظام المصري. ولا يبدو في الأفق أي قدرة لهذه العناصر على المشاركة في الحياة العامة لسببين: الأول وضعته الدولة، بأنها أعادت الجهاديين إلي الحياة بالإفراج عنهم من السجون، وليس إلي الحياة العامة بالسماح لهم بالمشاركة في المجال العام وفي العملية السياسية الراكدة من الأصل. أما المحظور الثاني فهو داخلي يتعلق بالخبرة الجهادية نفسها والتي قامت أساسا على بناء تنظيمات عقائدية مغلقة لم تؤمن بالعمل السياسي أو النقابي ولم تمارسه، وبالتالي فإن تراثها السابق لا يؤهلها لبناء حركة سياسية سلمية، لأنه سيحتاج إلي إعادة تأسيس ثاني للخبرة الجهادية بالمعني الفقهي والسياسي يتجاوز التأسيس للعنف ثم التأسيس لوقفه، لصالح اكتشاف خيار سلمي وسياسي آخر يدفع نحو الانخراط في العملية السياسية.

إن هذه التحديات الجديدة لا يبدو أن خطاب المراجعات الفكرية قد حاول من الأساس التفاعل معها، وربما لن يكون قادر على ذلك لأنه سيعني في حال قيامه بذلك إنه تحول إلي حالة أخري غير

جهادية، تحتاج إلي شروط سياسية واجتماعية وثقافية أخري غير التي نراها الآن لكي تنضج وتطور في اتجاه الفعل السلمي. والمؤكد أن هذه المراجعة تعني انتصار لمشروع الإخوان الفقهي، ولكنه لا يعني انتصار لمشروع الإخوان المسلمين الذي لازال يعاني من مشكلات كثيرة وأبرزها لا زال يتعلق باستمرار وجودة ككيان غير شرعي ومحظور قانونا، كما إنه من ناحية أخري لازال مازجا بين الديني والسياسي، بصورة تتناقض مع الدولة المدنية. هذا الوضع لا يجعل هناك فرص كبيرة لانضمام واسع لعناصر الجماعات الإسلامية التائبة إلي الإخوان المسلمين، بل سيظلون، نتيجة المحاذير الأمنية والقيود المفروضة على حركة الإخوان وخاصة في هذا الملف، في أماكنهم الحالية، أي جزء من الحياة وليس الحياة العامة.

رابعا ـ المراجعون والمجال السياسي: تعقيدات العلاقة مع التيارات الإسلامية السلمية

من المؤكد أن عودة الجماعات الجهادية مرة أخري إلي الحياة وخروجهم من السجون والمعتقلات، لم يتوازي معها عودة للتفاعل مع المجال العام، فلازال هناك حظر أمني وسياسي على غالبية هذه العناصر من المشاركة في المجال العام سواء بأنشطه ثقافية ودعوية أو نشاط سياسي. ومع ذلك فإن الأمر لا يعني أن هناك أوضاعاً جديدة شهدتها الساحة السياسية المصرية، وتغير في خريطتها الفكرية والسياسية يختلف عن الذي عرفته البلاد عشية صدامات الجماعات الجهادية مع الدولة منذ ربع قرن.

١ ـ الإخوان المسلمون والجماعات الجهادية : تعقيدات الماضي وصعوبات الحاضر

تميزت علاقة الجماعات الجهادية بالإخوان المسلمين طوال السبعينيات والثمانينيات بالتوتر والفتور والاتهامات المتبادلة، فقد اعتبرت الجماعات الجهادية جماعة الإخوان المسلمين جماعة متواطئة مع النظام القائم، مهادنه له تخدم مصالحها الضيقة وليس الإسلام، كما وجه الإخوان بدورهم انتقادات حادة لهذه الجماعات باعتبارها جماعات متشددة أضرت بالدعوة الإسلامية وبمصالح الأمة نتيجة هذا التهور واستخدام العنف. ويشير عصام العريان القيادي داخل جماعة الإخوان المسلمين إلي تعقيدات تلك العلاقة التاريخية[١٢] حين يروي أن أحد قيادات الجماعة الإسلامية ذكر لهم في اجتماع عقد في مسجد الرحمن بالمنيا بحسم: لو اقتنعنا جميعًا بمنهج الإخوان السلمي والتربوي فلن ننضم أبدًا إلى الإخوان ولن نتخلى عن منهجنا وطريقتنا في العمل. وكانت هذه الطريقة تعتمد مبدأ تغيير المنكرات بالقوة واستخدام الغلظة والشدة في الدعوة والضغط على الحكومة باستخدام ورقة النصارى مثل احتجاز طلاب نصارى كرهائن أو الاعتداء البدني عليهم، والقيام بواجب الحسبة دون مراعاة ضوابط ذلك شرعًا، واللغة الحادة في الخطابة والوعظ، وعدم مراعاة واجب الاحترام للأساتذة وإدارة الجامعات وعمداء الكليات.. إلخ.

ويتساءل القيادي الإخواني: "كيف ينام قادة وشيوخ اكتشفوا مؤخرًا عدم صواب ما ذهبوا إليه وتسببوا في سفك دماء وانتهاك حرمات وتشريد أسر واعتقال آلاف الشباب وإعدام العشرات وغير ذلك من معاناة الأهل وترويع الناس؟". لكنه في النهاية يحمد الله على عدة أمور هي حسب صياغته:

"أولا: أن هذه الفتنة انتهت وأن القادة كان شجعانا للاعتراف بالخطأ. وثانيا: أن هناك مراجعات وأسانيد فقهية وفكرية تمنع العودة إلى هذا الطريق. ثالثا: أننا قمنا بواجبنا في النصيحة ولم نقصر في ذلك. رابعا: أن الله تعالى عصمنا من الوقوع في فخ العنف في مرحلة خطيرة من مراحل الحياة وهي

مرحلة الشباب التي تتميز بالحيوية والحماسة وأحيانا التهور والاندفاع. خامسًا: أننا بتوفيق الله تعالى استطعنا حماية الأغلبية العظمى من شباب مصر خاصة في الجامعات المصرية من الانخراط في طريق العنف، وأن الأغلبية باستثناء "أسيوط" أو على الأحرى فريق قادة العمل الإسلامي الطلابي فيها بعيدًا عن نهج الإخوان السلمي التربوي ابتعدت عن هذا المسلك والنهج الذي شوه صورة الحركة الإسلامية طوال عقدين من الزمان. سادسًا: أن الإخوان المسلمين استطاعوا من خلال حكمتهم وتجربتهم الطويلة أن يورثوا الشباب منهجهم الإسلامي في الفهم الذي يمنع التكفير والغلو والتشدد ويحترم فقه العلماء والسابقين وورثوهم منهجهم في العمل والإصلاح الذي يبتعد تمامًا عن العنف والصدام مع الحكومات ويعتمد أسلوب الدعوة والتربية والمشاركة النشطة في المجتمع والإسهام في الحياة السياسية والبرلمانية لرفع راية الإصلاح ولمقاومة الفساد بالطرق السلمية والقانونية والدستورية من أجل التغيير السلمي. وقد عاد الجميع بعد ربع قرن أو يزيد من المعاناة إلى المربع السلمي حتى ولو لم ينضموا إلى الإخوان المسلمين".

والحقيقة أن هذا هو جوهر القراءة الإخوانية لمسألة المراجعات، والتي تعني صراحة كما ذكر العريان، أنها انتصار لخيار الإخوان السلمي ولمنهجهم في العمل الدعوي والسياسي. صحيح أن هناك كثير من قادة الإخوان لم يعلنوا ذلك صراحة وتعاملوا بدرجة اكبر من التجاهل مع موضوع المراجعة، إلا أن المستقبل لن يعني انضمام هذه العناصر للإخوان حتى لو حسمت أمر الخيار السلمي.

وقد علق ناجح إبراهيم، أحد أبرز قيادات الجماعة الإسلامية، على مسألة الاستفادة من تجربة الإخوان المسلمين بالقول: "هناك أمران، الأول: هو قصور من ناحيتنا وهو التعجل والحماسة الزائدة للدين وعدم الاستفادة الكاملة من تجربة الإخوان، لأننا بمجرد أننا لم ننضو تحت لوائهم في السبعينات انقطعت الصلات من جانبهم بطريقة لا تناسب الإخوة في الله. الثاني: هو قصور من ناحية الإخوان إذ أنهم لم يذكروا حقيقة تاريخ النظام الخاص حتى الآن، وفهمنا منهم أن حادث المنشية ملفق وأنه مؤامرة، وهذا مخالف للحقيقة كما يعلم كل متمعن للتاريخ الحديث، وأن قتل النقراشي كان أمراً فردياً، وأن كل ما حدث منهم لم يخطأوا فيه في شيء، وأن كل التاريخ هو عبارة عن مؤامرة عليهم ولذلك لم نستفد كثيراً من تجربتهم. بل إن كل ما سمعناه عن التعذيب والسحل وغيره في سجون عبد الناصر سحبناه أيضاً لا شعورياً على نظام السادات الذي لم يذكره أحد من دعاة الحركة الإسلامية في السبعينات بأي خير، مما أعطانا صورة سوداء مظلمة عن السادات وأنسانا الجوانب المضيئة له. فنحن نريد أن نستفيد من تجارب الآخرين ونحتاج إلى ذلك شريطة أن يعرضها عرضاً موضوعياً لا عرضاً دعائياً، بحيث يعرض تجربته بكل إيجابياتها وسلبياتها".

ويضيف الشيخ ناجح إبراهيم أن "السلفي لا يقرأ لعالم من الإخوان مهما كان علمه وفقهه ومكانته، وهذا يحدث في غالب الأحيان. وكذلك قد لا يقرأ الإخواني لعالم من السلفيين، وذلك للتعصب المقوت بين بعض أبناء الحركة الإسلامية. ولكننا نحب كل المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة ونحب لها الخير، ونحب الحق مهما خرج من أي فم، وننقاد إلى الصواب حتى لو خرج من فم إنسان غير مسلم، ونقرأ لكل علماء وفقهاء الحركة الإسلامية، وندافع عنهم جميعاً ونقول دائما: (إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث)، ونتأذى كثيراً للذين يشتمون ليل نهار الشيخ القرضاوي، أو بن باز، أو يكتبون كتباً في شتم بعض الدعاة مثل عمرو خالد، أو يشتمون بعض علماء الأزهر، فكل هؤلاء ينطبق عليهم الحديث السابق، لقد بلغ خيرهم نهراً جارياً وليس قلتين فأنى له أن يحمل الخبث؟".

ويستطرد إبراهيم قائلاً: "إننا نرى أن مجال العمل الإسلامي يتسع للجميع، ونحن بعد هذه السنوات الصعبة والتجربة القاسية التي مررنا بها أصبحنا لا نعرف التعصب للأشخاص أو الجماعات أو الدول، بل إننا ندعو حتى لمن أساء إلينا أو ظلمنا أو سجننا. والجماعة الإسلامية عندها مشاعر جميلة تحتاجها الحركة الإسلامية". ويستكمل قائلاً: "لقد خرجنا من السجون لا نحمل حقداً لأحد ولا غلاً من أحد، وهذا والله صعب وشاق، ومن لا يصدقني فليجلس مع آخرين مكثوا شهرين اثنين في السجون ويستمع إليهم. إننا خرجنا نحب كل الناس، ونوقن أن الرحمة أعظم أخلاق الإسلام، وأن الإسلام يمكن أن يتلخص في كلمتين: تعظيم الحق سبحانه، والرحمة بالخلق. لقد خرجت الجماعة الإسلامية من محنة السجن إلى محنة الفقر، لكنها خرجت أصلب عوداً، وأكثر تجربة، وأوسع أفقاً، وأكبر حكمة في الدين والحياة، وأكثر رحمة بالناس، وأفضل خلقاً وأدباً وتعاملاً مع كل الناس". ثم يعرض في نفس السياق ما يراه سلبية لدى الحركات الإسلامية بقوله: "إن أكثر ما يؤلم نفسي أن بعض الحركات الإسلامية قد تحب العوام وغير الإسلاميين وتقترب منهم أكثر من اقترابها من أبناء الحركة الإسلامية من جماعات أخرى، وهذا مخالف حتى لسلم الموالاة، ولا يصب في صالح الإسلام. ولذا نتمنى من كل الدعاة أن يمارسوا دعوتهم ونشاطهم الإسلامي بحب للآخرين، حتى وإن اختلفوا معهم في التوجهات الفكرية أو الفقهية، ما داموا لا يصطدمون بثوابت الدين"[١٣].

٢ ـ الإخوان والجماعات الجهادية: نظرة إلى المستقبل

فشلت عمليات الجماعة الإسلامية طوال ما يقرب عقدين من الزمان في تحقيق أهدافها، بينما نجحت مبادرة وقف العنف خلال عشر سنوات في إنهاء المعاناة والإفراج عن الجميع باستثناء المدانين بأحكام قضائية مختلفة وبالإعدام. كما حدث تطور مهم في مسيرة هذه الحركات داخل مصر، فتحولت الجماعة الإسلامية إلى الدعوة، وتركت العنف تمامًا، وما زالت مترددةً في خوض غمار السياسة، بل كتب أحد شيوخها وهو د. ناجح إبراهيم، يدعو الإخوان والإسلاميين إلى ترك السياسة تمامًا والاهتمام بالدعوة فقط[١٤]!! وتبعتها جماعة الجهاد في مراجعة الشيخ سيد إمام والذي اعتبرها الإخوان أنها ستمثل ترسيخًا لمبدأ العمل السلمي الإصلاحي في الحركات الإسلامية.

ويؤكد قادة الإخوان أن خيارهم ليس السلطة، ولكنه الإصلاح على منهج الإسلام، والتغيير الهادئ المتدرِّج، وبناء نهضة شاملة على قواعد ومبادئ الإسلام العظيم، تبدأ بإصلاح الفرد والبيت وإرشاد المجتمع، وتستمر بإصلاح الحكم وإعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية، وتنتهي بأستاذية العالم بالهداية والإرشاد والدعوة، وليس بالوصاية والقهر.

والحقيقة أننا بهذا المعني أمام مجال سياسي مضطرب وضبابي لم يحصل فيه الإخوان على شرعية قانونية كجماعة دعوية أو حزب سياسي، كما أنه حين قدمت بعض العناصر الجهادية رؤيتها لتأسيس حزب سياسي في مشروعي حزبي الشريعة والإصلاح، كانت أكثر بعدا ويكثير من برنامج الإخوان ـ على ما فيه من ثغرات كثيرة ـ عن المفاهيم الديمقراطية والنظم السياسية الحديثة ومبادئ الدولة المدنية، كما أن الجانب الأكبر من هذه العناصر لازال بعيدا عن المجال السياسي وغير مصرح له باقتحامه، وفي أحيان أخري غير راغب في ذلك، كما ذكر ناجح إبراهيم.

والحقيقة أن العناصر الجهادية التائبة لا تمتلك ترف الاختيار بين النشاط الدعوي والسياسي، لأن كلاهما مغلقان أمامها، بل أن الأخير لازال مغلق أمام تجارب تيارات أخري قدمت اجتهادات متقدمة

في قضايا المواطنة وحرية العقيدة والدولة المدنية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان كخبرة حزب الوسط وخطاب تيار يعتد به من عناصر الإخوان المسلمين، ومع ذلك لم تحصل على رخصة قانونية للعمل السياسي الشرعي. ومن هنا فإننا لسنا أمام مجال سياسي له قواعد قانونية وسياسية واضحة ومنظمة حتى يمكن أن نصف أي مشروع سياسي للعناصر الجهادية بأنه أكثر تشددا أو انفتاحا أو محافظة من التجارب الإسلامية الأخرى، لأنها جميعا لم تختبر في حيز الممارسة الواقعية، ولازالت كلها كيانات غير شرعية.

ومع ذلك فهناك مؤشرات تدل على صعوبة تحول العناصر الجهادية إلي تيارات سياسية مدنية ذات مرجعية إسلامية وتؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، لأنها في الحقيقة لم تمتلك إلا خبرة التنظيمات المغلقة والعنيفة وخبرة السجون والمعتقلات، ولم تعرف الخبرة التي عرفتها كثير من العناصر الإخوانية عبر العمل النقابي والنشاط السياسي في الانتخابات التشريعية والطلابية، وتحت قبة البرلمان، الأمر الذي ساعدها على تقديم رؤى سياسية إصلاحية تتجاوز اجتهادات العناصر الجهادية المحدودة في مجال السياسة. ومن هنا لا يتوقع أن تنشأ علاقة سياسية من أي نوع بين الجماعات الجهادية وعناصر الإخوان تحمل حتى في طياتها أي نوع من التنسيق، على اعتبار إنها جميعا عناصر إسلامية يمكن في البلاد الديمقراطية أن تشهد تحالفات بين قوي سياسية ذات مرجعيات فكرية متشابهة، وهو الأمر غير الوارد حدوثه في مصر، لأن المجال السياسي يتسم بالفوضى ويدور حول ثنائيات أساسية الدولة طرف دائم فيها سواء في مواجهة المعارضة، أو المجتمع.

وهنا قد توظف الدولة عناصر معارضة معارضة في وجه قوي معارضة أخري، وقد تجتهد قوي من داخل المعارضة لكي تقترب من بعض أجنحة الدولة، وقد تقوم بعض هذه الأجنحة بتوظيف تيارات معارضة في مواجهة أجنحة أخري منافسة لها داخل الدولة، بما يعني أننا لسنا أمام مشهد سياسي مكتمل وقائم على المنافسة بين حزب حاكم وأحزاب معارضة، إنما بين جهاز دولة يمتلك أدوات متعددة أمنية وإدارية بالإضافة إلي "حزب" حاكم. هذا المناخ لا يمكن أن يخلق أي صيغة سياسية من أي نوع للتفاعل بين العناصر الجهادية والإخوان المسلمين، بل بين هذه العناصر والدولة، لأن هذا الملف لازال ملفا أمنيا ولن يصبح في الوقت الحالي ملفا سياسيا. ولذا فان المطلوب هو السماح للعناصر الجهادية السابقة بالتحرك داخل المجال العام كدعاة أو نشطين بالمعني الاجتماعي والفكري، وليس كرجال سياسة تمهيدا لفتح هذا الباب في مرحلة لاحقة، والبدء فورا في حل مشكلاتهم الاجتماعية أي دمجهم أولا في المجتمع بالمعني الاقتصادي.

وستظل هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية أمام "عناصر المراجعات":

١ ـ تأسيس حركة سياسية سلمية ستكون على الأرجح أكثر أصولية وتشددا من جماعة الإخوان المسلمين، وستكون مستمده مرجعيتها من الإطار السلفي التقليدي والسلمي في نفس الوقت، وهو الأمر الذي يتطلب نظاما سياسي كفئا وديمقراطيا لقبولها من الأصل كخيار سياسي قبل البدء في عملية دمجها. والحقيقة أنه من غير المتوقع للجيل القديم من الجماعات الجهادية وشيوخها الكبار الإقدام على هذه الخطوة، إلا أنهم قد يفتحوا الباب أمام اجتهادات فقهية جديدة قد تؤسس لعمل سلمي مغاير للخبرة الإخوانية، وقد تستفيد منه عناصر جهادية شابة، أو أخري لم تنتم إلي الإخوان، لكنه اجتهاد لن يستقطب العناصر الإخوانية على أرضيته، ولا حتى العناصر الإخوانية الساخطة على تجربة الإخوان، التي سيظل حزب الوسط بالنسبة لها هو الخيار الأقرب على المستوي الفكري والسياسي.

٢ ـ انضمام بعض العناصر الجهادية إلي جماعة الإخوان المسلمين، وهو أمر عليه محظوران: الأول يتعلق بمرارة الخبرة السابقة واختلاف المرجعيات الفقهية والخبرة التنظيمية والتاريخ السياسي لكل حركة، والثاني يتعلق ببعض المرارات الشخصية التي يحملها كثير من هذه العناصر تجاه الإخوان، إذ اعتبروا أنهم لم يدعموهم ولو إنسانيا ومعنويا أثناء محنتهم، وحرصوا فقط - أي الإخوان - أن يستفيدوا من المواجهات الدموية التي دارت بين شباب الجماعات الجهادية والسلطة، بتقديم أنفسهم كبديل يمثل الاعتدال والوسطية حتى لو كان ذلك على حساب دماء الضحايا الذين سقطوا في هذه المواجهات.

٣ ـ وهو السيناريو الراجح في المستقبل المنظور، وهو أن يقتصر نشاط "العناصر التائبة" على النشاط الدعوي دون أي دور سياسي وحزبي، وهو ما سبق وأعلنته كثير من هذه العناصر أكثر من مرة بشكل واضح، خاصة أن معظمها قد "تعب" من المعتقلات والسجون، وشعرت في النهاية أنها فقدت شبابها في مواجهات خاسرة مع النظام، وربما حان الوقت لكي ترتاح من النشاط السياسي حتى لو أخذ فقط صوره السلمية. وهنا لا يجب أن يضع النظام أي قيود على هذا النوع من التحرك فانتقال هؤلاء من إطار فقه النص إلي فقه الواقع لن يتم إلا عبر التفاعل والاحتكاك الفكري بالواقع المعاش، والانفتاح على رموز المجتمع الدينية والثقافية والفكرية، حتى يمكن أن يؤسسوا لفقه جديد وخبرة جديدة.

هوامش :

١ ضياء رشوان، "تحولات الجماعات الإسلامية في مصر"، القاهرة: ٢٠٠٠، كراسات إستراتيجية رقم ٩٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ٩ .

٢ المرجع السابق، ص ١٠.

٣ انظر تفاصيل هذه الكتب وبقية كتب المراجعات في دراسة ناجح إبراهيم في الكتاب الحالي.

٤ أسامة إبراهيم حافظ وعلى محمد علي الشريف، النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢.

٥ ممدوح الشيخ، الجماعات الإسلامية في مصر: مراجعة الفكر والأساليب والمواقف، موقع "مراجعات فكرية"، http: //www.murajaat.com /trajuaat_akra_data ٤.DOC

٦ أسامة إبراهيم حافظ وعاصم عبد الماجد محمد، مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية.. ونظرة شرعية، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٦.

٧ المرجع السابق، ص ٨٦.

٨ ناجح إبراهيم عبد الله وعلي محمد علي الشريف، حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين، ، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢، ص ٦٠ وما بعدها.

٩ حمدي عبد الرحمن عبد العظيم ناجح إبراهيم عبد الله وعلي محمد علي الشريف، تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٢، ص ١٨.

١٠ الآية ١٩٥، سورة البقرة.

١١ المصري اليوم من ١٨-١١-٢٠٠٧ إلى ٣٠-١١-٢٢٠٧

١٢ عصام العريان، "مراجعات الجماعة الإسلامية والجهاد"، موقع نافذة مصر، ٩/ ٧/ ٢٠٠٧:

http: //www.egyptwindow.net /modules.php?name=News&file=article&sid=٥٨٦٧

١٣ http: //www.islammemo.cc /article١.aspx?id=٣٠٠٣٢

١٤ www.assiutonline.com /index.phpoption=com_content&task=view&id=٤٢٢&Itemid=٥٥



◆الفصل السابع◆

◆ مستقبل العلاقة بين الدولة وأعضاء «الجماعة» و«الجهاد» بعد المراجعات

د. وحيد عبد المجيد (*)

* مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ورئيس وحدة الدراسات العربية بالمركز.

مقدمة

تغيير كبير ذلك الذي بدأته "الجماعة الإسلامية" لمراجعة توجهاتها واستغرق انضاجه نحو عقد من الزمن، ثم امتد إلى مجموعات رئيسية في تيار "الجهاد" من خلال الوثيقة التى كتبها منظّرهم الأول د. سيد إمام الشريف (المعروف باسم د. فضل) تحت عنوان (ترشيد العمل الجهادى فى مصر والعالم). وسيظل هذا التغيير، منتجا لجدل ونقاش واسعين ودافعا للتفكير في أبعاده لفترة طويلة، إلى أن تظهر نتائجه بشكل واضح.

وهذه النتائج هي أكثر ما يتطرق إليه الجدل ويثير الخلاف تأسيسا على تباين في تفسير مراجعات "الجماعة الإسلامية" و "الجهاد". فهذا التباين يؤدي بالضرورة إلى خلاف ينطوي، في بعض جوانبه، على تناقض في توقع ما سيترتب عليه. ومن هنا يأتي تعدد القراءات المتعلقة بمستقبل المراجعين العائدين إلى المجتمع بعد أن غادروه عقلا وفكرا قبل أن يرغموا على مغادرته جسديا من خلال الزج بهم في السجون. ولعل أهم القضايا المستقبلية التي تختلف فيها القراءات قضية العلاقة بين المراجعين والدولة.

فعندما صدرت وثيقة (ترشيد العمل الجهادى فى مصر والعالم) فى خريف العام ٢٠٠٧، لتثير التساؤل عن مستقبل مجموعات "الجهاد" المقتنعة بها والمؤيدة لها، لم يكن السؤال عن مستقبل "الجماعة الإسلامية" قد وجد إجابة. ولذلك تبدو هذه المسألة هى الأكثر غموضا بين المسائل التى تثيرها مراجعات التيارين اللذين مارسا عنفا سياسيا – دينيا لا مثيل له فى تاريخ مصر الحديث.

أولا: غياب الرؤية المستقبلية

في ظل هذا الغموض، من جانبهم ومن طرف الدولة ومؤسساتها وأجهزتها على حد سواء، تتعدد القراءات وتتنوع الاجتهادات وتكثر التوقعات. ولكن القليل منها هو ما يمكن اعتباره احتمالا قد يقبل التحقق بدرجة ما كبرت أو صغرت، إذ تتفاوت حظوظ الاحتمالات التي يمكن الانطلاق منها لصوغ سيناريوهات محددة المعالم. ومن الطبيعي أن يكون وراء كل منها قراءة معينة لمراجعات "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد". كما أن وراء كل من هذه القراءات، في الغالب الأعم، موقفا يساهم بدرجة أو بأخرى في تحديد اتجاه التفكير في طبيعة العلاقة المستقبلية بين الدولة والمراجعين. ولذلك يحسن أن نبدأ



بتوضيح قراءتنا للمراجعات، لأنها تؤثر بالضرورة في معالجتنا للقراءات المختلفة، والاحتمالات الأكثر أهمية المترتبة على كل منها، وبالتالي في عملية صوغ كل من هذه الاحتمالات في صورة سيناريو.

لقد حدثت المراجعات، لعوامل متعددة أهمها عاملان كان لهما الأثر الأكبر في انتقال "الجماعة الإسلامية" ثم "الجهاد" إلى مرحلة جديدة تماما.

العامل الأول هو فشل مشروع تغيير النظام السياسي في مصر عبر استخدام القوة وتوسيع نطاق العنف بهدف خلق حالة قريبة مما أطلق عليه في بعض الأدبيات اليسارية "حالة ثورية".

ولكن العنف السياسي – الديني ذا المرجعية الأصولية – السلفية يبدو أوسع نطاقاً، لدى كثير ممن مارسوه وليس لديهم جميعاً، من العنف اليساري – الماركسي – الثوري. فقد استهدف الأخير بالأساس أجهزة الدولة ورموزها ورجالها، ولم يتوسع ليشمل المجتمع أو فئات فيه إلا في حالات قليلة تم فيها استهداف بعض كبار رجال المال والأعمال وكبار الملاك الزراعيين. ومثلما وصل العنف اليساري – الماركسي – الثوري إلى طريق مسدود، كان هذا هو حال العنف السياسي – الديني – الأصولي السلفي في مصر عبر اعتقال أو قتل بعض أهم قادة "الجماعة الإسلامية" و " الجهاد" وكوادرهما الوسيطة وإرغام البعض الآخر على الفرار إلى الخارج. كما تم تقطيع خطوط الاتصال بين خلاياهما الباقية، مما أدي إلى شل حركتهما وحرمانهما من أي فرصة للتخطيط والعمل المنظم فلم يعد في إمكانها إلا توجيه ضربات عشوائية تصبح دليل ضعف لا قوة حتي إذا أحدثت خسائر هنا أو هناك.

أما العامل الثاني فهو التطور الكبير الذي حدث في تفكير قادة "الجماعة" و"الجهاد" المحبوسين. فقد اتيحت لهم فرصة واسعة للاطلاع والتأمل والتعمق، بعيدا عن أجواء الكر والفر التي نشأوا فيها، وبمنأى عن فيضان الحماس الذي أغرقهم حين استحوذ عليهم الاعتقاد في أنهم مكلفون بإنقاذ الإسلام وأنه ضائع لا محالة إن لم يفعلوا، وأن هذا يفرض عليهم – وليس فقط يجيز لهم – اللجوء إلى أي أسلوب وكل وسيلة. وقد أحسنت السلطات التي وفرت لهم سبل الإطلاع فاستغلوا الوقت الطويل في السجن لتطوير معرفتهم، بدلا من إرسال بعض شيوخ الأزهر إليهم لمحاورتهم. فكانت تلك الطريقة السقيمة، التي اتبعت في بداية ثمانينات القرن الماضي، تؤدي إلى نتائج عكسية. فلم يجد فيها المحبوسون حينئذ أي نوع من الحوار بل عدوها تلقينا مهينا لهم.

وقد أثمرت القراءة والتأمل تغييرا تدريجيا في تفكيرهم غذاه ودعمه الإخفاق الشديد الذي وصلت إليهم حركتهم العنيفة. ولا يمكن الاستهانة بأثر المعرفة حين تحضر فتغير ما بني في غيابها وعلى غير سند منها. كما لا يصح إغفال أهمية أن يرى المرء نفسه في السجن بشكل مختلف عما كان يراها به من قبل، على نحو ما أفصح عنه د. كمال السعيد حبيب أحد القادة التاريخيين لتيار الجهاد بقوله: (بدأنا نعرف أنفسنا على الحقيقة في السجن، وأسطورة القوة التي كنا نتصورها نحن في أنفسنا خارج السجن بدأت تسقط كما لو أنك رأيت نفسك كبشر حقيقي).[٦] ويمكن أن نجد ما يدل علي ذلك في كتاب (نهر الذكريات – المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية)، وخصوصا في الحديث عن (الانشغال اليومي بالعمل الدائب الذي يحرم القائمين عليه من الراحة الذهنية والتفكير المتأني).

وبدأ هذا التغيير في الظهور علنا للمرة الأولى في مبادرة وقف العنف في ٥ يوليو ١٩٩٧ عندما أعلن عضو "الجماعة" محمد أمين عبد العليم بياناً موقعاً بأسماء ستة من قادتها. كان ذلك خلال مثوله أمام المحكمة العسكرية في القضية رقم ٢٣٥ لعام ١٩٩٧، إذ قرأ بيانا كان له وقع المفاجأة لأنه تضمن

(وقف جميع العمليات العسكرية بالداخل والخارج ضد الدولة، ووقف جميع البيانات المحرضة عليها دون قيد أو شرط ومن جانب واحد). وبدا ذلك البيان كما لو كان حجرا ثقيلا ألقي في مياه راكدة، إذ أثار جدلا بين مصدقين ومكذبين. وبالرغم من أن هذا الجدل مازال مستمراً، إلا أن الكفة فيه تميل يوما بعد يوم إلى جانب المصدقين. ومع ذلك يظل الخلاف علي المستقبل، بما في ذلك مستقبل العلاقة بين المراجعين والدولة متأثرا في أحد جوانبه بالفجوة بين مصدقي ومكذبي المراجعات.

غير أنه قد لا تكتمل صورة ما حدث، وبالتالي لا تستقيم قراءة ما سيحدث واستشراف المستقبل، بدون أخذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الاعتبار، وخصوصاً أثرها في اهتمام السلطة الأمنية المصرية بالمراجعات بدرجة أكبر، وربما أكبر بكثير، مما كان عليه الحال في السنوات الأربع السابقة منذ إطلاق المبادرة الأولى لوقف العنف. فكانت السلطة الأمنية قد التزمت الحذر في التعامل مع هذه المبادرة قبل واقعة الهجوم على قلبي الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري. فقد أدت تلك الواقعة إلى ازدياد النزعة الهجومية لصقور واشنطن وإلى تصاعد الانتقادات لبعض الدول العربية في بعض الدوائر الأمريكية بدعوى أنها هي المسئولة عن الإرهاب. وبينما خص السعودية النصيب الأكبر في هذه الانتقادات، كان لمصر أيضا نصيب لا بأس به فيها.

وعندما نعود إلى الاتجاه الغالب في الهجوم على مصر نجد مفارقة لا تخلو من طرافة. فكانت واشنطن تعبر من حين إلى آخر قبل ١١ سبتمبر عن عدم رضائها تجاه سياسة مصر في مواجهة الإرهاب الداخلي باستخدام القوة بدلا من تحقيق إصلاحات. وكانت مصر توضح أن من يحمل السلاح لا يمكن أن يستقبل بالأحضان، وأن الذي يده في النار ليس مثل من يضع يده في الماء. ولذلك، فعندما حدث ما حدث في واشنطن ونيويورك كانت مصر تعتقد أن هذا يثبت صحة موقفها. غير أن ما فوجئت به مصر هو أن الهجوم الأمريكي عليها أخذ منحى آخر، إذ ركز على أن الطريقة الخاطئة التي اتبعتها القاهرة في مواجهة الإرهاب لم تقض عليه بل دفعته إلى العمل في موقع آخر، وأن مصر صدرت هذا الإرهاب إلى أمريكا.

ولذلك فمن بين ما سعت مصر للقيام به، لتأكيد عدم صحة هذا الهجوم عليها، أنها أعطت اهتماما أكبر لمراجعات "الجماعة الإسلامية". وعندئذ اتجه جهاز الأمن إلى تشجيع هذه المراجعات وتقديم التسهيلات اللازمة لها لأن إكمالها يتيح الإيحاء بأن السياسة المصرية لا تواجه الإرهاب عبر التضييق عليه وبالتالي تصديره إلى أمريكا أو غيرها. كما أن وصول المراجعات إلى غايتها يوفر فرصة - كذلك - للإيحاء بأن هذا دليل على صواب السياسة المصرية ونجاحها في توفير أجواء ملائمة لمراجعة الأفكار التي تدفع إلى الإرهاب والتخلي عنها بل نقدها وإظهار مواضع الخطأ فيها. وهذا هو ما حدث بالفعل، فقد شملت المراجعات نقدا عميقا لأفكار ومواقف تنظيم "القاعدة" وتفنيدا فقهيا تميز بارتفاع مستواه وقوة حججه في كتاب (استراتيجية القاعدة .. الأخطاء والأخطار). وهذا هدف سياسي مهم سعت إليه السلطة الأمنية عبر التشجيع الذي قدمته لقادة "الجماعة" والسماح لهم بالانتقال إلى مختلف السجون المحبوس فيها أتباعهم.

وأيا يكن الأمر، فقد جرت مياه كثيرة في بحر مازالت أمواجه تتلاطم وتؤدي إلى اختلاف النظرة إلى اتجاه هذه المياه أو المسار الذي ستأخذه في السنوات القادمة، وخصوصا في غياب رؤية واضحة للمستقبل سواء لدى المراجعين أو عند الدولة.

فبالنسبة إلى المراجعين، تتسم مراجعاتهم – وربما بطبيعتها – بتعلقها بالماضي وليس بالمستقبل. ولذلك فهي تبدو، حتى لدى من قرأوها قراءة إيجابية متفائلة، (معنية بإعادة النظر في الأسس الفقهية التي بررت العنف والعمليات الإرهابية بعد فشلها. ولكنها لم تعن ببناء رؤى عقائدية جديدة تؤسس لنشاط سلمي جديد).[٢] فالمراجعات، من هذه الزاوية، والقضايا التى نوقشت خلالها (ترد على وقائع وممارسات جرت في عصر سابق، دون أن تتعرض إلى تحديات العصر الجديد. ورغم أنه أمر جيد أن تتم مراجعة هذه الممارسات، فإنها لا تكفي لبناء خبرة جديدة، أي أنها نجحت في رفض أساليب الماضي، دون استشراف للمستقبل). وترتيبا على ذلك، وفي إطار الرؤية نفسها، يبدو الواقع السياسي الذي خرجت إليه العناصر الجهادية (مختلفا بصورة كبيرة عن الواقع الذي قاتلوا فيه السلطة القائمة طوال الفترة السابقة).[٣]

غير أنه قد يصعب بناء توقع موثوق فيه لمستقبل المراجعين إن في "الجماعة" أو في "الجهاد" بناء على كتب المراجعات ووثيقة "ترشيد الجهاد" لأن طابعها الماضوي هو من لزوم ما يلزم لتحقيق الغرض منها، ولأنها تبدو بداية لتفاعل "الجماعة" و"الجهاد" مع الواقع بمنأى عن العنف وليست نهاية هذا التفاعل. فأما أنها من لزوم ما يلزم، فهذا لأن الجمهور الموجهة إليه "داخلي" في المقام الأول ثم خارجي بعد ذلك. فهذه المراجعات تخاطب، أول ما تخاطب، أعضاء "الجماعة" و"الجهاد" وقواعدهم التنظيمية، ولذلك ينبغي أن تتوجه إلى هذا النوع من الجمهور المستهدف باللغة التي يفهمونها والأسلوب الذي يألفونه بغية إقناعهم وكسب عقولهم.

وأما أن هذه المراجعات لن تكون خاتمة المطاف في رحلة المراجعين، فهذا ليس توقعاً قد يصيب أو يخطيء، وإنما هو جزء من منطق عملية المراجعة نفسها من حيث أنه الخط الفاصل بينها – باعتبارها نقلة إلى مرحلة أخرى – وبين إعلان التوبة عن أخطاء أو خطايا توطئة لاعتزال العمل العام. فالمراجعة الفكرية والسياسية هي بطبيعتها عملية Process. والعملية تنطوي بحكم التعريف على تراكم معين عبر مدى زمني يطول أو يقصر. والمنطق، في هذه المراجعات، أن أصحابها الذين مارسوا العنف إنما اختاروه طريقاً للعمل العام الذى يصعب عليهم التخلي عنه. ولذلك فهم يتخلون عن أسلوب اتبعوه في العمل العام، وليس عن هذا العمل الذي يمكن أن يجدوا طريقا آخر له.

ولذلك ينبغي الحذر من إصدار أحكام نهائية تأسيساً على كتب المراجعات ووثيقة "ترشيد الجهاد"، وكأنها هي الكلمة الأخيرة. والحذر ضروري أيضا عند تقويم المراجعين، الذين يصعب قبول الرأي القائل بأنهم لا يعرفون غير لغة الماضي على النحو الذي ذهب إليه البعض في نقد وثيقة د. سيد إمام على أساس أنه (لا يجيد الحديث إلا بهذه اللغة الفقهية، ولا يعرف ما هو أبعد منها، لأنه ببساطة لم يخبر ولم يألف ويصنع غيرها على مدار حياته، منذ أن انضم إلى تنظيم الجهاد المصري في سبعينات القرن المنصرم وحتى اللحظة التي أنهى فيها وثيقته).[٤]

فالإقدام على المراجعة الفكرية يعني، ضمن ما يعني، أن المراجعين راغبون في تطوير فكرهم وأدواتهم. وفي التطوير، بداهة، جديد لا يوجد بدونه ولا يستقيم في غيابه. وفيه أيضا انفتاح، أو على الأقل ميل إلى الانفتاح أو حتى استعداد له عند أدنى الدرجات، على نحو يصعب معه قبول القول بأن المراجعين يفتقدون أي قدرة على المشاركة في الحياة العامة لأسباب من بينها (الخبرة الجهادية نفسها، والتي قامت أساساً على بناء تنظيمات عقائدية مغلقة، لم تؤمن بالعمل السياسي أو النقابي ولم تمارسه، وبالتالي فإن تراثها السابق لا يؤهلها لبناء حركة سياسية سلمية لأنه سيحتاج إلى إعادة تأسيس ثان

للخبرة الجهادية بالمعنى الفقهي والسياسي يتجاوز التأسيس الأول للعنف ثم التأسيس لوقفه لصالح اكتشاف خيار سلمي وسياسي آخر يدفع نحو الانخراط في العملية السياسية).(٥)

فإذا كان التأسيس لوقف العنف آخذا في التراكم على نحو ما حدث من كتب مراجعات "الجماعة الإسلامية" إلى "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" إلى ما سيلى ذلك من أعمال، فهذه خطوة في العملية Process التى يتحول في ظلها المراجعون من دور إلى آخر. أما ما ستؤول إليه هذه العملية، فهو ليس واضحاً لديهم. ولكن غياب رؤية للمستقبل لا يساوي غياب دور جديد لهم في هذا المستقبل. وهذه تفرقة منهجية يجدر ألا تغيب بدورها عنا، وإلا فترت همتنا بعد أن تضعف قدرتنا على تحليل احتمالات المستقبل في ظل معطيات محددة ليس فقط لأن المراجعين لا رؤية واضحة بعد لديهم، ولكن أيضا لأن الدولة تفتقد بدورها مثل هذه الرؤية.

ثانيا : سيناريوهات العلاقة بين الدولة وأصحاب المراجعات

في ضوء هذه المعطيات – المحددات – القيود، وفي ظل تعدد القراءات وتعارض التفسيرات بشأن مغزى المراجعات، يمكن الحديث عن بضع سيناريوهات أحدها صراعى، فيما ينطوي بعضها الآخر على مزيج من الصراع السياسي، وليس المسلح، والتعاون الذي يتباين مستواه بدءاً من التفاهم الضروري للاندماج في المجتمع السياسي أو الديني – الدعوي ووصولا إلى التنسيق في مواجهة طرف أو أطراف أخرى.

(١) سيناريو العودة إلى العنف أو إطلاق عنف جديد

هذا سيناريو يصعب إغفاله ليس بالضرورة لقوته، ولكن لعدم إمكان تجاهل اتجاه عريض يرى في المراجعات تكتيكا وليس موقفاً استراتيجيا. وينطوي هذا السيناريو على ثلاثة سيناريوهات فرعية يمكن الاستدلال عليها من تحليل بعض هذه القراءات التي تصدر عن مواقف عدائية أو متحفظة تجاه الإسلام السياسي بمختلف أشكاله، أو متشككة في صدقية المراجعات.

والفرق بين هذه السيناريوهات هو أن العودة للعنف في أولها مضمرة من البداية وماثلة في أصل التوجه نحو المراجعة التي تصبح، والحال هكذا، عملا محض تكتيكي يقصد به الخداع وينطوي على تآمر، بينما هي في السيناريو الثاني اضطرارية تدفع إليها الظروف. أما السيناريو الثالث فينطلق من أن الأفكار التي أتت في المراجعات، وخصوصاً تلك التي تمثل تحدياً للاتجاه الذي يمثله تنظيم "القاعدة"، ستدفع قادة هذا التنظيم إلى استهداف مصر بعمليات عنف.

ففي السيناريو، الذي ينطلق من قراءة المراجعات باعتبارها تكتيكا للتحرر من أسر كان يمكن أن يطول بدونها إلى ما لا نهاية، ستكون العودة إلى العنف مرتبطة بتوفير ركائزه وإمكاناته مجددا.ة فالمراجعات، وفق القراءة التي يقوم عليها هذا السيناريو، لا تخلو من مراوغة وغموض، بينما تخلو من الحسم القاطع، وبالتالي لا تفهم باعتبارها تخليا عن العنف بشكل نهائي وإنما هي ترشيد له مادام "الجهاد العنيف" يبقى فريضة. ولا يعتد أصحاب القراءة التي تقود إلى هذا السيناريو بالجهد الذي بذله المراجعون لإثبات الطابع الاستراتيجي لمراجعاتهم في أكثر من موضع في الكتب التي أصدروها.

ومن أهم ما طرحوه في هذا المجال:

- إن مبادرة وقف العنف هي دوران مع شرع الله تعالى وليس مع دنيا زائلة أو عرض عاجل لا يدوم. فهناك فرق كبير وبون شاسع بين الثبات على الحق وبين العناد.

• إن المزايدة تضيع الممكن في طلب المستحيل، ورحم الله رجلا أبصر زمانه فاستقامت طريقته.

• إن التفكير في المراجعات استغرق سنوات طوالا واعتمد على عشرات الكتب والمراجع وجاء ثمرة لجهد علمي كبير.

• إن المبادرة التي أعلنت عام ١٩٩٧ كانت ثمرة لمحاولات سابقة لإنهاء المواجهات، ولكنها لم تنجح لظروف مختلفة وتم النشر عن بعضها مثل لجنة الوساطة التي تكونت من عدد من العلماء والمفكرين والتي أعلنت "الجماعة" الموافقة عليها.

• إن المراجعات وما يرتبط بها من قناعات أُدرجت في كتب وإصدارات لتكون ميثاقا وعهدا بيننا وبين إخواننا وبين الآخرين، مما يجعل التراجع عنها طعنا في صدقيتنا ودعوتنا.

ولا نجد فى القراءة التي تنظر إلى المراجعات على النحو الذي يقود إلى هذا السيناريو ما يمكن اعتباره تقويضا لهذه الحجج أو منظومة متماسكة من الحجج يمكن أن توضع فى مواجهتها. فما هذه القراءة، في الأغلب الأعم، إلا نتيجة أحكام مسبقة تسكن عقول أصحابها وتدفعهم إلى الاعتقاد في أن جماعات العنف لا يمكن إلا أن تبقى عنيفة سواء أظهرت هذا العنف أو احتفظت به في باطنها.

أما سيناريو العودة إلى العنف، في حالة تغير الظروف التي أدت للجوء إلى المراجعات، فهو يستند على قراءة تعتبر هذه المراجعات استجابة لمتغيرات معينة على نحو يمكن أن يدفع إلى مراجعتها (أي العودة عنها) في ظل متغيرات أخرى مختلفة أو مناقض وأهم هذه المتغيرات هو فشل أعمال العنف في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي في تحقيق أهدا بـ. وعجز من قاموا بها عن الحفاظ على تماسكهم في مواجهة الضربات الأمنية المؤثرة التي تعرضوا لها، فأصبحوا في حالة استضعاف فرضت عليهم اللجوء إلى مراجعة أفكارهم. ولكن ما أن يتجاوزوا حالة الاستضعاف هذه، ويتغير الظرف الموضوعي المحيط بهم، حتى ينتفي الدافع إلى المراجعات.

وهذا تأسيس ضعيف لفكرة امكان مراجعة المراجعات مرة أخرى عند تجاوز حالة الاستضعاف، لأن "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد" مارستا العنف الذي ملأ البلاد وأشقى الكثير من العباد وهما في هذه الحالة الاستضعافية. فالفكر العنفي من "الجماعة الإسلامية" قبل مراجعاتها إلى "القاعدة" انما يرى الجهاد بالسلاح، وفق ما يعتقده أصحاب هذا الفكر، ضرورة لمواجهة الطاغوت، الذي يعتبر بالضرورة أقوى من الذين يقاومون.

ولذلك، فربما لا نجد إلا تأسيساً واحداً معقولاً لفكرة العودة إلى العنف عند تبدل الظروف التى أنتجت المراجعات، ولكنه شديد العمومية على نحو يضعف السيناريو المترتب عليه. فهو يعتمد على معضلة أعم بكثير تتعلق بالانسداد السياسي العام وتضييق الخناق على العمل السياسي على نحو يؤدي إلى التطرف، الذي قد يقود بدوره إلى العنف. غير أنه في ظل مثل هذه العمومية الشديدة، لا يستقيم تفكير ينتهي إلى أن الانسداد السياسي لن يفعل فعله إلا مع عناصر "الجماعة" و"الجهاد"، في حين أن أثره قد يكون أقوى على غيرهم ممن لم يختبروا العنف من قبل وممن هم أصغر سنا وأكثر قدرة على التحمل وأوفر اتصالا بالأجيال الجديدة في الداخل أو بالقوى التي تحمل لواء العنف في الخارج.

ويختلف ذلك عن السيناريو الفرعي الثالث، الذي يقوم على افتراض بعيد تماماً عما ينهض عليه السيناريوهان الفرعيان الآخران، وهو أن المراجعات تمثل تحدياً، وربما استفزازاً، لتنظيم "القاعدة" على

نحو يمكن أن يدفعه إلى استهداف مصر بعمليات إرهابية. وهذا سيناريو، بطابعه، غير قابل للاثبات ولا للنفي بشكل منهجي. فلا يمكن امتلاك أي يقين بشأن ما إذا كان تنظيم "القاعدة" سيتصرف على هذا النحو. ولكن ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن "القاعدة" حاولت استهداف مصر بالفعل، ولكن النجاح لم يحالفها.

فأما أن سعيها إلى ذلك أمر منطقي يتسق مع العقل فلأن مصر هي البلد الأكبر في العالم العربي، والذي يؤثر ما يحدث فيه على غيره. كما أنه البلد الذي ينتمي إليه عدد من أهم وأكبر قادة "القاعدة"، وفى مقدمتهم نائب زعيمها أيمن الظواهري الذي ذكرها في أكثر من ٦٠ في المائة من خطبه وبياناته خلال الأعوام الأخيرة.[٦] وأما أن استهداف "القاعدة" لمصر حدث ولكنه فشل، فهناك من الوقائع ما يؤكده. فقبيل إعلان وثيقة "ترشيد العمل الجهادي" قام جهاز الأمن بالقاء القبض على مجموعة تضم ٤٠ شخصاً قيل اتهمهم بأنهم على صلة بها في أبريل ٢٠٠٧. واتُهم هؤلاء بالانضمام إلى تنظيم سري يرمي إلى قلب نظام الحكم والتخطيط لأعمال إرهابية بالتنسيق مع عناصر من تنظيم "القاعدة" في أفغانستان وألمانيا والنمسا والكويت ودولة الإمارات والسعودية، وإنشاء إذاعة مرئية باسم صوت الخلافة "على شبكة الانترنت" لاستخدامها في أغراض إرهابية من بينها الاتصال بقادة "القاعدة" في الخارج.[٧] وتزامن ذلك مع وضع مترو القاهرة تحت رقابة مشددة بسبب تهديد بشن اعتداء على إحدى محطاته في شمال شرق القاهرة. وأفيد أن جهاز الأمن تمكن من كشف التنظيم بعد انفجار قنبلة بدائية كان أحد المتهمين بالانضمام إليه يعدها.[٨] كما بثت مواقع على الانترنت في يونيو ٢٠٠٦ بيانا موقعا بيا أسمي (المكتب الإعلامي – تنظيم القاعدة في أرض الكنانة) منسوب إلى أحد قادة "الجماعة الإسلامية" الذين اعترضوا على مراجعاتها، وهو محمد خليل الحكايمة.[٩]

ولكن يبدو سيناريو العودة إلى العنف، بفروعه الثلاثة، ضعيفا بلا ركائز ثابتة ولا مجادلات قوية، فضلا عن أنه لا يقدم إجابات شافية على أسئلة لا يمكن الحديث عن سيناريو قابل للتحقق ما بقيت معلقة في الهواء. ومنها على سبيل المثال فقط السؤال عن كيفية استعادة القدرة التنظيمية العالية بعد كل هذا الاستنزاف وإعادة بناء الركائز الاجتماعية اللازمة لتغذية أي تنظيم يدخل في صدام مباشر مع أجهزة الدولة ناهيك عن أن يكون صداما عنيفا.

وإذا كانت هناك وجاهة في فكرة أن المراجعات التي حدثت في ظروف معينة يمكن أن تعاد مراجعتها في ظروف أخري، فمؤدي هذه الفكرة لا يدعم سيناريو العودة إلى العنف، بل قد ينقضه لأن الظروف الجديدة ستخلق في الغالب بيئة للعنف مختلفة عن تلك التي أنتجت "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد". وفي ظل هذه الظروف الجديدة، يبدو كل من "الجماعة" و"الجهاد" جزءا من تاريخ العنف وليس جزءاً من مستقبله.

وغاية ما يمكن توقعه هو العنف اللفظي الذي ينتج عن انغلاق فكري وضيق تجاه الرأي أو الموقف الآخر.. أي رأي وأي موقف بما في ذلك رأي "الجماعة" و"الجهاد" قبل المراجعات، والذي مازال غيرهم يتبناه وعلى رأسهم قادة تنظيم "القاعدة" الذين كانوا مع المراجعين في الخندق نفسه حتى وقت قريب. فقد تحول هؤلاء، لدى صاحب "وثيقة ترشيد العمل الجهادي" مثلا إلى رموز الشر بعد أن كانوا عنده هم فرسان الخير. وذهب في هجائهم إلى أبعد مدى بعد أن كانوا لديه هم الأفضل والأقرب. فعلى سبيل المثال، أصبح زعيم "القاعدة" أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهرى صنيعتين للاستخبارات، أي مجرد عميلين يخدمان مخططات الغير، ولم يعد الظواهري في مقدمة المجاهدين من أجل إعلاء كلمة الله، وإنما بات متهماً بتحويل عناصر "الجهاد" إلى مرتزقة.

وربما يرى البعض في قوة هذا الانقلاب دليلاً على صدق المراجعات. ولكن انقلابا بهذا العمق إنما يشي في الوقت نفسه بأن الذهنية التي أنتجت التحريض على العنف لم تتغير من حيث طابعها الذي يجمع بين التطرف والانغلاق. فقد تحول صاحب المراجعات من تطرف إلى آخر. وهو مازال على انغلاقه، وإن حدث تغير في طبيعة الموقف. ويمكن أن نجد ما يؤكد استمرار الانغلاق ويؤدي بالتالي إلى عنف لفظي شديد تجاه الآخر في مواقف تبنتها "الجماعة الإسلامية" أو بعض قادتها فى الموقع الذى أقامته على شبكة "الانترنت" وسنعود إليه في الحديث عن السيناريو المقبل.

ومع ذلك، علينا ألا ننسى أن العنف اللفظي هو قاسم مشترك بين معظم الأطراف في الساحة السياسية المصرية، والتي يسودها صراخ وضجيج شديدان وميل عارم إلى اتهام المختلف في الرأي أو الموقف بدلا من مناقشته ونزوع حاد إلى "المنولوج" على حساب "الديالوج".

(٢) سيناريو الحزب السياسي

في هذا السيناريو مشاهد متعددة قد يكون بعضها بديلا عن الآخر، وربما يكون بعضها مكملا لبعض، لأن للعمل السياسي بطابعه آفاقا رحبة حتى عندما تكون حدود ممارسته ضيقة في ظل نظام حكم لا يتسع للتنافس المفتوح. كما أن الوضع الوضع القانوني لمن أدينوا في قضايا عنف على نحو يحرمهم من حقوقهم السياسية لا يغلق الباب أمام سيناريو الحزب السياسي، لأن هذا الحرمان لا يسري على من لم تصدر في حقهم أحكام قضائية، وهم كثر وليسوا قلة. كما أن الحرمان من الحق السياسي مؤقت وليس دائما.

ومع ذلك فلا يبدو أن مشهد تأسيس حزب سياسي لأي من "الجماعة" أو "الجهاد" في صورتهما الجديدة هو من المشاهد المحتملة في المدى القصير للغاية من عام إلى عامين. فنظام الحكم لا يسمح به في هذا المدى على الأقل، حتى إذا كانت حالة المراجعين (تكوينهم الذهني والنفسي وطبيعة تجربتهم وخبرتهم ونوع توجههم نحو الآخرين) تجعل خيار تكوين حزب سياسي بين أولوياتهم.

ولا يصح اعتبار الموقف السياسي الذي اتخذه بعض قادة "الجماعة الإسلامية" تجاه مشروع الحزب الذي أعلن المحامى منتصر الزيات عزمه على تأسيسه (حزب الاتحاد من أجل الحرية) معبراً عن رفض خيار الحزب السياسي بشكل نهائي على نحو يغلق بابه. فمن الجائز أن يكون هذا الموقف متعلقاً بمشروع منتصر الزيات على وجه التحديد ولأسباب قد تتجاوز خيار الحزب السياسي إلى أمور أخرى في طبيعة العلاقة بين صاحب المشروع ومن اتخذوا موقفاً سلبياً تجاهه. وقد ظهر ما يدل على ذلك في جانب من الخطاب الذي عبر عن ذلك الموقف، وعلق عليه الزيات عندما ميز بين (الردود التي انطوت على فوائد وملاحظات بل حتى انتقادات موضوعية) وأكد ضرورة العناية بها و(تلك التي لم تكن إلا تعبيراً عن أدواء قلبية أو سياسية أو شخصانية مقيتة)[١٠]، وقال أن من الأفضل الصفح عنها.

كما أن لدينا تجربتين مهمتين تعبر كل منهما عن مبادرة مجموعة من الإسلاميين "الجهاديين" تأسيس حزب سياسي، وهي المحاولة التي قام بها جمال سلطان لتأسيس حزب الإصلاح، ومحاولة ممدوح إسماعيل تأسيس حزب الشريعة.

ولم يكن مخفياً أن تجربة مشروع حزب الشريعة عبرت عن «مشروع كتلة من أبناء الحركات الإسلامية، الذين أدركوا عدم جدوى العنف المسلح للوصول إلى أهداف سياسية محددة، في تأسيس آلية جديدة للتعبير عن أفكارهم ومطالبهم ودورهم المفترض في خدمة وطنهم ودينهم وقضايا أمتهم»[١١] ومعروف

أن من بين مؤسسي حزب الشريعة متهمين سابقين في قضية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات، وقضية الاغتيالات الكبرى في العام ١٩٨١، وقضية إعادة تشكيل تنظيم الجهاد في العام ١٩٨٧، وقضايا أخرى مثل قضية طلائع الفتح وقضية اغتيال الدكتور فرج فودة وقضية محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا وقضية خان الخليلي، وغيرها. وكان وكيل مؤسسي الحزب (ممدوح إسماعيل) متهما في قضية اغتيال السادات وحمل رقم ١٨٢ في قرار الاتهام، وقضى أربع سنوات في السجن إذ خرج منه في العام ١٩٨٤ فواصل عمله محاميا وتخصص في الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف. وكان بين المؤسسين حسن علي محمود المتهم في قضية اغتيال فرج فودة، والشيخ محمد علي المتهم في قضية اغتيال السادات ثم في أحداث إمبابة، وإسماعيل محمد علي المتهم في قضية اغتيال السادات، وقضية محاولة اغتيال حسن أبو باشا، وعبد الخالق ومجدي إبراهيم النجار شقيقا المتهم الرئيسي في قضية العائدون من ألبانيا والمتهمان من قبل في قضية اغتيال السادات وغيرهم.

ويجوز القول إن مشروع حزب الشريعة، يمثل تجربة حية لمحاولة تأسيس حزب سياسي يضم مجموعة ممن تخلوا عن العنف، أو ممن قال عنهم وكيل المؤسسين وهو معهم (نحن قادمون من قلب الحركة الإسلامية. وتعرضنا للسجن مع قيادات ورموز الحركة إلى جانب الاختلاط بغالبية قضايا التنظيمات بحكم العمل في المحاماة. ولذلك فإن تجربتنا تمثل تحولاً حقيقياً في فكر الحركة).[١٢] ولكنه كان حريصاً، في الوقت نفسه، على تأكيد أن مشروع الحزب ليس واجهة لتنظيم "الجماعة الإسلامية"، ولا يمثلها أو غيرها، وأنه بالرغم من جذور مؤسسيه إلا أنه لا يطرح فكرته على أساس الانتماء التنظيمي السابق، وأنه لا يتوجه بمشروعه الحزبي إلى جماعة بعينها أو ينوب عنها، وإنما يخاطب الشعب المصري بكافة ألوان الطيف السياسي فيه.

ويعني ذلك أن التكوين الفكري والمعرفي والنفسي للمراجعين لا يحول دون إقدامهم، أو بعضهم، على العمل السياسي السلمي بأشكاله المختلفة، بما في ذلك تأسيس حزب سياسي أو العمل من خلال مثل هذا الحزب. وقد تطرق وكيل مؤسسي حزب الشريعة إلى هذه المسألة، من واقع تجربته الحية، إذ تحدث عن صعوبات واجهت فكرة تأسيس هذا الحزب ونجمت عن (خلفيات عند بعض الإسلاميين لم تستطع أن تستوعب كيفية فهم التعامل مع الواقع والالتزام بالثوابت وتحقيق "فقه الضرورات" على أرض الواقع، وأيضا الخوف من الأمن الذي ملأ قلوب الكثير من الناس، ثم كان هناك فريق متردد لانتظار التجربة ونتائجها).[١٣]

وأهم ما يعنينا في هذه التجربة، من حيث دلالتها على مدى استعداد إسلاميين راجعوا أفكارهم وتراجعوا عن العنف وتخلوا عنه، هو قوله: (ولكن الحمد لله كان هناك الكثير من العقول الإسلامية المستبشرة، وكان هناك من أعمدة الحركة الإسلامية وشيوخها ورموزها من دعمنا معنوياً وشخصياً ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً أنه كان هناك فريق آخر من المرجعيين نعلم أنهم دائما هكذا. وهذه سنة الله في الحياة).[١٤] وهكذا فهناك في أوساط أعضاء "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد" الذين تخلوا عن العنف من يمكن أن يقدم على المشاركة في تأسيس حزب سياسي، أو الانضمام إلى حزب سياسي، إذا توفرت ظروف موضوعية مواتية، مثلما يوجد في هذه الأوساط نفسها من يمكن أن يقاوم مثل هذا التوجه.

ويعني ذلك أن تحفظ بعض قادة "الجماعة الإسلامية" على مشروع الحزب الذي طرح فكرته المحامي منتصر الزيات خلال الندوة التي أقيمت في مؤسسة الأهرام في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ضمن المشروع البحثي الذي خرج هذا الكتاب ثمرة له، لا يجيز استبعاد سيناريو تأسيس حزب سياسي أو

أكثر يضم كثيراً، أو قليلاً ممن راجعوا طريق العنف ورجعوا عنه. كما أن عدم الانضمام إلى مشروع حزب ما لا يعني بالضرورة موقفاً ضده. فقد كان الزيات مؤيداً لمشروع حزب الشريعة عند إعلانه دون أن ينضم إليه، وكان تأييده لذلك المشروع واضحا لا لبس فيه، إلى حد أنه سُئل أحياناً عن مغزى الإعلان "عن حزبكم" في ذلك التوقيت (١٩٩٩).(١٥) كما أنه شارك في المرحلة الأولى لتجربة مشروع حزب الإصلاح، مع جمال سلطان، ثم حدث خلاف بينهما تلاسنا حوله عندما تجدد هذا الخلاف بمناسبة رد الفعل السلبي الذي اتخذه سلطان إزاء مشروع تأسيس (حزب الاتحاد من أجل الحرية).

فليس هناك، إذن، ما يجيز استبعاد احتمال أن يقدم أعضاء في "الجماعة الإسلامية" أو "الجهاد" ممن تخلوا عن العنف في إطار المراجعات و"وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" على تأسيس حزب سياسي أو أكثر، أو الانضمام إلى محاولة من هذا النوع، أو حتى الالتحاق بحزب من الأحزاب القائمة يغير اتجاهه ويرفع شعارات إسلامية على نحو ما فعل حزب العمل الاشتراكي في أواخر ثمانينات العقد الماضي. وقد ضم هذا الحزب، بعد تحوله ذاك آنذاك، عدداً من الأعضاء السابقين في "الجماعة الإسلامية" وجماعات عنف أخرى في بعض محافظات الوجه القبلي.

وإذا كان اتجاه نظام الحكم إلى التشدد ضد النشاط السياسي الإسلامي السلمي، بعد أن أصبحت جماعة "الإخوان المسلمين" مصدر تهديد حقيقي له، يحول دول تكرار تجربة حزب العمل في المدى المنظور، يظل من الضروري الانتباه إلى أن طبيعة الظرف السياسي لا تسمح بأن يمتد أي توقع، وخصوصاً من هذا النوع، إلى أكثر من المدى القصير للغاية.

كما أن السند القانوني لمحاصرة النشاط الإسلامي في الساحة السياسية، من خلال حظر استخدام شعارات دينية، يبدو ضعيفاً في الواقع، أن الأمر يتوقف في النهاية على القضاء، الذي دلت التجربة القصيرة بعد التعديل الدستوري الذي كرس هذا الحظر في أبريل ٢٠٠٧، على اختلاف أحكامه في هذا المجال. فقد صدر، مثلا، حكمان قضائيان متعارضان عن محكمة مصرية واحدة وفي أسبوعين متواليين، خلال أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن استخدام بعض أعضاء جماعة "الإخوان" شعار "الإسلام هو الحل" في انتخابات مجلس الشورى في يونيو من العام نفسه. قضى الحكم الأول بمعاقبة ٧ من "أعضاء الإخوان" لاستخدامهم هذا الشعار في الانتخابات، واعتبره مخالفاً للقانون الذي يحظر استخدام شعارات دينية تهدد الوحدة الوطنية. أما الحكم الثاني فقد قضى بأن الشعار نفسه لا يهدد الوحدة الوطنية، وبالتالي لا يعتبر من استخدموه مخالفين للقانون. ويؤكد هذا التناقض أن المشكلة أكبر من أن يحسمها نص قانوني. فالصراع المنفلت من القواعد والمعايير بين النظام و"الإخوان" انعكس سلباً على القضاء كما على السياسة والمجتمع بوجه عام.(١٦)

ومما لا يصح أن ننهي الحديث عن سيناريو الحزب السياسي دون إشارة إليه أن الاستعداد الذاتي لدى أعضاء في "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد" يكتسب أهمية أكبر من الظرف الموضوعي الذي يمكن أن يتغير. فإذا كان هذا الظرف يصادر سيناريو الحزب السياسي، فهذا في مدى زمني قصير. وقد يستمر هذا الظرف بعده، وربما لا يستمر. ومن هنا أهمية وجود استعداد ذاتي لسيناريو الحزب السياسي في حالة زوال أثر الظرف الموضوعي المانع أو العائق. وليس شرطاً، كما تبين من قبل، أن يكون هذا الاستعداد شاملاً ولا حتى واسعاً. يكفي أن يكون هناك من لديهم هذا الاستعداد قلوا أو كثروا.

والأرجح أنه سيتوفر عدد يكفي لتوفير النصاب اللازم للتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي الآن، وهو ألف مؤسس، حين يصبح الظرف الموضوعي مواتياً، مثلما توفر النصاب الصغير الذي كان قائماً إبان تجربة مشروع حزب الشريعة في العام ١٩٩٩، وهو خمسون مؤسساً. فقد جمع وكيل مؤسسيه ٩٠ توكيلاً قدم منها للجنة شئون الأحزاب ٥٥ فقط (كي لا يكشف الحزب كل أوراقه) عندما تقدم إليها في الثاني من أكتوبر ١٩٩٩.(١٧)

وقد دلت هذه التجربة، من ضمن ما يمكن استخلاصه منها، على أن الاستعداد للعمل الحزبي العلني لا يرتبط بوجود علاقة مسبقة بالضرورة بين من يتوفر لديه هذا الاستعداد والدولة. فالافتراض، هنا، أن هذا الاستعداد هو الذي يمكن أن يغير العلاقة مع الدولة ويطبعها بطابع سلمي، سواء بقيت علاقة صراعية أو حدث فيها شيء من التعاون على نحو ما ستتطرق إليه عند الانتقال إلى السيناريو التالي. فالاستعداد للعمل الحزبي لا يعني بالضرورة، ولا يتطلب أو يشترط، تغييراً في اتجاه العلاقة مع الدولة من الصراع إلى التعاون، وإنما يقتضي تحويلها من علاقة عنيفة إلى علاقة سلمية. وليس أدل على ذلك من أن العلاقة بين صاحب مشروع حزب الشريعة والدولة ظلت صراعية إلى حد إلقاء القبض عليه في آخر مارس ٢٠٠٧ وحبسه لعدة شهور نتيجة شكوك لم تثبت صحتها في انه عاد إلى طريق العنف، إذ كان الاتهام الأساسي الذي وجه إليه هو أنه (حلقة الاتصال بين عناصر من تنظيم "الجهاد" في مصر والرجل الثاني في تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري.(١٨)

(٣) سيناريو العمل السياسي غير الحزبي مستقلاً عن الدولة أو بالتعاون معها

العمل السياسي ليس مقصوراً على الأحزاب ولا هو محصور في النشاط الحزبي وهذه القاعدة العامة تنطبق على مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أكثر من أي وقت مضى منذ أن عرفت أول ظهور للأحزاب السياسية في العقد الأول من القرن العشرين. كما أنها تنطبق على مصر أكثر من دول أخرى في المستوى نفسه عن التطور السياسي، ولكن حالة الأحزاب فيها أكثر تطوراً. فقد عانت أحزاب المعارضة، منذ أن أصبح وجودها مشروعاً ولكنه مقيد في العام ١٩٧٦، من قيود إدارية وأمنية وتعرضت لضغوط أضعفتها تدريجياً إلى أن أصبحت أقرب إلى هياكل عظمية فارغة من عضوية يُعتد بها.

نشأت هذه الأحزاب في ظل نمط تعددي مقيد محكوم من أعلى. ولم يكن في إمكانها أن تواصل النمو الطبيعي في ظل القيود والضغوط، ليس فقط بسبب قوة هذه الضغوط وشدة تلك القيود، ولكن أيضاً نتيجة هشاشة أبنيتها التنظيمية وافتقادها الحد الأدنى من المناعة اللازمة لتقليص أثر البيئة السياسية والقانونية التي أحاطتها. فكان أن أدى انسداد الأفق السياسي أمامها، جنباً إلى جنب الضغوط عليها، إلى إعاقة نموها بشكل مبكر. وحدث ما هو معروف في مثل هذه الحالات حين يؤدي التنافس في الساحة السياسية إلى توجه الطاقات الحزبية إلى الصراع في الداخل، فكثرت الخلافات في داخلها وتصاعدت وأحدثت انشقاقات تكاثرت، وأصبح النشاط الرئيسي لقادتها وأعضائها في معظم الأحيان متجها إلى الداخل انخراطاً في صراعات أو سعياً إلى حلها.

ولذلك بقيت أحزاب المعارضة في هامش الحياة السياسية، وتراجعت قدرتها على التأثير وتضاءل تمثيلها البرلماني ابتداء من الانتخابات النيابية التي أجريت في العام ١٩٩٠. وأصبح الفاعلون الأساسيون في العملية الانتخابية أفراداً يسعون إلى إيجاد مكان لهم بين مرشحي الحزب الوطني

الديمقراطي الحاكم، أو الترشح كمستقلين. وأتاح الإشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٥ ظهور هؤلاء الأفراد باعتبارهم القوة الأساسية، إذ لم يحصل مرشحو الحزب الحاكم سوى على أقل من ٤٠ في المائة من مجموع الأصوات، ولم يتمكن هذا الحزب من الحفاظ على غالبيته في المرتين إلا بانضمام معظم هؤلاء الأفراد الذين فازوا مستقلين إليه.

ومع صعود "الإخوان المسلمين" في انتخابات ٢٠٠٥، وفوزهم بنحو ٢٠ في المائة من عدد مقاعد مجلس الشعب، أصبح واضحا أن مركز الثقل في الحياة السياسية يقع خارج النظام الحزبي بكامله، بما في ذلك الحزب الحاكم المعتمد على أجهزة الدولة وليس فقط أحزاب المعارضة.

ولذلك يمكن لمن يرغب من قادة وأعضاء "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد" أن يمارسوا نشاطاً سياسياً بدون تأسيس حزب أو الانضمام إلى آخر. غير أن هذا الخيار لا يقل صعوبة عن العمل الحزبي، خصوصاً في أهم أشكاله وهو خوض الانتخابات. فلا يتيسر ذلك إلا لمن يتمتعون بحقوقهم السياسية، أو من يصدر عفو عنهم. كما أن الحالة التي آل إليها التنافس الانتخابي، في ظل انتشار البلطجة وشراء الأصوات، تجعل الأمر شديد الصعوبة بالنسبة إلى من لا يستند على عصبية محلية قوية أو قدرة مالية كبيرة.

فالمشكلة بالنسبة إلى المراجعين على هذا الصعيد لم تعد في موقفهم تجاه الانتخابات من حيث المبدأ، بعد أن عبروا – أو على الأقل كثير منهم – المرحلة التي كانوا يرفضون فيها المشاركة الانتخابية على أسس شرعية كانوا يؤمنون بها، وأهمها أن المجلس النيابي يُشَرِع قوانين تخالف الشريعة الإسلامية. وكان إبداء عبود الزمر أحد أبرز القادة التاريخيين لتيار الجهاد المصري رغبته في خوض الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٥ بمثابة نقلة مهمة في اتجاه رفع "الفيتو" على المشاركة في العملية الانتخابية وجاء هذا التطور في موقفه بعد دعم مبادرة وقف العنف، إلى حد أنه (كان ينفق من دخله الخاص ويبيع من أرضه لينفق سواء داخل السجن على إخوانه، أو على ضرورات المبادرة. كما ساهم في صياغة أول كتب سلسلة تصحيح المفاهيم).(١٩)

فالمشكلة التي تجعل انخراطهم في العمل السياسي عبر بوابة الانتخابات أمراً صعباً، وربما شديد الصعوبة، لم تعد في موقفهم المبدئي، ولا في القيد القانوني الخاص بفترة الحرمان من الحقوق السياسية بالنسبة لمن صدرت أحكام قضائية ضدهم، لأن أكثر من ٩٠ في المائة منهم اعتقلوا وحبسوا وفقاً لقانون الطوارئ بدون إدانة قضائية. المشكلة هي في عدم قدرتهم من الناحية العملية إلا على سبيل الاستثناء، بسبب افتقاد أغلبيتهم الساحقة العصبية المحلية التي تعد السند الرئيسي للمرشح في انتخابات لا سياسية ولا برامج ولا مبادئ فيها وإنما قوة ونفوذ أو خدمات وبالتالي أموال طائلة. فيندر بينهم من ينتمون إلى عائلات كبيرة وقوية مثل عائلة الزمر. وحتى هؤلاء قد لا يكونون هم المفضلون لدى عائلاتهم، خصوصاً وأن غيابهم وراء الأسوار لفترة طويلة تجعلهم بعيدين عن التفاعلات الرئيسية في هذه العائلات وعن مراكز القوة فيها.

كما أن الإنفاق الهائل الذي تقتضيه انتخابات تعاظم دور المال فيها يجعل من يقرر خوض الانتخابات منهم أقرب إلى "ضيف شرف". فإذا كانت "الجماعة" و"الجهاد" تفتقدان القدرة على إعاشة أعضائها المفرج عنهم والذين جاء معظمهم من فئات فقيرة ومتوسطة، فكيف يمكن لهما تدبير موارد مالية هائلة تقتضيها المشاركة في الانتخابات. وقد ظهر مدى حدة الأزمة الناجمة عن صعوبة توفير

حياة طبيعية للمفرج عنهم من عناصر "الجهاد"، على النحو الذي حدث بالنسبة إلى من سبقوهم من عناصر "الجماعة الإسلامية"، إلى حد أن هناك من يرى أن (السجن أكثر رحمة لهم من قسوة المجتمع) إذ أنهم (يجدون أنفسهم خارج السجن وهم غير متطرفين وغير مدانين، ولكنهم لا يجدون العمل ولا السكن ولا يستطيعون توفير الحياة الطبيعية).[٢٠]

ومع ذلك، فثمة سؤال لابد من إثارته هنا وهو: ألا يختلف هذا الوضع إذا شجع نظام الحكم، أو بعض أطرافه، بعض المراجعين على خوض الانتخابات في مواجهة مرشحين يمثلون جماعة الإخوان المسلمين التي يعتبرها هذا النظام الخطر الرئيسي عليه، وألا يكون هذا الاحتمال مدخلاً لعلاقة تعاون ولو جزئي على نمط ما حدث عندما أفرج نظام الرئيس الراحل أنور السادات عن "الإخوان" في مطلع سبعينات القرن الماضي، ثم شجعهم على التصدي للقوى اليسارية التي كان يعتبرها مصدر التهديد الأول له في ذلك الوقت؟

هذا سؤال من النوع الذي تتعدد الإجابات عليه وتختلف. ولكنه يثير احتمالاً يصعب استبعاده، مثلما لا يسهل تأكيده. ومع ذلك ربما تجوز المجازفة بترجيح إجابة إيجابية عليه في حالة وجود ظرف دولي يغل يد النظام عن التدخل الكثيف في العملية الانتخابية، الأمر الذي يفرض عليه اللجوء إلى "تكتيكات"، من نوع إيجاد صوت إسلامي بديل عن "الإخوان المسلمين" وخصوصاً إذا اقترن ذلك باضطرار بعض قادة وأعضاء "الجماعة الإسلامية" أو "الجهاد" أو كل منهما إلى البحث عن وسيلة للحضور في العمل العام إذا أعيتهم السبل.

ولهذا "التكتيك" من جانب نظام الحكم سوابق لا تقتصر على تشجيع "الإخوان المسلمين" عقب الإفراج عنهم على التحرك في الجامعات ضد اليسار. ففي امكاننا أن نرد الأمر إلى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، عندما لجأ إلى توسيع دور الأزهر خلال معركة "كسر العظم" التي خاضها ضد "الإخوان المسلمين"، وسعى خلالها إلى كسب قلوب المسلمين عبر توجيه رسائل مفادها أنه هو الذي يعبر عن الإسلام الصحيح أو السليم أو النقي، وليست "الجماعة المنحلة" كما أطلق عليها والتي اتهمت بالانحراف عن صحيح الإسلام. كما لم يكن نظام الرئيس حسني مبارك بعيداً تماماً عن هذا "التكتيك" عندما سمح بصعود دور "الإخوان المسلمين" السياسي في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، حين شكلوا مع حزبي العمل والأحرار ما أسموه "التحالف الإسلامي"، الذي تصدر قوى المعارضة في الوقت الذي تصاعد عنف التنظيمين اللذين يثار السؤال عما إذا كان النظام الذي لعب مع "الإخوان" ضمن معركته ضدهما يمكن أن يتجه إلى "اللعب" معهما في إطار معركته ضدهم في الفترة القادمة.

(٤) سيناريو المشاركة في العمل العام عن بعد

يمثل هذا السيناريو امتداداً لما قامت به "الجماعة الإسلامية" عقب المراجعات إذ ظل حضورها في الحقل العام مقصوراً على إعلان قادتها موقفهم تجاه بعض القضايا والأحداث عبر شبكة "الانترنت" بالأساس، إلى جانب إصدار بعض البيانات. فقد أصبحت الشبكة الدولية للمعلومات فضاء مفتوحاً متاحاً لكل من يريد أن يعبر عن موقف أو رأي. وأصبحت الحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها متطرفة كانت أم معتدلة، سلمية هي أو عنيفة، الأكثر استخداماً لهذه الشبكة في العالم العربي والإسلامي.

وقد لجأت إليها "الجماعة الإسلامية" وجعلتها منبرها الرئيسي ومنفذها الأساسي الذي تطل منه

على الحقل العام وتحقق حضوراً لم يكن ممكناً قبل سنوات قليلة. ومن هذا المنبر، خاضت معارك سريعة مثل معركتها ضد تحريم ختان الإناث، واشتبكت مع دار الإفتاء ومفتي الديار المصرية د. علي جمعة عندما أفتى بهذا التحريم، واعتبرت فتواه "زلة لسان" لأنها لا تستند – في رأيها – إلى الشرع. كما هاجمت، بهذه المناسبة، المنظمات النسائية والحقوقية التي نشطت ضد الختان، وقالت عن قادتها في بيان على موقعها الإلكتروني أنهن (عوانس وحيزبونات يعملن في قضايا تافهة تم استيرادهما من الغرب). كما خاضت الجماعة، عبر الموقع نفسه، معركة ضد الحملة التي استهدفت حظر ارتداء الممرضات النقاب خلال أداء عملهن في المستشفيات، وسعت إلى تقنين زي موحد لهم، إذ رفضت اختزال كل مشكلات الصحة في مصر في الممرضات المنقبات. وإلى ذلك اتخذت "الجماعة" مواقف متفاوتة إزاء عدد من القضايا التي أثيرت عقب إنشاء موقعها الإلكتروني على "الإنترنت"، مثل التعديلات الدستورية ومد سن التقاعد للقضاة وغيرها. كما اهتمت "الجماعة" بإعادة تأكيد ريادتها في مجال مراجعة أفكار العنف عندما أصدر د. سيد إمام وثيقة (ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم)، حيث حرصت على إبراز أن هذه المبادرة تعد ثمرة من ثمار مراجعاتها التي فتحت الباب أمام كل من يريد تدشين علاقة جيدة وصحيحة بين الحركة الإسلامية والدول التي تعيش فيها.

ولكن إذ يصعب تصور أن يقتصر نشاط "الجماعة الإسلامية" على التعبير عن مواقف تجاه بعض القضايا، فمن الجائز أن يقترن ذلك بميل بعض أهم قادتها إلى استعادة طابعها الدعوى الذي بدأت به قبل أن تمارس العنف، بحيث يسير هذا السيناريو مع سيناريو العمل الدعوى في خطين متوازيين.

(٥) سيناريو العمل الدعوي

يبدو هذا السيناريو هو الأقرب إلى طبيعة "الجماعة الإسلامية" في حالتها الجديدة بعد المراجعات، لأنه يعيدها إلى أصلها الأول حين نشأت في الأساس (كدعوة إيمانية تربوية إسلامية تهدف إلى تعبيد الناس لربهم وهداية الخلق إلى الحق). كما أن هذا السيناريو هو ما يمكن أن تسمح لهم به الدولة في المدى القصير إلا إذا اشتدت حاجتها إلى مساعدتهم في معركتها ضد "الإخوان" على نحو يفرض عليها السماح لهم، أو بعض قادتهم وكوادرهم، بدور سياسي مباشر.

غير أن هذا التوظيف السياسي يمكن أن يتحقق في ظل السيناريو أيضا، ومن خلال منظمة أو منظمات دعوية قد تأخذ شكل جمعيات دينية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية. وربما يكون التوظيف السياسي مغريا للتنظيمين في صورتها، أو صورهما، الجديدة أو لأحدهما أو لبعض قادتها وكوادرهما إذا لم يكن العمل الدعوي وحده مشبعا في وضع يبدو كما لو أنه تشبع بالدعاة من كل لون وصنف واتجاه. أما إذا أمكن لمن سيطرقون باب العمل الدعوي، من بين المراجعين في "الجماعة" و"الجهاد"، أن يجدوا فيه ما يكفي للتحقق، فقد يستوعب هذا العمل معظم طاقاتهم.

ويبدو هذا السيناريو منسجماً مع ميل بعض أهم قادة "الجماعة"، مثل ناجح إبراهيم الذي بادر بالاعتراف بأنها (خسرت كثيرا حين أصرت على لعب دور الدولة في مواجهة النظام تاركة مهمتها الأساسية في الدعوة).[٢١] ولكن ليس هناك ما يدل على أن رأيه ضد النشاط السياسي المباشر يعبر عن موقف "الجماعة" أو الاتجاه الغالب فيها. فهو يرفض انخراط أي حركة إسلامية في النشاط السياسي المباشر، ويعتبر هذا الانخراط خطأ تاريخيا ارتكبه الإسلاميون إلى حد أنه هاجم جماعة "الإخوان المسلمين" لتورطها في الحياة السياسية والانتخابات ومحاولاتها للفوز بأكبر عدد من مقاعد

النقابات المهنية والبرلمان، وهو ما أدى - في رأيه - إلى النظر إليها بقدر كبير من الريبة والحذر، ودعاها للالتزام بالعمل الدعوى والتخلي عن العمل السياسي منعا للتصادم مع الدولة مرة أخرى.

ويمكن الاستدلال على أن الموقف الذي يتبناه ناجح إبراهيم لا يعبر بالضرورة عن الاتجاه الغالب في داخل "الجماعة الإسلامية" من التباين الذي ظهر بين ما عبر عنه هو شخصياً وما ورد في البيان الصادر عن "الجماعة" عندما نفت علاقتها بمشروع الحزب الذي أعلنه منتصر الزيات المحامي في يوليو ٢٠٠٧، وسبقت الإشارة إلى ملابساته. فقد ركز بيان "الجماعة" على أنها (ممثلة في قادتها ومجلس الشورى فيها لم تسمع بهذا الحزب إلا فيما أعلن عنه الزيات).

ولكن بينما قال ناجح إبراهيم أن (الجماعة موقفها ثابت من الابتعاد عن العمل السياسي والاهتمام بهداية الخلائق)، لم تستبعد "الجماعة" في بيانها الرسمي الانخراط في هذا العمل حيث ورد فيه: (لم يحدث أن تشاور الزيات حول هذا الأمر مع أحد قادة الجماعة على الإطلاق. والجماعة إذا أرادت أن تفعل ذلك فلن تحتاج لأحد من غير قادتها ومسؤوليها الإعلاميين لكي يعلن ذلك).(٢٢) وعندما أشار البيان إلى أن موضوع الحزب ليس مطروحا على أجهزة "الجماعة"، جاء في سياق أنه غير مطروح (في الوقت الذي ترى فيه بعض أبنائها في السجون، وبعضهم مازال حكم الإعدام يمثل سيفاً مسلطاً على رقبته).(٢٣) ولكن مادام تأسيس الحزب ليس وارداً في الوقت الراهن، وسبل العمل السياسي غير الحزبي ليست ميسرة، يصبح العمل الدعوي هو الطريق الذي يمكن أن تمضي فيه "الجماعة".

ومع ذلك فهي لم تبلور حتى نهاية العام ٢٠٠٧ رؤية واضحة بشأن طبيعة العمل الدعوي الذي تريد القيام به وآلياته المحددة. فهل سيسعى بعض قادتها إلى صعود منابر المساجد مثلاً، وهل سيطلبون، في هذه الحالة، تصريحاً من وزارة الأوقاف وفق ما أعلنه الوزير المسؤول عنها د. حمدي زقزوق أكثر من مرة من أنه لن يتم السماح لهم باعتلاء المنابر إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة، علما بأن القانون يشترط أن يكون خطيب المسجد من خريجي الأزهر.

ومع ذلك يظل هذا السيناريو هو الأقرب إلى تاريخ "الجماعة الإسلامية" التي نشأت أصلاً كجماعة دعوية، والأيسر أيضا من الناحية العملية إلى جانب سيناريو المشاركة في العمل العام عن بعد. ويمكن أن يكون مزيج من هذين السيناريوهين هو السيناريو الأرجح لدور قادة وأعضاء "الجماعة الإسلامية"، وعلاقاتهم مع الدولة في المدى المنظور. ولكن الوضع يختلف بالنسبة إلى عناصر "الجهاد" الذين ينطوي تكوينهم على بعد سياسي. ولذلك فالأرجح أن يكون الطريق أمامهم أصعب إلا إذا توفرت ظروف تدفع نظام الحكم إلى تشجيع بعضهم على التحرك في مواجهة "الإخوان المسلمين". ولذلك يبدو مستقبل العلاقة بين المراجعين، سواء من "الجماعة الإسلامية" أو "الجهاد"، والدولة مرهوناً باعتبارات لا تقتصر على ما يميلون إليه وما تريده الدولة، إذ يتوقف ذلك أيضاً على ما تشهده الساحة السياسية المصرية من متغيرات، وخصوصاً على صعيد الصراع بين الدولة و"الإخوان المسلمين".

هوامش:

١- د. كمال حبيب في: جريدة المصري اليوم، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٧.

٢- انظر مثلا: د. عمرو الشوبكي، وماذا بعد المراجعات الجهادية، جريدة المصري اليوم، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٧.

٣- المصدر السابق.

٤- عمار على حسن، وثيقة "قضية القاعدة" مراجعة أم قطيعة؟، جريدة الحياة، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٥- د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق.

٦- ضياء رشوان، بعد المراجعات ووثيقة الترشيد .. مصر والقاعدة، جريدة الأهرام، ١/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٧- جريدة المصري اليوم، ١٤/ ٢٠٠٧،٧.

٨- جريدة الحياة، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٧.

٩- جريدة الحياة، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٧.

١٠- منتصر الزيات، الحزب، جريدة المصري اليوم، ٧/ ٧/ ٢٠٠٧.

١١- د. رفعت سيد أحمد، حزب الشريعة: دراسة في التجربة والفكرة، في: وثائق حزب الشريعة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٩، ص ٤.

١٢- ممدوح إسماعيل، تقديم وكيل المؤسسين، في: د. رفعت سيد أحمد، المصدر السابق، ص ٢٣.

١٣- مقابلة مع ممدوح إسماعيل، جريدة الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٩.

١٤- مقابلة مع ممدوح إسماعيل في جريدة "الشرق الأوسط"، ١٨/ ٨/ ١٩٩٩.

١٥- المصدر السابق.

١٦- د. وحيد عبد المجيد، القضاء .. والشعار الإسلامي، جريدة الوفد، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧.

١٧- مقابلة مع منتصر الزيات حول حزب الجماعات الإسلامية الجديد، جريدة الميدان، ٣١/ ٨/ ١٩٩٩.

١٨- جريدة الحياة، ٢/ ١٠/ ١٩٩٩.

١٩- منتصر الزيات، عبود الزمر أشهر سجين سياسي، جريدة المصري اليوم، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٧.

٢٠- ضياء رشوان، هل يكون السجن أكثر رحمة ورحابة من الوطن، المصري اليوم، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٧.

٢١- جريدة المصري اليوم، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٧.

٢٢- جريدة الشرق الأوسط، ٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٢٣- المصدر السابق.





المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد
تحرير ضياء رشوان .. (وآخ).
القاهرة : مؤسسة الأهرام الصحفية،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨
١٥٢؛ ٢٤ سم
١ ـ الإسلام ـ حركات الاحياء والإصلاح التجديد.
أ. رشوان ، ضياء (محرر)
٢/٩

رقم الإيداع ٢١٨٢٤ / ٢٠٠٨

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

الكتابات التحليلية حول مراجعات الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر، لا تزال محدودة و شحيحة فى الدرس الأكاديمى المصرى و العربى، و كذلك فى الممارسة البحثية، لإعتبارات عديدة على رأسها الخلط بين الكتابة الدعاوية و التبريرية، و التحيز الأيديولوجى أو السياسى لبعض الكتاب إن لم نقل غالبهم، ناهيك عن التداخل بين السياسى و الدينى و الخطابى فى الإعلام المصرى العربى، و الاخطر هيمنة هو المعالجات السريعة و السجالية و الترويجية على الفضاء النتى الذى تحول إلى مجال للترويج و الحروب الساخنة بين الأديان و الأفكار الأيدولوجية و الخطابات الدينية و المذهبية. من هنا يشكل مؤلف المراجعات الإسلامية بداية لتنظيم الحوار ذى النزعة البحثية حول مراجعات الجماعة الإسلامية، و تنظيم الجهاد التى تشكل محاولة هامة فى تطور الحركة الإسلامية السياسية الراديكالية، و يتناول الكتاب خبرة الجماعة بين المبادرة و المراجعة، و خبرة تنظيم الجهاد فى المراجعات و مستقبل العلاقة بين الجماعات الجهادية و الجماعات الإسلامية السلمية، و معانى و دلالات و سياق المراجعات، و الخطاب الإسلامى المتغير فى فقه المراجعات و إشكالياته و إعاقاته، و مستقبل العلاقة بين الدولة و أعضاء الجماعة و الجهاد بعد المراجعات.

الكتاب شارك فى كتابة فصوله عدد من أبرز الباحثين فى الحركة الإسلامية و بعض نشطائها السابقين و قام بتحريره ضياء رشوان الباحث الأبرز فى الحركة الإسلامية، و يقدمه مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية إلى جماعة الباحثين و القراء و رجال العمل السياسى فى مصر و العالم العربى.

رئيس التحرير

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر